الشَّخصيَّةُ الوطنيَّةُ الليبيَّة

(سِيادة وهويَّـة)

أ . د . حسين عقيل حسين

2023 م

الشَّخصيَّةُ الوطنيَّةُ الليبيَّةُ

(سيادةٌ وهويَّةٌ)

أ د. عقيل حسين عقيل

2023م

(أهل الوطن الكرام: إذا أردتم حِكمة تُنَاورُون بها من أجل وطنكم هويَّة وسيادة؛ فلا تناوروا بتلك المعطيات التي قُبِرتْ مع عنترة، وإذا أردتم صُنع تاريخ فلا تُدِيروُا العجلة إلى الخَلفِ، وإذا اردتم ماءً فلا تَجْروُا خَلْفَ السَّراب، وإذا قبلتُم بحني ظهوركم ساجدين لغير الله فلا تلوموا راكبيها، ولن تستطيعوا من بعدها رفعَ رؤوسكم، وإذا أردتم كرامة وطنيَّة فلا تظلوا ساكنين تحت مظلَّة: (الثَّورة مستمرّة)؛ لكي لا تكونوا مستسلمين للعصا الطَّويلة التي يومَئ بها على رُؤوسكم وأنفسكم منكسرة، وإذا أردتم الحريَّة فعليكم بمحو تلك المقولة من رؤوسكم: أنا ومن بعدي الطّوفان).

المحتويات

المقدِّمةُ 7

الشَّخصيَّةُ الوطنيَّةُ الليبيَّةُ (سيادةٌ وهويَّةٌ) 10

السِّيادةُ والهويَّةُ الوطنيَّةُ.....12

الأُسُسُ المشتركةُ للشَّخصيَّةِ الوطنيَّة الليبيَّةِ.....32

عَلاقةُ الأحبابِ 33

عَلاقةُ الأبوَّةِ.....34

عَلاقةُ العمومةِ.....35

عَلاقةُ الأخوَّةِ 35

عَلاقةُ الجيرةِ.....36

عَلاقةُ السَّادةِ 38

عَلاقةُ الفَزعةِ 39

عَلاقةُ الاقتداءِ.....40

الشَّخصيَّةُ الوطنيَّة الليبيَّة على التصديق شبَّت 46

السَّيادةُ والهويَّةُ الوطنيَّةُ (امتلاك زمام أمر) 52

السِّيادةُ والهويَّةُ الوطنيَّة في دائرةِ السِّياسة 54

عللُ الهويَّة الليبيَّة وطنيًّا 59

. الجوازاتُ المزدوجةُ 60
الانتماءاتُ المختلفة 61
. الرَّاياتُ الوطنيَّةُ المختلفةُ 63
المعاندةُ والقيمُ تتبدَّل 74
المناورةُ وشيءٌ مِنَ الفطنة 81
التَّصنُّع وإظهارُ المخفي 87
أوهامُ العقل والقبليَّة 91
الإقصاءُ والتفرّدُ بالدَّولةِ 110
الشَّخصيَّةُ الليبيَّةُ بين ثَالوث التوصيف وخُماسي التحليل 119
ثَالوثُ التوصيف 130
التَّبدونُ والتَّمدينُ 135
خَصائصُ الشَّخصيَّةِ الليبيَّة 139
خَاصيَّةُ المغَالبَةِ 141
خَاصيَّةُ التَّساند 147
خَاصِّيَّةُ التحدِّي 155
خَاصيَّةُ التَّسامحِ 157
خاصيَّةُ الرَّخاوةِ 159

خَاصيَّةُ العِيْلَةِ (العائلة) 161
خَاصيَّةُ الوالدين طاعة 163
خَاصيَّة التكيُّفِ ضَرورةٌ 167
خَاصيَّةُ التَّوافق رغبةً 170
خاصيَّةُ التحضرن 177
الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا تكسر وهمًا 182
الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا متجاوزة للدُّونيَّة 189
الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا عندها الآراء تتعادل 191
الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا لا للإرعاب 199
خمُاسي الشَّخصيَّة لتحليل القيم 210
الشَّخصيَّةُ الذَّاتيَّةُ 214
الشَّخصيَّةُ التطلُّعيَّةُ: 228
الشَّخصيَّةُ الموضوعيَّة: 236
الشَّخصيَّةُ الإنسحابيَّة: 252
الشَّخصيَّةُ الأنانيَّة: 260
الشَّخصيَّةُ الوطنيَّةُ الليبيَّةُ 269
المؤلِّفُ في سطورٍ 277

صدر للمؤلّف..... 279
المؤلَّفاتُ المنشورة 281

المقدِّمةُ

دراسةُ الشَّخصيَّةِ أو البحثُ فيها أمرٌ ليس بهيِّنٍ؛ فهي تتطلَّبُ معرفةً ودرايةً بكيفيَّةٍ منهجيَّةٍ سواء أكان المنهجُ المستخدم تاريخيًّا، أم أنثروبولوجيًّا، أم مسحًا اجتماعيًّا، أم أنَّه تحليل مضمون، وخير وسيلة لدراسة الشَّخصيَّة هي استخدام أحد التصانيف القيميَّة الممكِّنة من معرفة القيم ومدى تأثيرها على السُّلوك الفردي أو الجماعي أو الوطني أو الإنساني.

ولأنَّ موضوع مؤلَّفِنا الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة فكان للمعايشة أثرٌ مهمٌّ في معرفة تلك الحقائق البعيدة التي ارتبطت بالعادة والعرف الاجتماعي، وبتلك التي ارتبطت بالدَّولة ونظمها وقوانينها؛ كان ذلك عبر محطَّات ذات متغيِّرات أربع: الشَّخصيَّة الليبيَّة في تلك الأعوام؛ حيث أيَّام الاستعمار والجهاد كان المتغيِّر الرَّئيس ذا أثرٍ قيميٍّ في صقل الشَّخصيَّة الليبيَّة وهويَّتها الوطنيَّة، ثمَّ من بعدها جاء الاستقلال أعوام الحكم الملكي والمملكة الليبيَّة؛ حيث السِّيادة الليبيَّة بدأت تتربَّع على تاج الملك ودستور الدَّولة، الذي بقي ثمانية عشر عامًا على رؤوس الليبيين تاجًا، ثمَّ جاء الانقلاب 1969م على الملك ونظامه ودستور البلاد وهويَّة الدَّولة التي استُبدِلَتْ بهويَّة نظام رأس المنقلبين؛ كونه قد ألغى العمل بالدُّستور ولم يأتِ ببديلٍ يؤسِّس للدَّولة الجديدة التي اتخذت عدَّة تسميات في زمنه.

أُسقط به وبنظامه غير المدستر بثورة شعبيَّة وعن غير رأفة مع مناصرة قويَّة من قبل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وحلف النَّاتو. ثورة مزَّقت كلَّ

الأوراق المعمول بها دون أن تأتي حتَّى الآن بمسوِّغات وطنيَّة لتأسيس الدَّولة ذات السِّيادة والهويَّة.

فهذه المحطَّات الأربع ضُمِّنَتْ في صفحات هذا المؤلَّف وأسطره، مع كشفِ كثيرٍ مِن الحقائق التي غُلِّفت وكأنَّه أحدًا لا يرى أو يسمع، فكان الرَّد والتَّصحيح الذي اعتمدنا فيه: (المعلومةُ الصَّائبةُ وحدها تصححُ المعلومةَ الخاطئةَ وتصوِّبها).

ثمَّ كان ما بين اليدين ما كُتب عن الشَّخصيَّة الليبيَّة وفقًا لذلك المثلث الذي أسماه الدُّكتور المنصف ونَّاس بالثَّالوث: (ثالوث القبيلة، والغنيمة، والغلبة)، والذي جاء الكلام فيه عن الشَّخصيَّة الليبيَّة وكأنَّها ما زالت تعيش زمن (داحسٌ والغبراءُ)؛ ذلك الزَّمن الذي لم يعد حيًّا؛ إذ أكل الدّهر عليه وشرب.

ولا شكَّ أنَّ النَّقد البنَّاء يُمكِّن من المعرفة الواعية، ولهذا وردت في ذلك المؤلَّف حقائق كثيرة فيها من الموضوعيَّة ما فيها، ومع كثرتها قد تعادلت كفَّتا البحث فيها مع ما جانبه الصَّواب موضوعيَّةً.

ولأنَّ للبحث العلمي وسائله الموضوعيَّة التي تَليق به فقد قدَّمنا للقراءِ خَير ما يُمكِّنُ مِن دراسةِ الشَّخصيَّة والبحث في أغوارها والقيم التي تجعل لها هويَّةً وسيادةً؛ إنَّه خماسي التَّحليل القيمي الذي يعدُّ إضافة جديدة تُيسِّر للبحَّاث المعرفة العلميَّة الميسِّرة لدراسة الشَّخصيَّة.

ونحن بصددِ هذا المؤلَّف كان من الواجب علينا إظهارُ مكانيَّة استخدام خماسي تحليل القيم في دراسة الشَّخصيَّة بشكلٍ عام، ودراسة الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة بشكل خاص؛ وهذا الجهد لامس محطَّات كثيرة، وكل محطَّة كانت لها خصوصيَّة ولا يمكن تعميمها على كلِّ الليبيين وكأنَّهم أوراقٌ منسوخةٌ.

وقد أظهر هذا الجهد تميُّزَ الشَّخصيَّة الليبيَّة التي أنصهر البدو فيها مع الحضر في بوتقة التمدين والتبدون، ومن ثمَّ فلم يعد لتلك الخصائص البدويَّة وجودٌ على قيد الحياة، ولا لتلك الخصائص المدنيَّة وجودٌ على قيد الحياة أيضًا.

أ د. عقيل حسين عقيل

طرابلس ليبيا

2023م

الشَّخصيَّةُ الوطنيَّةُ الليبيَّةُ

(سيادةٌ وهويَّةٌ)

إنَّ مفهومَ الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة مفهومٌ مرتبط بقيمتي: الهويَّة والسِّيادة؛ ذلك أنَّ الهويَّة هي المرتكز الثَّقافي وعيًا (عادةً، وعرفًا، ومعتقدًا دينيًّا، وآدابًا وفنونًا)، وبهذا فالهويَّة الليبيَّة هي العنوان المعرفي والسُّلوكي للشّخصيَّة الوطنيَّة، أمَّا السِّيادة الوطنيَّة فهي الاصطباغ وعيًا بقيمة الوطن الذي يسري في دماء الليبيين وكأنَّ تراب وطنهم دمًا يسري في شرايينهم ولم يعد ترابًا، كما أنَّهم لا يرون السِّيادة الوطنيَّة إلَّا حقوقًا تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليَّات تحمل عن رغبة وإرادة مع وافر الاعتبار للأنا والذَّات والموضوع والآخر.

وللشَّخصيَّة الليبيَّة خصوصيَّة (بها تتميَّز)؛ كونها تحتوي على مزيجٍ من الثَّقافة المنصهرة في بوتقة ألوان الطَّيف الليبي (عرب وأمازيغ، وطوارق وتبو)؛ ثَقافة تنصهر فيها اللهجات واللغات المحليَّة التي يسندها الدِّين الواحد (الإسلام)، ومع أنَّ للأقليَّات الليبيَّة لغاتها ولهجاتها المحلّيَّة؛ فإنَّ الكل يتحدث اللغةَ العربيَّةَ، ولأنَّ ليبيا ألون طيف فلا جمال لها إلَّا بها منصهرة في العادة والعراف والدِّين والثَّقافة.

ومن هنا شبَّت الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة على مجموعة القيم الخيِّرة التي استمدَّتها من الأسرة والجامع والمدرسة، التي هي الأخرى استمدَّتها واستنبطتها من فضائل القرآن الكريم، وعادات المجتمع وأعرافه وتقاليده

الخيّرة؛ فكانت القدوة الحسنة هي المثال الذي يحتذى به في القول والفعل والعمل والسُّلوك؛ ولهذا كان للأبوَّة والأمومة دلالة التقدير والاعتبار، وكان للأخوَّة والعمومة والخؤولة وكذلك الجيرة دلالة الاعتراف والتقدير والتسامح، وكان للشَّيخ والمقرئ بالجامع، والمدرس بالمدرسة، والأستاذ بالجامعة دلالة الاحترام والتقدير والاعتراف والاعتبار، وهكذا بالتَّمام كان الاعتراف والاعتبار والتقدير والاحترام على رأس القيم السَّائدة بين الليبيين في التعامل مع الآخرين، سواء أكانوا من الأقارب أم من الأباعد؛ فالتقدير يعدُّ رأس مال المجتمع الليبي وطنيًّا فهو الذي به استَنَارت الأخلاق، وترسَّخت الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة؛ وهو الذي بانعدامه تهتز المعايير، ويصبح المكيال بمكيالين هو السَّائد (وكل شيء يتبدَّل) حتى وإنْ كان من القيم الأخلاقيَّة الرَّاسخة؛ فالكيل بمكيالين وإنْ تساوت المعايير تظل المقولة الرَّائجة بين النَّاس: (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب)؛ ولذا أصبح حال المكيال بمكيالين مكيال عالمي، فعلى سبيل المثال: مع أنَّ معطيات الترهيب واحدة فإنَّ مقاييسه ليست واحدة، ولهذا فالأحكام على سلوك الإرهاب وأفعاله تختلف؛ فما يراه المسلم في مرضاة الله ويجب أن يؤدّى، يراه الغير جريمة وجناية؛ وخير مثال لتقريب المفهوم: عندما يرتكب العربي أو المسلم أفعال إرهابيَّة مُرعبة في بلاده فإنَّ ساسة الغرب يغضون النَّظر عنها ولا يعدَّونها من الأعمال الإرهابيَّة، وذات الأفعال إن ارتكبت في بلدانهم فلا يرونها إلَّا إرهابيَّة، فأولئك الذين فجَّروا وفخَّخوا في أفغانستان في زمن السّيطرة الرّوسيَّة كانت أعمالهم لا تعد ارهابيَّة بالمنظور

الغربي، وكذلك بالتمام أيَّام السّيطرة الامريكيَّة على أفغانستان فإنَّ أعمال التفجير والتفخيخ الإرهابيَّة لا تعد كذلك بالمنظور الرُّوسي، أي: عندما يتم التفجير والتفخيخ في مواجهة الرّوس لا يراه الامريكان إلَّا عملًا بطوليًّا، وفي مقابل ذلك عندما يتم التفجير والتفخيخ في وجوه الرّوس فلا يراه الأمريكان وساسة الغرب إلَّا قتالًا من أجل ممارسة الحريَّة.

وفي مقابل ذلك كلّه إنَّ أيِّ عمل جهادي في سبيل تحرير الوطن والدِّفاع عن السِّيادة والهويَّة لا يراه جُل ساسة الغرب إلَّا عملًا ارهابيًّا؛ ولذا فما يجري في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة من مواجهات عندما يُقتل الإسرائيلي على يد الفلسطيني يصفون القاتل بالإرهابي، وعندما يُقتل الطّفل الفلسطيني على أيدي الإسرائيليين لا يعدّونه إلَّا دفاعًا عن السِّيادة والهويَّة.

السِّيادةُ والهويَّةُ الوطنيَّةُ:

السِّيادة والهويَّة قيمتان لا تُعظَّم الأوطان إلَّا بهما، وهما العنوان الرَّئيس لوحدة الوطن وسيادته ونهضته؛ فالهويَّة عنوان الفرد، وعنوان الجماعة، والمجتمع والشَّعب والأمَّة، وهي المكوِّن القيمي للأنا، وللذَّات، وللضَّمير، وهي المستمدَّة من التَّاريخ المحتوي للعرف والدِّين والثَّقافة.

ومع أنَّ لكلِّ فرد خصوصيَّة تميِّزهُ عن غيرهِ من الخصوصيَّاتِ فإنَّ الهويَّة لا تكون عنوانًا مترسّخًا في النَّفس إلَّا عن وعي ودراية ورغبة؛ فهي

قد تكون عن فكر ودين وثقافة وعلم، وقد تكون بأسباب الرَّوابط الاجتماعيَّة أو المصلحة المشتركة.

والهويَّة قد تكون على مستوى الفرد الذي يحمل فكرًا أو ثقافةً، وبها يتميَّز كما غيره يتميّز فكرًا وثقافةً، وقد تكون الهويَّة على مستوى المجتمع أصلًا وانتماءً، وقد تكون الهويَّة هويَّات، مما يجعل الشَّعب واحدًا والهويَّات متعدِّدة كما هو حال الشَّعب الأمريكي الذي ينصهر في بوتقة الهويَّة الأمريكيَّة ولكلٍّ إطاره الاحتياطي من المرجعيَّات التي في حالة الضَّرورة يتمكّن بعض المهاجرين من العودة إليها، أو العودة إلى شيءٍ منها وهو ما زال في مهجره (الوطن البديل وهويَّة الانصهار الجديدة)؛ وذلك بغاية استمداد شيءٍ من الدِّفء المفقود، وهذا وإنْ كان على علاقة مباشرة بالعاطفة فإنَّ أثر الهويَّة الجديدة سيظل بحسن منافعه وحُسن رعايته مفخرة متوازية بين هويَّتين في غربتين:

الأولى: الغربة عن دفءِ الوطن المهاجر منه.

الثَّانية: غربة المهاجر عن الثَّقافة في الوطن المهاجر إليه، وهذه لا تكون واضحة إلَّا في الجيل الأوَّل من المهاجرين، أمَّا الجيل الثَّاني من المهاجرين فسيكون الأثر الأقوى للهويَّة الجديدة وثقافتها حتى وإن كان الدِّين مختلفًا، مما يجعل هويَّة الوطن مهما عظمت لا تكون على حساب عظمة الدّين.

ولأنَّ للُّغات هويَّات، وللثَّقافات هويَّات، وللأديان هويَّات، وللشّعوب هويَّات، وللمجتمعات هويَّات؛ فإنَّه لا استغراب إنْ تعدَّدت الهويَّات واتحدت في وطنٍ واحدٍ، بل الاستغراب أن تكون كل هويَّة وكأنَّها وطنٌ بذاتها داخل وطن الهويَّة المشتركة؛ حقوق تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليَّات تحمل.

ولذا فقوَّة رابطة الهويَّة بقوَّة سريانها في عقول المنتميين إليها من الهويَّات اللاحقة بها انتماءً؛ حتى تشكِّل لهم ضميرًا عامًّا مشتركًا لا يجتمعون على شيءٍ إلَّا به، وهذا لا يكون على القوَّة الجاذبة رابطةً إلَّا إذا كانت الهويَّة المشتركة تمدّهم بالدّفء، وتغنيهم أو تعوِّضهم عمَّا كانوا فيه من دفءٍ ولو كان نسبيًّا.

ولذا فمع أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيَّة دولة واحدة فإنَّ هويَّات شعبها بالعشرات؛ إذ الهنود الحمر يشكِّلون هويَّة في قلب أمريكا، واللغة الأسبانيَّة تشكل هويَّة في قلب أمريكا، والدّين الإسلامي يشكل هويَّة في قلب أمريكا، واللوبي الصّهيوني يشكّل هويَّة في قلب أمريكا، والجالية العربيَّة تشكّل هويَّة في قلب أمريكا، والأفارقة الأمريكان يشكّلون هويَّة في قلب أمريكا، وهكذا تتعدَّد الهويَّات وأمريكا واحدة؛ إذ شعبها يتساوى في السّيادة والهويَّة الأمريكيَّة المشتركة، ومع أنَّه لا خطر في ذلك، فإنَّ الخوف يُنذر بأنَّ هذه الهويَّات قد تكون في المستقبل مستقلَّة وذات سيادة في حالة ما إذا تعصّبت كُتلة من الكتل على حساب كُتل أخرى، وهذا ما

يُستقرأ مما أقدم عليه الرَّئيس السَّابق دونالد ترامب في أواخر أيَّام حكمه عندما حرَّض بعضًا من البيض المتعصِّبين له ولكتلته على كسر هيبة السِّيادة الأمريكيَّة المتمثّلة في حرمة مجلس شيوخها ونوابها؛ حيث اقتحم أنصاره مقر الكونغرس الأمريكي يوم 6 من يناير 2021م وكأنَّهم غير مبالين بالسَّيادة الأمريكيَّة التي أنتخب الرَّئيس جو بايدن رأسًا عليها بدلًا من الرَّئيس رونالد ترامب؛ ومن هنا حدث ما لم يكن متوقَّعًا وهو الذي يشير إلى أنَّ كل شيء في المستقبل الأمريكي سيكون ممكنًا بما أنَّ هناك من يعمل تعصُّبًا بغاية استعلاء العرق الأبيض على غيره من الأعراق الأمريكيَّة.

وهكذا الحال في كلِّ الأوطان (كثر عدد سكَّانها أم قلَّ)، والقصد بالأوطان هنا تلك التي تتعدَّد الهويَّات فيها مع شيء مِن التعصُّب لأحدها على حساب الأخرى؛ ففي ليبيا التي جَمَالُهَا من جمال ألوان طيفها (عرب، وأمازيغ، وطوارق، وتبو) مع أنَّ لها هويَّة وطنيَّة متماسكة دينًا وثقافةً وعادةً ولغة وسلوكًا، فأنَّ عصبيَّة الدَّم فيها إن تبنَّاها أهل الفتنة قد تكون على حِساب سيادة الوطن ووحدة ترابه وسلامة أمنه.

ومع أنَّ الأقليَّة لا تسود على حساب الأكثريَّة إلَّا استثناءً، فإنَّ الهويَّة الوطنيَّة تتصدَّع إذا لم تَسُدْ المساواة وطنيًّا بين أبناء الشَّعب، ومن هنا لا فرق بين المواجع والتأزُّمات في حالة ما إذا سادت الأكثريَّة على حساب الأقليَّة، أو أنَّ الأقليَّة قد سادت على حساب الأكثريَّة؛ ولأجل القضاء على المواجع والتأزُّمات الوطنيَّة يجب أن تكون الهويَّة واحدة لوطنٍ واحد

مع تقدير المختلف واحترامه والاعتراف به لونًا جميلًا من جمال ألوان الطَّيف الوطني؛ ومن ثمَّ ينبغي أن تكون للشَّعب حقوقٌ تمارس، وواجباتٌ تؤدّى، ومسئوليَّاتٌ تحمل، ولا إقصاءَ ولا تمييزَ إلَّا قُدرةً وعلمًا ومعرفةً وتخصُّصًا ودرايةً وخبرةً وتجربةً تخدم الوطن، وتعمل على نهضته ورفعة شأنه وصون هويَّته وسيادته.

ولأنَّ اختلاف الأديان يؤدِّي إلى اختلاف الثَّقافات والسُّلوكيَّات، فإنَّه إنْ لم يُنتبه لأهميَّة المختلف بناءً وإعمارًا فقد يكون المختلف على حساب الهويَّة الوطنيَّة سلبيَّة ودونيَّة؛ فمصر على سبيل المثال: شعب واحد (مسلمين ومسيحيين) هويّة واحدة (مصر أوَّلًا وآخرًا)، ولكن إنْ أصبح المسلمون فيها مفضَّلين على المسيحيين، أو أنَّ المسيحيين هم المفضَّلون فيها على المسلمين؛ فالأمر بلا شكٍّ سيتغيَّر هويَّة وعصبيَّة، وبخاصَّة إنْ مُنحت الفرصة لأهل الفتن وموقدي نيرانها.

وهكذا الحال في العراق شعب وهويَّته الوطنيَّة (العراقيَّة) على الرُّغم من اختلاف أعراقه ودياناته ومذاهبه الدِّينيَّة، فإنْ شَعر الأكراد بأنَّهم مواطنون من الدَّرجة الثَّانية فإنَّ الشّعور بأهميَّة الهويَّة الكرديَّة يصبح خيرَ ما يمدّهم بالدّفء على حساب دفء الوطن وهويَّته العراقيَّة، وكذلك إنْ شعر أهل السُّنة بأنَّ أهل الشّيعة هم المفضَّلون في العراق، أو عكس ذلك أنَّ السُّنة هم المفضَّلون فيه، فالأمر لا بدَّ وأن يتغيَّر ولا يكون إلَّا على حساب الهويَّة العراقيَّة وسيادته الوطنيَّة.

وعليه: فالهويَّة الوطنيَّة عنوانٌ للمواطنة وصفة للوطن، وفي دائرة المتوقَّع لا وطن إلاّ وله هويَّة، وفي دائرة غير المتوقَّع يصبح الوطن بلا هويَّة؛ فمن أراد أن تكون له هويَّة بها يتميَّز كما يتميَّز الآخرون بهويَّاتهم الوطنيَّة؛ فعليه بالولاء للوطن، ومن يغفل عن ذلك أو يجهل، يجد نفسه مُعنونًا بعناوين لا ترتقي به إلى تأسيس دولة.

فالانتماء إلى الوالدين يؤسّس إلى الانتماء للأسرة، والانتماء للأسرة يؤسِّس إلى الانتماء للعشيرة، والانتماء للعشيرة يؤسّس إلى الانتماء للقبيلة، والانتماء للقبيلة يؤسِّس إلى الانتماء للأمَّة، والانتماء للأمَّة يؤسِّس وطن بكامله.

وفي مقابل ذلك نجد أنَّ الانتماء إلى الأحزاب النَّامية في عالمنا المتخلّف لا تؤسّس إلّا بغاية تحقيق المصلحة الخَّاصة سواء أكانت سياسيَّة أم اقتصاديَّة أم ثقافيَّة (ضاقت دائرة المصلحة أم اتسعت)، أمَّا في العالم المتقدِّم نموًّا فمصلحة الوطن أوَّلًا، ثم تأتي المصالح الخاصَّة من خلفه، فعلى سبيل المثال: الانتماء للحزب الدِّيمقراطي الأمريكي، يعني الانتماء إلى رؤية على ضوئها تُرسم السِّياسات والخطط التي لا تثق في رؤية الحزب الجمهوري، والانتماء للحزب الجمهوري يعني الانتماء إلى رؤية على ضوئها ترسم السِّياسات والخطط التي لا تثق في رؤية الحزب الدِّيمقراطي، ومع أنَّهما الحزبان الرَّئيسان في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، فإنَّ الانتماء إليهما يتبدَّل

بتبدَّل الرُّؤية؛ ومن هنا يتّضح الفارق بين الانتماء للحزب الذي يتبدَّل، والانتماء للوطن الذي لا يتبدَّل.

أمَّا في عالمنا المتبدَّل؛ فكلّ شيء فيه يتبدَّل؛ فيه الانتماء للوطن يتبدَّل بالانتماء للحزب، وفيه دائرة الحزب تمتدّ على حساب حدود الوطن، كما هو الحال لدى حزب الإخوان المسلمين في مصر الذين يرون الانتماء إلى الأمَّة الإسلاميَّة هو الانتماء، وما الأوطان إلّا وسيلة لتحقيق غاية الانتماء إلى الكرة الأرضيَّة؛ فالجماعة "تسعى إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة والدَّولة الإسلامية"[1]. أي إنَّهم لا يرون للدَّولة حدودًا إلّا الدّين الإسلامي؛ فأين ما امتدَّ الدّين امتدّت الدَّولة. فهم بهذه النَّظرة لا يرون أهميَّة لكيانٍ وطني يقوم على التنوّع الدِّيني، وكأنَّ الخَلق كلّ الخَلق أمَّة واحدة، وهذا ما يخالف ما خُلق النَّاس عليه مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[2].

ولأنَّنا مِن سكَّان العالم المتبدّل؛ فمعظم الأحزاب فيه تتقاتل وتتطاحن من أجل مصالحها الخاصَّة، وليس من أجل مصالح الأوطان، فالنَّاس فيها يربطون مصالحهم بنجاح الحزب حتى ولو كان نجاحه على حِساب سقوط

---

1 ا

للائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، ويكي مصدر والنظام العام للإخوان المسلمين 1994.

[2] هود 118، 119.

الوطن؛ وهم بهذه السُّبل والأساليب يدفعون البعض للانقلابات والمؤامرات والتمرُّدات والصِّدامات؛ فينشغل الجميع بما يكون سائدًا على حساب مصالح الوطن دون استثناء.

إذن: في دائرة المتوقَّع أنْ تكون هويَّات الشُّعوب في أوطانهم، ومن غير المتوقَّع أن تكون هويَّاتهم على حِساب أوطانهم؛ ولأنَّها الهويَّة؛ فلا هويَّة إلّا بخصوصيَّة متميّزة عن غيرها من الخصوصيَّات كما غيرها يتميّز عنها بخصوصيَّاته.

ولهذا فهويَّات الأوطان لا تتكوّن من مكوّنٍ واحدٍ؛ بل هي في دائرة المتوقّع تتكوّن من مجموعة مكوِّنات، منها: اللغة، والدّين، والثَّقافة، والعرف، والعادة، والآداب، والفنون، والأصل، والانتماء، والتَّاريخ. أمَّا أن يراها البعض على غير ذلك؛ فهذا إنْ حدث استثناء، لا يكون إلَّا في دائرة غير المتوقَّع.

ومع ذلك لا يؤخذ بالاستثناء إلَّا استثناء (ضرورةً واضطرارًا)؛ فالاستثناء لا يكون إلَّا بعلل الضَّرورة المؤقَّتة، ولأنَّها الضَّرورة المؤقّتة؛ فالضَّرورة لا يمكن لها أن تكوِّن هويَّة وطنيَّة، حتى وإن اتخذها بعض الأفراد موقفًا مؤقّتًا.

ولأنَّها الهويَّة الوطنيَّة؛ فهي المحتضنة لكلِّ المواطنين دون أن تستثني أحدًا وإن اختلفت ألوان طيفهم. فهي التي تمدّهم بدفء الوطن، والإحساس بأهميَّة العُرف والعادة، وعظمة الدّين، وحلاوة اللغة، وجمال

الثَّقافة، ورفعة الفنون والآداب؛ فالهويَّة الحاضنة لجمع شمل المواطنين، تمدّهم بقوَّة الانتماء التي تغرس الثِّقة فيهم دون خوف، ممّا يدفعهم بقوَّة دفأها إلى ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسئوليَّاتهم، وفي المقابل إنْ حاول أحد حرمانهم منها، يرفضون ويتحدَّون، ويثورون من أجل وحدة الوطن، وفك القيد أو كسره.

إذن الهويَّة الوطنيَّة هي الرُّوح التي تنبعث حياةً في الوطن، فإن خرجت روحه (هويَّته) بأيَّة عِلّة، أصبح الوطن لا يزيد عن كونه مادَّة (تراب)، ومع أنَّ الهويَّة روح الوطن، فإنَّ وحدة الوطن تضعف وتشيخ بمؤثّرات داخليَّة عندما تظهر على السَّطح انقسامات بين ألوان طيفه، وعندما تصبح الشَّهوة رأس نظامه، وعندما تسود المظالم مع النَّاس تهميشًا، وإقصاءً، وحرمانًا، وهيمنةً.

وفي هذا الاتجاه ناقش المؤرّخ آرثر شيلنج مفهوم سياسات الهويَّة في كتابه تفرّق شمل أمريكا (The Disuniting of America) بقوله: "يؤدِّي ارتكاز السِّياسات على التهميش الجماعي إلى تفتيت نظام الحكم المدني؛ فينبغي أن تهدف الحركات التي تدعم الحقوق المدنيَّة إلى القبول الكامل بالمجموعات المهمّشة ودمجها داخل الثَّقافة السَّائدة، بدلًا من التكريس لفكرة التهميش عن طريق محاولات التركيز على الاختلافات"[3].

[3] M.A. Chaudhary & Gautam Chaudhary, Global Encyclopedia of Political Geography, p.112, 2009.

إذن كما أنَّ التهميش والتفرقة والحرمان والهيمنة والإقصاء معطيات لإضعاف الدَّولة، فكذلك هي معطيات لإسقاطها، وقد تتعدَّى هذه العلل بالمواطنين إلى الفرقة والخصام والاقتتال الدَّاخلي والتجزئة الوطنيَّة وبخاصَّة عندما يلحق التهميش والإقصاء خصوصيَّات ألوان الطَّيف الوطني.

فالهويَّة لا تكون إلَّا لإثبات الشَّيء (هو كما هو)، وليس (كما ينبغي أن يكون)؛ فالوطن هو الوطن بهويَّته الشَّاملة لألوان طيفه؛ فالهويَّة الليبيَّة على سبيل المثال: هي المثبتة للشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة (هي كما هي ليبيَّة)، شخصيَّة لها من الحقوق ما لها، وعليها من الواجبات والمسئوليَّات ما يُحمل وما يؤدَّى، ولا فرق بين ألوان طيفها الاجتماعي، فليبيا وطن يجمع ولا يفرِّق، يسخِّر شعبها طاقاته وإمكاناته الوطنيَّة من أجل ليبيا؛ ولذلك فلكلّ شعبٍ هويَّة تميّزه عن غيره من هويَّات شعوب المعمورة؛ ومن ثمَّ فالمراد بلفظ الهويَّة (شعب ووطن) أن يكون للشيئين وحدة من وجه[4].

وعليه: ففي دائرة المتوقَّع كلّ شيء بطبعه يُطبع، أمَّا في دائرة غير المتوقّع؛ فإنَّ الشَّيء بما ليس عليه يُطبع. وعندما يُطبع الشَّيء بما ليس عليه (ليس هو كما هو) يصبح شيئًا آخر وإن تشابها مع ذات الشَّيء.

[4] محمد بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت: 1996، ص 73.

أمَّا السِّيادةُ فهي رفعةُ شأنٍ، يتمدَّد المواطن بحيويَّتها إلى النِّهاية دون أن يتمدَّد أحدٌ على حسابِ حقوقهِ وواجباتهِ ومسئوليَّاتهِ، حتى يُصبح المواطن راية الوطن التي يستظل جميعُ المواطنين بها.

وعندما تسود السِّيادة الوطنيَّة يُصبح الشَّعب تحت راية الوطن دستورًا منظمنًا للعلاقات وضابطًا لها، وليس هكذا عبثًا تحت رحمة السُّلطان وتحت رحمة الحكومة؛ مما يجعله قادرًا على اتخاذ قراراته بلا ضغوطٍ، وقادرًا على تنفيذها نُقلة من أجل الوطن؛ وعيًا ودرايةً وإرادةً ومسئوليَّةً، ولا مخاوف.

ولأنَّها السِّيادة؛ فبسيادتها بين النَّاس هويَّةً يستقرُّ الشَّعب وينهضُ وعيًا ودرايةً، ويستقرُّ النِّظام وتنهض الدِّيمقراطيَّة سلوكًا وممارسةً، وتستقرُّ الدَّولة وتنهض بناءً وإعمارًا، وفي المقابل إذا انكسرت السِّيادة بأيَّة علَّة فلا استقرارَ، ولا ديمقراطيَّةَ، ولا أمنَ ولا نهضةَ؛ ولذا فلا قيمة لأيَّة دولة ما لم تكن السِّيادة فيها رفعةَ شأنٍ عند مواطنيها وعند الغير.

ومع أنَّ لمفهوم السِّيادة دلالةً ومعنًى نظريًّا، فإنَّ التغنِّي بها وبمفهومها النَّظري لا يعني شيئًا ذا قيمة ما لم تُصبح السِّيادة الوطنيَّة فيها وفقًا للآتي:

. دستورٌ (عقدٌ بين الشَّعب) على المبادئ الكبيرة والصَّغيرة؛ من أجل ممارسة الحريَّة بأسلوب ديمقراطي (استفتاءً وانتخابًا).

. امتلاك الإرادة؛ إذ لا تغييبَ، ولا تهميشَ، ولا إقصاءَ، ولا وإكراهَ.

. ترسيخ الهويَّة؛ كونها العنوان العام لكلِّ المواطنين بمختلف ألوان طيفهم عِرقًا، ودينًا، وعرفًا.

. ترسيخ الكرامة؛ كونها قيمة الإنسان اعترافًا وتقديرًا واحترامًا واعتبارًا.

. ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليَّات قرارًا وتنفيذًا ورقابةً وتقويمًا.

وعليه فإنَّ كثيرًا من الأشياء يُمكن أن تستبدل أو تباع أو تشترى إلَّا السِّيادة، التي إنْ ضاعت ضاعت الهويَّة معها، وهكذا كل شيء يمكن استبداله بغيره إلَّا الوطن فإنْ ضاع فلن تَجِدَ له سوقًا لتشتريه.

وكثيرٌ من الأشياء بعللِ الضَّرورة أو الحاجة يمكن الاستغناء عنها إلَّا السِّيادة؛ فهي ترتبط بالكرامة والمصير الذي يرسِّخ قيمة الإنسان، والذي متى ما فُقد فُقدت الكرامة معه.

ومع أنَّ السِّيادة إنْ فُقدتْ فلا أسواقَ لها ولا بديلَ، فإنَّ استردادها في دائرة الممكن ليس بمستحيلٍ، ولكنَّ ثمنَ الاسترداد ليس هينًا؛ فالسِّيادة إنْ ضاعت لا تردَّها إلَّا التضحيات.

ومع أنَّ لاستردادِ السِّيادة الوطنيَّة قيمةً فإنَّه لا سيادة إلا بامتلاك الإرادة الوطنيَّة التي تعني: امتلاك الشَّعب لزمام أمره؛ حيث ينتفي الإكراه والتَّوجيه وفقًا لمسار سياسات وأفكار خاصَّة، أو شخوصٍ بعينهم.

ولهذا يُعَدُّ امتلاك الإرادة امتلاك حريَّة اتخاذ القرار الممكِّن من تحقيق مصلحة الوطن العليا مع قبول تحدِّي الصِّعاب؛ من أجل ترسيخ السِّيادة الوطنيَّة، وفي المقابل فقدان الإرادة يلغي كل ما من شأنه أن يجعلَ الشَّعب حرًّا ذا سيادة.

وفي دائرة المتوقَّع لا استغراب أن تُسترد السِّيادة المسلوبة إذا امتلك الشَّعب إرادته بعد أن سُلبت منه تحت ظروف استثنائيَّة، ومن ثمَّ فالقوى التي تظن أنَّها قد قضت على إرادة الشَّعب الليبي أو أيّ شعب فستفاجأ بما لم تكن تتوقَّعه، مما يجعل التخويف بالموت والتلويح به هو وحده المشجَّع على حبِّ الموت، والمطالبة به، والإقدام عليه من أجل السِّيادة هويَّة وحريَّة وطنيَّة.

وعليه: فمن أجل استرداد السِّيادة الوطنيَّة ستلاحق الشُّعوب الموت أينما كان حتى لا يلاحقهم حيثما يكونون؛ كونهم واثقين أنَّ الموت لا يخيف، بل الاستسلام للقتلة وحده المخيف، مع إيمانهم التَّام أنَّ الموت لا يأتي إلَّا مرَّة واحدة، ولا يتكرر أبدًا، كما أنَّهم يؤمنون أنَّ من يطلب الموت دفاعًا عن الدِّين والشَّرف وسيادة الوطن وهويَّته تُكتب له الحياة الدَّائمة التي لا موت مِنْ بعدها.

ومن ثم فالجبناء وحدهم لا ينعمون في الحياة الدُّنيا، ولن ينعموا بالحياة الباقية؛ ولهذا دائمًا نقول: الخوفُ رحمةٌ، والجبنُ عارٌ.

ولذا فإنَّ الشُّعوب التي تطلب الموت من أجل الحياة قادرةٌ على استرداد السِّيادة الوطنيَّة متى ما سُلبت منها بغير حقٍّ، ولكن: **أي إرادة يُمكن بها أن تسترد السِّيادة؟**

إنَّها الإرادة المستقلة (غير التَّابعة) التي تجعل من مالكيها لاعبين أساسيين في المشهد الوطني، وليسوا دُمًا تحرَّك بأيدي الغير.

ولهذا فعندما تُفقد الإرادة الوطنيَّة لا يمكن أن يكون للوطن سيادة؛ فالوطن الذي تستباح حدوده لا يمكن لأهله أن يقال عنهم: إنَّهم سادة.

فليبيا على سبيل المثال: بعد 17 من فبراير 2011م أَسْقَطَتْ انقلاب 1969م ونظامَه، ثمَّ من بعده سَقَطَتْ الدَّولة برمَّتها، وبالتَّالي أصبح في ليبيا حكومتان متخالفتان، ومجلسا نوابٍ متخالفان، وجيشان يتقاتلان، وعدد كبير من الكتائب والمليشيات المسلَّحة الموازية لكل المؤسَّسات العسكريَّة والضبطيَّة والأمنيَّة التي هي الأخرى متوازية خلافًا بين شرق وغربٍ وجنوبٍ؛ فهذه الدَّولة وما يمكن أن يكون على مثلها: **هل يُمكن أن توصف بأنَّها دولة ذاتُ سيادةٍ؟**

دولة فُرض على شعبها مجلسٌ رئاسيٌّ برؤيةٍ واختيارٍ أجنبيٍّ كما جرى بالتَّمام تحت إشراف المبعوث الأممي (مارتن كوبلر) مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا؛ وذلك بعد لقاءات أجراها في مدينة الصُّخيرات المغربيَّة بتاريخ 17 من ديسمبر 2015م؛ حيث اجتمع بمجموعة من الليبيين الذين فُرِزُوا برغبةٍ واختيارٍ أجنبيٍّ، وليس برغبةٍ واختيارٍ ليبيٍّ؛ إنَّه المجلس الرِّئاسي الليبي

الذي لم ينتخبه الليبيون، ومع هذا أصبح ذلك المجلس كما يمثل الليبيين في الدَّاخل يمثلهم في المحافل الدَّوليَّة أيضًا، مجلسٌ هذا حاله: **فهل يمكن له أن يكون خيرَ ممثلٍ للسِّيادة الوطنيَّة؟!!**

وكذلك تمَّ اختيار مجلسٍ رئاسيٍّ ورئيس حكومة بعد ذلك المجلس المنتهي الصَّلاحيَّة، فهذا المجلس ورئيس حكومته قد تم انتخابهم يوم 5 من فبراير 2021م بمدينة جنيف السّويسريَّة من قبل أربعة وسبعين 74 شخصًا ليبيًّا، ومع أنَّ الأربعة والسَّبعين (74) ليبيُّون فإنَّ اختيارهم جميعًا لم يتم من قِبَل الليبيين رغبةً وإرادةً، بل تم اختيارهم جميعًا من قِبَل الأجانب، وعلى رأس مَنْ انتخبهم نائبة المبعوث الأممي لليبيا: (ستيفاني وليامز) الأمريكيَّة؛ ولذا فالذين تم انتخابهم للمجلس الرِّئاسي البديل والحكومة البديلة على الرَّغم مِن أنَّهم لا يمثلون الإرادة الليبيَّة والرَّغبة الليبيَّة فإنَّهم بلا شكٍّ سيكونون الممثلين لليبيا في جميع المحافل الدَّوليَّة، ومن ثمَّ أقول: **أين السِّيادة الوطنيَّة والهويَّة الوطنيَّة في ليبيا؟!!**

ولأنَّ الْمُخْرِجَ الأجنبي (ستيفاني وليامز) تريد أن تُبعد عنها تهمة اللاديمقراطيَّة فبعد أن اختارت (75) ليبيًّا مع فقدان شخص منهم بعد موته بفيروس كورونا 19، وأصبح العدد المشارك في الانتخابات 74 شخصًا، وهم الذين من قِبلهم تمَّ انتخاب المجلس الرِّئاسي البديل وانتخاب رئيسٍ للحكومة، بعد ذلك قرَّرتْ (ستيفاني وليامز) من خلال 74 شخصًا: (أنْ يتمّ عرض المنتخبين على مجلس النَّواب الليبي؛ لاعتمادهم والتصديق

على اختيارهم وبكل شفافيَّة)، ثمَّ أقرَّت قرارًا آخرَ ملزمًا: (إنْ لم يتمَّ الاعتماد من قِبل مجلس النُّواب الليبي المنتهي الصَّلاحيَّة) يعاد عَرْض المنتخبين من قِبل الأربعة والسَّبعين (74) إلى الأربعة والسَّبعين(74) أنفسهم؛ لاعتمادهم والمصادقة على انتخابهم)، ولأنَّ الأمر كان متربطًا بفترة (ستيفاني وليامز) فقد انتهى هذا الشَّرط نهاية مهمَّتها؛ ومن هنا **فهل يمكن لنا أنْ نصف هذه اللعبة التي وصفوها بالدِّيمقراطيَّة بلعبة ترسيخ الشَّفافيَّة لسيادة الليبيين وترسيخ هويَّتهم؟!!** وهكذا كما يقولون ما زال الحبل على الجرارة إلى أن يعيد الليبيون سيادتهم رغبة وإرادة ودون أيَّة ضغوط ومنغصات أجنبيَّة.

ومع ذلك أقول: إنَّ الليبيين قادرون على استرداد السِّيادة الوطنيَّة في حالة ما أزيحت عنهم تلك الضّغوط والتدخُّلات الأجنبيَّة التي جعلت من رؤوس المليشيات ساسة من غير سياسة؛ ولهذا فلا فرق بين الاستعمار والتدخُّلات الأجنبيَّة في رسم سياسات الأوطان وضياع هويَّات الشُّعوب.

وعليه فمن لا يُنتخب من قِبل الشَّعب وإنْ ادَّعى بما شاء له أنْ يدَّعيه فلا يمكن له أن يكون ممثِّلًا لسيادة الشَّعب والدَّولة، وهنا بالتَّمام تكمن العلَّة التي لا تَنفكُّ إلَّا باسترداد السِّيادة الوطنيَّة، وهي التي لا تكون إلَّا من بعد قتل الإكراه وموته.

وسيظل أمر السِّيادة في خبر كان إلى أن تُستردّ بعد أن تُطوى صفحات الاختيار والانتخاب بالرَّغبة الأجنبيَّة وبأيَّة علَّة؛ فالشَّعب الذي

حُكم ولا رأي له في مَن نُصِّب عليه حاكمًا تحت مظلة الأجنبي فبرفضه وقبوله التحدّي مع قبول دفع الثَّمن يستطيع أن يسترد سيادته ويكون حاكمًا ولا رأيَ ولا قرارَ إلَّا بيده.

ومن ثم لا حوار وطني، ولا مصالحة وطنيَّة، ولا أمن سياسي واقتصادي واجتماعي من دون إرادة وسيادة وطنيَّة؛ ولهذا وجب استرداد السِّيادة التي تقسَّمت بين مجلس نواب، ومجلس دولة، ومجلس رئاسي، ورئيس حكومة، وكلَّها هياكل منتهية الصلاحيَّة، وليس لها وحدة رأي إلَّا تجاه ما يُفسد القيم، ويُفسد مؤسَّسات الدَّولة ويعبث بميزانيَّاتها ويتلف ثرواتها عبثًا.

وعليه فالسِّيادة الوطنيَّة عنوان الشَّعب الذي له دولة مستقلَّة ذات سيادة على ترابها وقرارها، ولها جيشها الوطني ومؤسَّساتها الوطنيَّة التي لا تتبع الغير، ولا سُلطان عليها بغير حقٍّ، سواء أكان من الدَّاخلِ أم من الخارجِ، أي: لا يعلو على سيادتها أي كيانٍ سياسيٍّ أو اجتماعي، ومن ثمَّ فالسِّيادة الوطنيَّة لا تستثني مِن الشَّعب أحدًا، سواء أكان فردًا أم جماعةً، وهي واحدة لا تتجزأ وغير قابلة للتصرُّف فيها، ولا يُتَنَازَلُ عنها أبدًا، حتى وإن نُزعت بعلَّة من العلل، فالعلَّة لا بدَّ أن تزول، والسِّيادة لا بدَّ أن تسترد.

ولأنَّ هذا القرن الواحد والعشرين هو عصر الدَّولة الوطنيَّة (المدنيَّة) فلا إمكانيَّة لعودة رؤى العصور الوسطى التي كانت لا ترى سيادة إلَّا لمن يندرجون تحت عنوان الكنيسة؛ حيث بقيت هذه الرُّؤية سائدة إلى أن جاء

عصر اليقظة الذي تزعمه المفكِّر الفرنسي (جان بودان) عام 1576م بقوله: (السِّيادة هي السُّلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين وهي التي تعمل القانون)، أي إنَّه جعل أمر السِّيادة متعلِّقًا بالمواطنة، وليس بالدِّين؛ ولهذا دائمًا كلُّ من يحاول أن يربط مفهوم السِّيادة بالأديان ليس له إلّا الفشل، لأنَّ الدين لله، والله –جل جلاله– ربُّ الكل، ولا إمكانيَّة لسيادة شعب على شعب أو دولة على دولة، والشَّعب يمتلك إرادته الحرَّة.

ولهذا فالأوطان التي تؤسَّس عن إرادةٍ تكون لها السِّيادة، أمَّا الأوطان التي تُرغم شعوبها المختلفة على الانصهار وفقًا لرؤية عقائديَّة فليس لها إلَّا التفكُّك والانقسام، وانطلاقًا من هذه المعطيات فليبيا في دائرة الممكن المتوقَّع لن تُقَسَّم؛ كونها ثقافة واحدة، ودينًا واحدًا، وعلاقات اجتماعيَّة متداخلة النَّسيج والمخاطر تحوطها من كل جانب دون أن تُفرِّق، ولها تاريخ منسوج بأيدٍ وطنيَّة، ولها رمزٌ واحدٌ وهو الشَّيخ الشَّهيد (عُمر المختار ابن دبّوس)، الذي كان جِهادهُ من أجل السِّيادة الليبيَّة والهويَّة فقطع الطَّريق أمام كل من يأتي من بعده مدَّعيًا أنَّه رمزٌ لسيادة الليبيين، وهذا لا يعني ألَّا تأتي الرُّموز من بعده، بل الرُّموز سيادة من بعده لا تأتي إلَّا سيادة شعب بأكمله.

وفي المقابل ليبيا في دائرة الممكن غير المتوقَّع يُمكن أن تُقسَّم كأمر واقع (الأمر الواقع مع الزَّمن إنْ لم يَفرض نفسه يُفرض من الغير)، أي إذا لم ينتبه الشَّعب الليبي لخطورة الأمر الواقع الذي هم عليه اراء متفرِّقة

وانقسامات، فلا استغراب أن يأتي حلًّا ولا يكون إلَّا على حساب السِّيادة الليبيَّة والهويَّة الليبيَّة فتصبح ليبيا مقسَّمة ليبيَّتين شرقًا وغربًا، أو إلى ثلاثة (جنوبًا وشرقًا وغربًا).

ومع أنَّ الليبيين أهلُ سِّيادة وطنيَّة وهويَّة فإنَّ انقساماتهم كأمر واقع بين حكومتين متوازيتين، ومجلسي نواب ودولة، ولكلٍّ رأيه، ولهم مبعوثون أمميُّون واحد من بعد آخر، فإلى متى سيقبل المجتمع الدّولي بالأمر الواقع وإن قبل الليبيون بذلك.

ولذا فمن أجل استرداد السِّيادة الوطنيَّة والهويَّة فإنَّه من حقِّ الشُّعوب أن تقرِّر نظام دولها، وألوان راياتها، وأناشيدها الوطنيَّة، وعليهم أن يختاروا إرادةً أيَّ نوع من أنواع الإدارة يفضِّلون؛ بغايةٍ تخلّصهم من المركزيَّة المقيتة، وتمكّنهم من السِّيادة على أرضهم، وسيطرتهم على مقدِّراتهم، وتؤهِّلهم إلى قبول التحدّي؛ من أجل صناعة المستقبل المأمول وطنيًّا وحضاريًّا (قيمًا حميدةً، وعلمًا متقدّمًا، وتقنية عالية الجودة، وبيئة صحيَّة خالية من الآفات)؛ لتكون دولهم ذات سيادة وطنيَّة؛ تعرف ما لها وما عليها، ويكون مسئولوها قادرين على التمييز بين ما يجب الإقدام عليه وما ينبغي الإحجام عنه، ومن ثم تصبح الإرادة فيها: إرادة شعب ودولة وحكومة، ولكل صلاحيَّاته واختصاصاته ومسئوليَّاته الدَّستوريَّة والقانونيَّة، وإلَّا ستظل الدَّول تتبدَّل بين انتكاسة وأخرى، والشَّعب ضحيَّة بين هذا وذاك بلا سيادة ولا هويَّة.

ولذا تعدّ السِّيادة الوطنيَّة سيادة إرادة، وليست نتاج قرارات فوقيَّة يتخذها السَّاسة الذين تميل ولاءاتهم إلى تلك القبائل أو الأحزاب المنتمين إليها على حساب مصلحة الوطن وولائهم إليه؛ ولهذا فإنَّ السِّيادة الوطنيَّة رفعة منزلة وهي الصِّفة القانونيَّة الملازمة لصفة الدَّولة، والتي متى ما زالت عنها هذه الصِّفة زالت.

ومن ثم علينا أن نميِّز بين السِّيادة الوطنيّة والسِّيادة السِّياسية؛ فسيادة الوطن سيادة الشَّعب، أمَّا السِّيادة السِّياسية فهي سيادة الحكومة التي تكون في كثير من الأحيان تحت ضغوط لا تجعل لديها إرادة حرَّة، سواء أكانت ضغوطًا داخليَّة أم خارجيَّة؛ ولذا فلا قرار وطني من دون سيادة وطنيَّة.

وعندما تنفلت الإرادة السِّياسية عن السِّيادة الوطنيَّة فإنَّها تضعفها وتعطّلها، وقد تنقلب عليها وتكون على حِسابها، وهذا بالتمام ما يجري في معظم بلداننا وأوطاننا، ويا ليته لم يجرِ ولا يتكرر.

وعليه فإنَّ تحقيق السِّيادة الوطنيَّة الليبيَّة في ظل وضعها المُدَوَّل أمرٌ صَعبٌ، ولكنَّه لن يكون مستحيلًا؛ فإذا امتلك الليبيّون إرادتهم الحرَّة، وانفكوا من التبعيَّة؛ سواء أكانت إقليميَّة أم دوليَّة، ثمّ انفكوا من قادة الفوضى الذين سادوا عليهم بقوَّة السَّلاح كرهًا، وهذا الأمر هو الآخر ليس هيّنًا ما لم يتوحّد الجيش على مبادئ سيادة الوطن لا على سيادة من يمتلك السِّلاح ويسطو على السُّلطة سطوًا.

ومن هنا فلا إمكانيَّة للسِّيادة الوطنيَّة في ظل مليشيات تمتلك السِّلاح، وتمتلك المال، وتهيمن على السُّلطة في البلاد مع مساندة من قوى إقليميَّة ودوليَّة، مع العلم أنَّ هذه القوى السَّائدة على حساب سيادة الوطن ستعمل كل ما في وسعها لإعاقة أيِّ اتفاق توافقي بين الليبيين أو على الأقل تعطيله؛ ذلك لأنَّ اتفاق الليبيين يعني نهاية المتغوِّلين على حساب سيادتهم وهويَّتهم وإزاحتهم من المشهد، وهذا الأمر بالنِّسبة إليهم أمرُ حياة أو موت؛ ولذا فلا سيادة لوطن تسود فيه المليشيات والكتائب المسلّحة، ولا إمكانيَّة لاسترداد السِّيادة بما أنَّ المليشيات ما زالت متغوِّلة، ومن يقول: يجب أن تجرى الانتخابات في ظل جيش مفرَّق، وأمن ممزَّق، وكتائب مسلَّحة، ومليشيات لا تعترف بالقوانين، ثمَّ لا وجود لدستورٍ فإنَّه كمن يحرث في البحر؛ وفي حالة ما إذا غُضت الأبصار عن ذلك وأجريت الانتخابات كرهًا فليس لليبيين إلَّا البقاء في المربع الأوَّل (مربَّع الفتنة) التي نيرانها لن تطفئ وموقدو نيرانها يتحكّمون في المشهد بارودًا.

الأُسُسُ المشتركةُ للشَّخصيَّةِ الوطنيَّة الليبيَّةِ:

هناك تنوَّع في العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع الليبي ومكوِّنات ألوان طيفه سواء أكانوا أهل ريف أم قرى أم أنَّهم أهل مدن، ومن هذه العلاقات:

عَلاقةُ الأحبابِ:

إنَّها العلاقة السَّابقة على علاقة الصَّداقة بالمفهوم العصري؛ حيث الرَّوابط الخاصَّة والعلاقات المتبادلة بين بعض الأسر الليبيَّة؛ إذ تجد بعض أُسر القرية والرِّف والمدينة على علاقات من المحبَّة والمودَّة حتى وإن كان بينهم فارق ثقافي أو تعليمي؛ فيتبادلون الزِّيارات السَّنويَّة محبَّةً على الرُّغم من بعد المسافات التي تُقطع أحيانًا مشيًا على الاقدام أو بوسائل منها: الخيل والأبل والعربة المجرورة (الكارّو)، وهذه العلاقة (الأحباب) كانت منتشرة بشكلٍ عام في ليبيا، وبشكلٍ خاصٍ في الجنوب الليبي؛ وكان الأحباب عند ما يتبادلون الزِّيارات يتوادُّون بما لديهم من رطبٍ، أو سمنٍ، أو زيتٍ، أو عسلٍ، أو رمّانٍ، أو تينٍ، فلا أحدٍ في زياراته ويديه فارغة، وكلّ وفق ما لديه وبكل بساطة ومحبَّة.

أمَّا اليوم فعلاقات الصَّداقة التي لا تخلو من المنفعة هذا هو السَّائدة في كل ربوع ليبيا كغيرها من بلدان العالم؛ إذ لا صداقة إلَّا ومن ورائها سرٌّ كامنٌ قد لا يُفصح عنه؛ ومن هنا فلا مجال للمقارنة بين علاقة الأحباب التي مرتكزها المحبَّة والمودَّة والصَّفاء النَّفسي وبين علاقة الصَّداقة التي مرتكزها المنفعة الظَّاهرة أو الكامنة رغبةً أو طمعًا.

وعلاقة الأحباب هذه ليست تلك العلاقة التي أصبحت في بلادنا تسري بين الجنسين عِشقًا سواء التي تؤدِّي إلى زواجٍ شرعيٍّ أم التي تؤدِّي

إلى تزاوجٍ بين العشَّاق؛ ولذا فالمحبَّة بين الليبيين معطية قيميَّة رفيعة، وموازينها ذهبيَّة فلا تبيد ولا تصدى.

عَلاقةُ الأبوَّةِ:

حيث كلمة (سِيديِ) التي كانت معتادة القول والاستماع في المجتمع الليبي كانت كما تطلق على الآباء تطلق على الأعمام، وهكذا فإنَّ مفهوم كلمة (سِيديِ) يَرمي إلى الارتقاء أدبًا واحترامًا حتَّى ولو كان طفلًا، وهذه بالنِّسبة إلى الطّفل الليبي كانت بغاية تربيته على الأدب وتقدير النَّاس واحترامهم؛ ومن هنا كانت الآداب العامَّة الليبيَّة آداب أخلاق؛ فيربَّى النشء عليها، ولم تكن قوانين دولة.

وعلاقة الأبوَّة الليبيَّة علاقة اتخاذ الكبير مرجعيَّة معرفيَّة وتربويَّة وقدوة حسنة في القول والفعل والعمل والسُّلوك؛ ومن هنا فمرجعيَّة الأسرة القاعديَّة مركزها الأب الذي يدير الأسرة مهما امتدَّت وكبُرت، حتى أسماء المواليد فيها لا أحد يجرؤ على تسمية مولوده ما لم يَعُد إلى أبيه أو من يحلَّ محلّه من الأعمام أو الأخوة الكبار ليسأله: ماذا نُسمَّى مولودنا الجديد يا سيدي؟؛ ذلك لأنَّه من خلال الشَّخصيَّة الأبويَّة الأبناء يتوارثون صفات الأبوَّة والسِّيادة منذ الطُّفولة، مما يجعل الأخ الكبير يحلّ محلّ الأب في حالة غيابه أبوَّةً وسيادة؛ فيصبح هو رأس الأسرة ومرجعيتها؛ ولهذا فكما أنَّ الأب هو المرجعيَّة للأسر فإنَّ الشَّيخ هو المرجعيَّة للعشيرة والقبيلة؛ وهذه

لا دكتاتوريَّة فيها، بل قيمة التقدير والضَّبط الاجتماعي والتربوي العرفي عند المجتمعات القاعديَّة عالية جدًّا.

عَلاقةُ العمومةِ:

حيث مفهوم العم والعمَّة، والخال والخالة، يُطلق على الأقارب كما يطلق على الكبار من الآباعد (ذكورًا وإناثًا)؛ وذلك برفع قيمة التقدير التي هي حقٌّ للعمِّ والعمَّة والخال والخالة إلى المحيط الاجتماعي في البادية، أو القرية، أو الرِّيف، أو المدينة.

وإلى يومنا هذا في العاصمة الليبيَّة طرابلس تسمع الجيران في حديثهم الاحترامي قولهم للجارة عمَّتي أو خالتي، ومن هنا تجد العمّ في المجتمعات الرِّيفيَّة والقرويَّة يحلّ محلَّ الأب من حيث كونه المرجعيَّة البديلة في حالة غياب الأب.

ولقائلٍ إن يقول: كلّ شيء تغير عند الأسر النُّواة في المدن والحواضر أقول: نعم في دائرة الممكن إنَّ لكلّ قاعدة استثناء، ومن هنا إلى يومنا هذا تسمع في مدينة طرابلس العاصمة الليبيَّة صباح الخير أو مساء الخير يا عمَّتي الجارة، أو عمِّي الجار رأس الشَّارع أو الزّنقة.

عَلاقةُ الأخوَّةِ:

إنَّها ذات مفهوم يُقرِّب بين النَّاس فهي كما تطلق على الأخوَّة من الأبوين تطلق على مَن يتمُّ تقديره أو لفته إلى نفسه مكانة ورفعة: {إِنَّمَا

الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}[5]؛ ففي هذه العلاقة يتم رفع قيمة المخاطب بها إلى مكانة الأخوَّة وكأنَّهم من الوالدين؛ وبهذا فهي الصَّكّ المسبق تقديمه على الرِّفعة الأخويَّة حتى يُثبت من يُثبت أنَّه ليس في محلِّها فحينها تسقط من بين يديه حتى يعود إلى تلك القيم التي ترفعه إلى مستوى الأخوَّة تقديرًا.

أمَّا في تلك القُرى والأرياف الليبيَّة مع أنَّها أصبحت متحضِّرة وطوت صفحات تلك العصبيَّات من عقولها علمًا ومعرفةً وتمدينًا؛ فإنَّ مفهوم الأخوَّة التَّاريخي ظلَّ في الذَّاكرة ولم يُمحَ؛ ولهذا تجد كلمتي (نحن خوت) أو (نحن أهل) ما زالت تدور على الألسن بين الليبيين محبَّةً وموذَّةً.

عَلاقةُ الجيرةِ:

الجيرة تلاصق سكني سواء أكان في الرِّيف أم القرية أم المدينة؛ ولهذا يعدّ الجيران وكأنَّهم الأسرة والعائلة الكبيرة، أفراحهم مشاركة، وأحزنهم مشاركة وكل شيء بينهم محبَّة في السرَّاء والضَّراء.

كان لكلٍّ من الرِّجال والنِّساء أدوارٌ اجتماعيَّة خاصَّة بالجيرة وأحوالها يقومون بها في كل يوم؛ حيث الأطفال يلعبون والأحاديث المتبادلة والمشاورات بين الكبار وأهل الرَّأي مع وافر السُّؤال عمَّن غاب ولم يخرج من منزله في اليوم ذاته، أو غاب عن الحضور إلى المسجد أو الذِّهاب إلى

[5] الحجرات 10.

عمله؛ وذلك بغاية الاطمئنان وتقديم ما يجب أن يُقدَّم عند الحاجة أو الطَّلب.

ولأنَّ الحياة كانت خالية من التعقيدات فإنَّ مشبعات الحاجة كانت في دائرة الممكن متوقَّعة، ومع أنَّها غير معقَّدة فإنَّها لا تتم إلَّا بالتَّعاون والتَّعاضد الذي جعل قوَّة التماسك بين الجيران مُمكِّنة من تجاوز الصِّعاب؛ فتلك الصِّعاب لو انفردت بأحدٍ منهم لجعلت ألمه ومواجعه على الشِّدَّة والقسوة؛ ولهذا فأفراح أيَّة أسرة وكأنَّها أفراح الجيران جميعهم، إذ تتساوى زغاريد النّسوة فرحةً، كما تتساوى أغنيات الآباء فرحة، فأبن أيَّة أسرة وكأنَّه ابن القبيلة بأكملها أو الحي بأكمله أو الرِّيف أو المدينة.

وهكذا كما يقولون: (الحمل المفرق بين الجيران ريش) سواء أكان في حالة السرَّاء أم حالة الضرَّاء؛ إنَّه حكم العرف والعادة الذي جعل للبادية قيمة وجعل للقرية قيمة، وجعل للرِّيف والمدينة قيمة؛ ومن هنا كان رغيف الخبز يُقسَّم بين من بين يديه رغيف خبز ومن المت الحاجة به.

كانت الجيرة تعني مما تعنيه الإحساس المشترك الما ومرضًا وفرحةً وحزنًا، فكان في القرية والرِّيف والمدينة العريقة (المدينة القاعديَّة) إذا المَّ المرض بأحدٍ منها وأقعده وجعًا ووهنًا جلس الجيران وهم يتبادلون عليه حتى يُشفى كونه الجار البار، أو أن يتم وداعه بمفارقته الحياة كونه فقيد الجميع الرَّاحل.

وكان أيضًا في المجتمع الليبي القاعدي إذا مرضت الأم المرضعة أو فارقت الحياة فأوَّل امرأة في القرية أو الحي ترضع تتقدَّم بكل ودٍّ ومحبَّة على احتضان المولود وإرضاعه؛ فتصبح له أمًّا مرضعةً وراعيةً.

ألا تكون هذه العلاقات وما يماثلها وينطبق معها قيمًا لبناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة الرَّفيعة؟ ألا تكون تلك القيم لو كانت مستمرَّة معنا لكنَّا خير أمَّة أخرجت للنَّاس؟

عَلاقةُ السَّادةِ:

السَّادة جمع سيِّد، والسيِّد هو الشَّخص الموصوف احترامًا وتعظيمًا على المستوى الإنساني، وهذه الصِّفة في المجتمع الليبي كانت المستخدمة في كل المراسلات الشَّخصيَّة والرّسميَّة في زمن المملكة الليبيَّة، وهذه الصِّفة لا يقتصر إطلاقها على من تربطك به علاقة، بل تمتد إلى كلِّ من يخاطب بها تأدُّبًا وتقديرًا. إنَّها اللقب الذي كان سائدًا بين الشَّعب الليبي قبل الأوَّل من سبتمبر 1969م وبقرار من مجلس قيادة الثَّورة في ذات العام تمَّ إلغاء هذا اللقب الاحترامي واستبدل بكلمة الأخ.

إنَّ مفهوم كلمة السيِّد الذي ساد زمنًا طويلًا وقُطع رسميًّا من بعد الأوَّل من سبتمبر 1969م ظل سائدًا في عقول أهل العرف والدِّراية وازداد الأخذ به والتمسُّك قوَّة بعد عودته رسميًّا من بعد التغيير في 17 فبراير 2011م؛ ذلك أنَّه المفهوم ذا الدَّلالة القيميَّة التي تقدِّر الأفراد الذُّكور سادة، وذا الدّلالة القيميَّة التي تقدِّر الإناث سيِّدات.

إذن السِّيادة قيمة تعظيم الشَّأن وتفخيم الإنسان؛ لكي يبقى سيِّد نفسه وسيدًا في أهله وقومه؛ فهذه القيمة التربويَّة يتعلَّمها الأطفال حتى تصبح على السنتهم كلمة ذات قيمة مُفخَّمة، ومن ثمَّ بها يرتقون مع الآخرين سيادة على مستوى الوطن.

عَلاقةُ الفَزعةِ:

مع أنَّ الفزعة لغةً ذات مفهومٍ مستقل بذاتها كونها مناصرة إراديَّة وتطوُّعيَّة؛ فإنَّ الفزعة في المجتمعات القاعديَّة لا تستقل عن الطَّلب والاستغاثة؛ إذ لا إمكانيَّة للممانعة وإن كانت الأرواح تزهق.

تأخذ الفزعة أنواع من أشكال التعاون عند البناء والإعمار وإطفاء الحرائق، وإنقاذ العالقين والغارقين إلى مواجهة الأعداء أو مناصرة أخ أو صديق، وأحيانًا لا تكون إلَّا فزعة إنسانيَّة للحماية أو الإنقاذ واستجابة للمستغيثين وطالبي النَّجدة.

ففي القرية الليبيَّة والرِّيف الليبي والمدينة الليبيَّة عندما يكون أحدٌ من الأقاربِ دمًا أو جيرةً وقد تعرَّض إلى ما تعرَّض إليه من اعتداءٍ أو حاجةٍ يَهُبُّ الأقارب إليه والأقارب منه فَزعةً؛ لتهدئة فُزعه، وطمأنته بأنَّه ليس وحيدًا في المواجهة وعند الحاجة؛ فتجد الليبيين يتعاونون على بناء المساكن، ويتعاونون عند الحصاد، ويتعاونون عند الجز (التجليم).

ومع أنَّ الفزعة تحدث بلا مقابل ولا اشتراطات وقت حدوثها ولا مساومات؛ فإنَّها لا تخلو من الطَّمع في المبادلة عند الحاجة إذا ما ألمت الحاجة بمن تلمُّ به مستقبلًا، وفقًا للقاعدة العرفيَّة: (يومٌ لك ويومٌ عليك)؛ ولهذا عندما تحدث مشادَّة بين قريب وغيره تجد في ليبيا كلِّها الأقارب فزعة بلا تردّد، سواء على المستوى القبلي، أو المستوى القروي، أو المستوى المدني والحضري.

عَلاقةُ الاقتداءِ:

وهي العلاقة التي تتجسَّد في أهل القيم الحميدة سواء أكانوا من أهل القرية والرِّيف أم أنَّهم من أهل المدينة أو البادية؛ حيث الاحترام والتقدير للكبير ذكرًا وأنثى، والاحترام والتقدير للمدرِّس والمعلِّم، وإمام الجامع وخطيب الجمعة، والاحترام والتقدير لمشايخ القبائل وأعيان القرى وأعيان المدن وكبار الرَّأي والأقوام فيها.

والليبيون من خلال القيم التي تشرَّبوها عندهم للقدوة الحسنة دلالة التقدير، ومعنى التربية الحسنة؛ فالليبيّون لا يُقتدون إلَّا بمن هو مثال في الأخلاق قولًا وسلوكًا وعملًا، ممّا يجعل المقتدى به مُطاعًا طاعة أبويَّة في غير معصية الله تعالى؛ فالليبيّون من أخلاقهم التربويَّة كانوا لا يقبلون التدخين بشكلٍ عام، ومع ذلك يجيزونه للكبار الذين بلغوا سن الرُّشد والمقدِرة على التمييز بين ما يجب ليُتبّع، وما لا يجب فيُجتنب وينتهى عنه؛

ولهذا نجد على السُّلّم القيمي الأخلاقي تحريم تدخين الصِّغار أمام الكبار، حتى وإن لم يكونوا من الأقارب.

ولذا فكان للمعلّم احترامه وتقديره العاليين من الجميع، وبخاصَّةٍ الدَّارسين والمتعلّمين على يديه؛ فكان المعلّم قدوة حسنة أمام تلاميذه ومتعلميه؛ فهو مثال الخُلق الحسن، والمظهر الحسن، والمقدرة الجادَّة على العطاء العلمي، والتعاون مع الآخرين سُكَّان القرية والرِّيف والمدينة ومن نزل ضيفًا عليهم.

ومن القيم الليبيَّة أنَّ المعلّم لا يشرب مسكرًا، ولا يُقدِم على مُحرّمٍ، ولا مجرَّمٍ، ولا منهي عنه، وهو صادق القول، ومثالٌ للسُّلوك الحسن، والعمل المخلص؛ فلا يتشاجر مع الغير، بل كان من الذين يفكّون النِّزاعات إن حدثت بين من حدثت، كان المعلّم مواظبًا على أداء الصَّلاة، ومثقّفًا، وليّن الجانب، يقول الحقّ مع وافر الاحترام وحُسن الأدب، وكان سلوكه مثالًا في القول والعمل وفي تكوين العلاقات الحسنة مع الآخرين؛ ولهذا كان التلاميذ يتَّخذونه مثالًا وقدوة حسنة لهم في الحياة العامَّة اجتماعيًّا وأخلاقيًّا وإنسانيًّا؛ ومن هنا كانت الأسر الليبيَّة تشيد بأبنائها الذين يقتدون بمعلميهم في الخُلق والعلم، والمهارة والمسلك.

وهكذا كان حفظة كتاب الله والمقرئون قدوة حسنة للقراء، ولسكَّان القرى والمدن الليبيَّة؛ فهم لا مرجعيَّة لهم إلَّا كتاب الله تعالى وسنَّة نبيه مُحمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام، ولا انحياز لهم إلّا للوطن؛ فهم يقولون الحقّ ولا شيء

غيره، ويرشدون النَّاس في خُطبهم ودروسهم بالتي هي أحسن للتي هي أقوم، وكأنَّ النَّاس كلّ النَّاس هم أبناء أم واحدة وأب واحد؛ فهم لا يفرِّقونَ بين أحدٍ وأحدٍ إلّا بما يتمّ الإقدام عليه من إفسادٍ أو إصلاحٍ، ومن هنا فأهل القيم الحميدة وأهل القدوة الحسنة هم المرشدون والمصلحون والواعظون والآمرون والنَّاهون بما يجب تجاه ما يجب.

ولهذا كان خطيب الجمعة مثالًا في القول والسُّلوك، وكان الإمام الذي يؤم المصلّين في بقية الأوقات مثالًا في القول والسُّلوك، وكان المقرئ بالجامع مثالًا في القول والسُّلوك؛ إنَّهم المثال المصلح بين المرء وزوجه، وبين الأخ وأخيه، وبين الأقارب والأباعد؛ ولأنَّهم كذلك اتخذهم النَّاس قدوة حسنة لهم ويأملون أن يكون أبناؤهم جميعًا خلفاء لهم في العلم والصِّدق والوفاء وفي حُسن السُّلوك.

وشيخ القبيلة كان كريمًا يكرم الضَّيف، ويُمثّل القبيلة قولًا وسلوكًا وحُسن مظهر وحُسن سُلوك، يحفظ الشِّعر، ويروي القصص، ويأخذ بالأمثال والحِكم، ويتّخذ الحُجَّة معطية له في حواراته ومفاوضاته وحديثه، ويسند المظلوم والمحتاج ويعاضدهما، ويذود عن القبيلة بعد أن يجمعها ويستشيرها ويأخذ بآراء أكابرها (أعيانها ووجهائها)؛ ولأنَّه كذلك يُحتذى بآرائه، ولهذا تطاع قيادته ويُقتدى به في مجالس القبيلة، ومع الآخرين؛ من حيث تقديمه للحُجَّة مع حُسن الحديث، وحُسن الأدب، والالمام بالتَّاريخ الاجتماعي مع وافر التقدير.

وعليه:

الليبيّون في أيّام وأعوام التصديق كان الاقتداء الحسن عندهم قيمة سائدة بينهم؛ فالآباء يأملون من أبنائهم الاقتداء بمعلميهم ليكونوا من بعدهم معلمين، ويقتدوا بخطباء الجوامع ليكونوا من بعدهم حملة كتاب الله وحفظته، وهكذا يقتدون بالفقهاء حتى يصبحوا من بعدهم فقهاء، وهم كذلك يقتدون بالمحترمين والمؤدَّبين ليكونوا محترمين ومؤدَّبين، ويقتدون بالمتفوّقين في المدارس والجامعات ليصبحوا مثلهم متفوّقين: أساتذة وأطباء وعلماء وسادة كرام، أو يصبحوا ساسة إذا ما حكموا بين النَّاس عدلوا؛ ومن ثمَّ يحقّون الحقّ ويزهقون الباطل، وإنْ جادلوا النَّاس جادلوهم بالحُجَّة التي هي الأحسن، وذلك طاعة منهم لأمر الله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}[6]. وقال تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}[7].

ولأنَّ الليبيين يأخذون بالسُّبل التي تؤدِّي إلى القدوة الحسنة؛ فهم أخوة متنافسون من أجل التقدّم دون أيّ صِدام ولا خِصام، ممّا يجعل الفرحة بينهم مشتركة لمن يفوز أو يتفوّق من أبنائهم في المدارس، أو من يحفظ كتاب الله تعالى، ولهذا كان الآباء مع محدوديّة إمكاناتهم يكرّمون من

---

[6] النحل 125.

[7] فصّلت 34.

يتفوّق من أبنائهم ليحفّزوه على المزيد، وهكذا الكل يُحفّز على المنافسة التي تُمكِّن من اتخاذ القدوة الحسنة علمًا واجتهادًا.

وفي مقابل ذلك لا يقبل الآباء أن يتّخذ أحد من أبنائهم قدوة سيئة، وإن حدث ذلك لا يحدث إلّا استثناءً؛ فالآباء يأملون من أبنائهم أن يقتدوا بأصحاب الخُلق الكريم والعلم النَّافع، ولهذا كان للأستاذ الجامعي معنى يستوجب الاقتداء، وكان للعالم معنى يستوجب الاقتداء والتقدير.

ومن هنا كان الغشّ في الامتحانات بالنِّسبة إلى الليبيين عيبًا كبيرًا، ومن يَقدم عليه ولو خِلسة لا يُقدّر ولا يحترم، وكذلك كانت عندهم السّرقة والكذب من أكبر المعيبات بين النَّاس، وهكذا كان النِّفاق عيبًا يُلعن أصحابه سرًّا وعلانيَّةً. كانت في ليبيا رعاية الأبناء لا تقتصر على الأسرة والجامع والمدرسة، بل تتعداها إلى الجيران في القرية والمدينة على السَّواء، فالأبناء هم دائمًا تحت الرَّقابة الأخلاقيَّة للكبار، الذين يمثِّلون القدوة الحسنة لأبناء المجتمع الليبي.

ولأنَّ القدوة الحسنة تستمدّ قيمها من مكارم الأخلاق؛ فتاريخ الشَّخصيَّة الليبيَّة على علاقة مباشرة بالدّين الإسلامي والعرف، كونهما المصدرين الرَّئيسين للفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة، ولهذا فإنَّ سُدس الشَّعب الليبي هم اليوم يحفظون كتاب الله تعالى، ومعظم أسرهم أسر ممتدّة (أبناء وآباء وأجداد).

فالشَّعب الليبي المتميّز بالكرم، علاقات أفراده علاقات دّم ومصاهرة (آل وأهل)؛ ولذا فلا أحد غريب بين أبناء الشَّعب، وألوان طيفه فيها من الجمال والرَّوعة ما يجعل السِّياحة في فنونه وآدابه ولهجاته لغة، لا تفكّ شفراتها إلّا اللغة العربيَّة، ممّا جعل اللغة العربيّة هي المستوعبة لتلك اللهجات واللغات الجماعيّة لألوان طيفه من عرب وأمازيغ وطوارق وتبوٍ؛ ومن هنا فاللغة العربيَّة ملك للجميع، والوطن ملك للجميع، تتعدّد ألوان الطَّيف، وليبيا قدوة واحدة، وتتعدَّد أساليب الحياة، وليبيا قدوة واحدة، وهكذا تتعدّد المناهج وليبيا قدوة واحدة، ولهذا فليبيا بالنِّسبة إلى شعبها قدوة حسنة (هويَّةً وعنوانًا ثابتًا لا يتغيَّر)[8].

ومع أنَّ ليبيا قدوة حسنة (هويَّةً وعنوانًا لا يتغيَّر)، فإنَّ البعض استثناءً يتغيَّرون عن العناوين، وإن كانت ليبيا هي القدوة الحسنة؛ فالاستثناء لا بدّ أن يكون ملازمًا لكلّ قاعدة، ولهذا كلّ من يخرج عن هذه الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة خرج عن الذَّاكرة الليبيَّة ومن ثمَّ شوَّه هويَّته الوطنيَّة؛ ولذا فلا خلاف بين الليبيين إلَّا مع من جعل من نفسه استثناءً[9].

[8] عقيل حسين عقيل، الشخصيَّة الليبيَّة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2022م، ص 52 – 57.

[9] عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي؟ المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ص 139.

ولذا دائمًا نقول: الا تكون هذه العلاقات وما يماثلها وينطبق معها قيمًا لبناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة الرَّفيعة؟ ألا تكون تلك القيم لو كانت مستمرَّة معنا لكنَّا خير أمَّة أخرجت للنَّاس؟

الشَّخصيَّةُ الوطنيَّة الليبيَّة على التصديق شبَّت:

شبَّت الشَّخصيَّة الليبيَّة على التصديق؛ فهي لا تصدِّق أنَّ الأب والأم يكذبان، ولا تصدِّق أنَّ شيخ الجامع (المرشد والواعظ والمقرئ) يمكن أن يكذب، ولا تصدّق أنَّ الرَّجل الكبير يكذب، ولا تصدَّق أنَّ شيخ القبيلة يكذب، ولا المدرس والأستاذ يكذبان.

ولأنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة قد تربَّت على الصِّدق؛ فهي لا تعقل أنَّ الرَّجُل يكذب، ولا من يتولّى أمرًا سياديًّا يكذب، ولهذا فالأنظمة المتعاقبة على حكم الدَّولة الليبيَّة قد استغلّت ذاكرة الشَّخصيَّة الليبيَّة، التي لا تعتقد أنَّ من يتولّى أمر سياسيًّا قد يكذب؛ فصدَّقوهم فيما قالوا إلى أن بلغ الحال بهم إلى كره تصديقهم جملةً وتفصيلًا.

وعليه:

فالشَّخصيَّة الليبيَّة بمختلف ألوان طيفها دينها الإسلام، وعاداتها وأعرافها عربيَّة إسلاميَّة؛ ولهذا فالصِّدق والتصديق على رأس القيم الحميدة والفضائل الخيِّرة المكوِّنة للشَّخصيَّة الليبيَّة، ومع أنَّ الدّين الإسلامي قوَّة تجعل الشَّخصيَّة المؤمنة به على القوَّة، فإنَّ المسلمين في ليبيا كلّما ازدادوا

إيمانًا ازدادوا لينًا وطيبة ومودَّة ومحبَّة، ولهذا كانت العلاقات بينهم ومع الآخرين على الصِّدق والوفاء قويَّة جدًّا.

فتلك الشَّخصيَّة الليبيَّة التي تعوَّدت على تصديق ما تسمعه، أصبح من الصَّعب عليها أن تغيِّر أحوالها من الصِّدق والتصديق، إلى الكذب والتكذيب، الذي كانت تكرهه وتحرِّم مقترفيه، ومع أنَّ الصِّدق قيمة حميدة، إلّا أنَّ اتِّباع ما يقال ويُسمع تسليمًا مطلقًا يقود إلى التهلكة، ومن هنا كانت التهلكة؛ حيث أصبحت الأنظمة الفاسدة تُظهر لليبيين ما لا تبطنه، فهي التي تظهر لهم قول الصِّدق، وتخفي لهم ما ليس بصدقٍ، ولأنَّها أنظمة فاسدة انكشف اللثام عن وجهها عند الواعين مبكِّرًا، وتأخَّر كثيرًا عند العامَّة ولكنَّه إلى حين.

فالشَّخصيَّة الليبيَّة التي كانت تصدِّق ما يُسمع من الآباء والأمهات، والأخوة والأعمام والجيران، والمشايخ والمسئولين دون أن تخضعه للشَّكّ والاختبار، جعل قراراتها في غير محلّها، وذلك من خلال الإذاعات المزوِّرة للحقائق التي قادت الشَّخصيَّة الليبيَّة إلى مكامن الغرق.

ومع أنَّ الصِّدق قيمة حميدة، فإنَّ استغلال أصحاب هذه القيم ممن يعتقدون الصِّدق فيهم، يجعل المصدِّقين لهم بلا مصادق، وهنا تكمن علّة التصديق في مَن لا يتبيَّنون.

ومع أنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة شبَّت على التصديق، فإنَّها في دائرة المتوقَّع ستصبح شَّخصيَّة استبداليَّة، وهذا الأمر وللأسف الشَّديد لن يكون إلَّا

على حساب منظومة القيم؛ أي إنَّ الاستبدال وبصورة خاصَّة لا يكون إلَّا على حساب قيمة غرس الثِّقة، ولأنَّ العاطفة تستبدل؛ إذن فمن يسبق عليها يفوز بولائها، حتى وإن كان تغفيل لصاحبها؛ ولهذا دول العالم تَبثُّ أفكارها وسياساتها من خلال وسائل الإعلام الموجّهة لتكسب عواطف النَّاس أوَّلًا، ثمَّ تكسب عقولهم وقلوبهم ثانيًا، ومع أنَّ الحقائق في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع بين تصديق وتكذيب؛ فإنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة القاعديَّة سماعيَّة؛ فقد كان الليبي الأمي يعتمد على الاستماع لما يُقال؛ فيصدِّقه إلى أن يُثبت صاحبه غير ذلك؛ فالليبي لا يفترض الكذب في أحدٍ، بل الليبي من طبعه التصديق؛ فهو لا يرى في أحدٍ إلّا الصّدق، ولهذا يفترض الصّدق في مَن يستمع إليهم، ولا يعترف بالكذب إلّا استثناءً.

ومع أنَّ الليبي كان متلقٍّ للمعرفة استماعًا، فقد صار ناقلًا لها وفقًا لما يقال من رواتها (هي كما هي)، فإنْ كانت فاسدة؛ فالعهدة على الرَّاوي، وإن كانت صالحة صادقة؛ فالعهدة أيضًا على الرَّاوي.

ولأنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة شبَّت على الصِّدق لما يقال؛ فهي لا تعرف الكذب إلّا من باب الإدانة والتحقير وتقليل الشَّأن؛ ولأنَّها كذلك فقد صدَّقت حكَّامها حتى أثبت معظمهم لها أنَّهم على غير صدقٍ.

فالليبيّون الذين آمنوا أنَّ الله واحد، والإسلام واحد، وأنَّ المسلم هو الصَّادق، لن يقبلوا بتكذيب مسلمٍ، ولا يصدِّقوا أنَّ المسلم يكذب، أو العلّامة يكذب، أو الأستاذ يكذب، أو المسئول يكذب؛ ولهذا عندما

خاطبهم الملك إدريس ملك المملكة الليبيَّة المتَّحدة، صدّقوه فيما قال، وعندما خاطبهم القذَّافي في بيانه في 1969/9/1، صدَّقوه فيما قال، وعندما جاءهم التغيير في 17 فبراير 2011م صدَّقوا القائلين فيما قالوا، ومع ذلك فإنَّ هذه التصديقات لا تعني أنَّ الليبيين على درجة من الغباء تُحلُّ لأحدٍ مهما بلغ من الذكاء أن يجعلهم أضحوكة من أضحوكته، ولكن ذلك يثبت أنَّ الليبيين يصدّقون القائل فيما يقول، وإن كذب فلا يعدّوه كاذبًا إلّا على نفسه، ومن ثمَّ يسحبون ثقتهم منه ويلتفتون عنه وإن جاملوه على حِساب صدقهم وعدم تصديقهم إليه ضرورة.

ولذا فعندما يكذب عليك من يكذب عقودًا من الزَّمن؛ فإنْ لم تبلغ الوعي بحقيقة أمره وينكشف إليك؛ فسيظل الحال بك على تصديقه وأنت في غيبوبة الكذب تصلّي على طرفه.

ومع أنَّ من مكارم الأخلاق أنْ تُصدِّق القائل في قوله، فإنَّ الأخذ بما يقال عن غير دراية، قد يضع عبئًا من الذُّنوب على ظهر المستمع إليه: {الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ}[10].

أي لا ينبغي أخذ ما يقال إلَّا بعد فرزه وتصنيفه عقليًّا ومعرفيًّا وموضوعيًّا، حتى يتمكّن المستمع من المعرفة الواعية الممكِّنة من الأخذ بأحسن ما يقال، وفي المقابل ترك القول الذي لا حُسن فيه.

[10] الزمر 18.

ولأنَّ للتَّاريخ رُواته؛ فعلم التَّاريخ لا يقبل كلّ رواية على علّتها حتى وإن كان أصحابها على قمّة السُّلطان والمسئوليَّة، أمَّا عامَّة النَّاس كما هو حال الشَّخصيَّة الليبيَّة التي شبَّت على تصديق ما تستمع إليه من أصحاب المكانات الرَّفيعة، من أبوة وأخوة وقيادات وزعامات دينيَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة، يصعب عليها بداية أن تكذّب أحدا منهم؛ ولذا فحيثما تكمن العلّة في الشَّخصيَّة الليبيَّة تكمن ميزها الأخلاقيَّة.

ومع أنَّ بعض الليبيين بعد التغيير الذي حدث في 17 من فبراير، أصبحت لهم من الملاحظات السَّلبيَّة ما لهم على هذا التغيير فإنَّهم بأسباب هذا التغيير ذاته قد كسروا قيود التبعيَّة والانقياد عن غير معرفة وتبيُّن؛ وأصبح الليبيّون لا يصدِّقون بعد أن كانوا مصدِّقين؛ ومن وهنا ينبغي أن تُصحّح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، تُمكّن من المعرفة عن وعي ودراية.

وعليه فتلك الشَّخصيَّة الليبيَّة التي كانت تصدِّق ما تسمعه من قول علَّامة من علمائها، أو مُدرسٍ من مدرسيها، أو شيخٍ من مشايخها، أو زعيمٍ من زعمائها، أو بطلٍ من أبطالها؛ أصبح التصديق بالنّسبة إليها على الصُّعوبة بما لا يُصدَّق. ومع أنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة القاعديَّة لها من الثَّوابت ما لها؛ فإنَّها بدون شكّ هي شخصيَّة غيورة؛ ولذا فإنَّ الشَّخصيَّة الغيورة لا تقبل بالاستبدال، بل هي الشَّخصيَّة المتمسّكة بالقيم المرسِّخة للكرامة، وهي الشَّخصيَّة التي تعتدل عندها كفَّتا الغضب والفرح؛ فلا تفرح بما هو

زائل، وفي المقابل تغضب إذا فُقِدَ ثابت من ثوابتها القيميَّة، التي على رأسها معتقد الدّين، والحرّيَّة، والوطن، والشَّرف، وسيادة الهويَّة؛ فأيّ مساس بأيٍّ منها، هو مساس بالكرامة؛ فالشَّعب الليبي في سبيل تحرير تراب وطنه قدَّم نصف تعداد سُكَّانه شهداء؛ فبعد أن كان تعداده مليون ونصف مليون مواطن قبل غزو جيوش إيطاليا التُّراب الليبي، أصبح تعداده سبعمائة وخمسين ألف مواطن، أي لو لم يكن الشَّعب الليبي غيورًا على وطنه وكرامته وسيادته وهويَّة ما قدَّم نصف تعداده شهداء في سبيل تحرير الوطن، مع العلم أنَّه لا توجد دولة واحدة من دول العالم كلّه غير ليبيا قد قدَّمت نصف شعبها شُهداء، ومَن يظنُ هذا الأمر مبالغ فيه فعليه بمراجعة الوثائق الإيطاليّة والتركيَّة المؤرِّخة لذلك والشَّاهدة عليه[11].

ومع أنَّها الشَّخصيَّة الغيورة، فإنَّها في دائرة الممكن كلّ شيء متوقَّع؛ فإذا لم تكن التربية الأسريَّة على مكارم الأخلاق؛ فكلّ شيء يتبدَّل، وإذا لم يقم الجامع برسالته المستقلّة عن الرّؤى الشَّخصانيّة والحزبيَّة المقولبة والمتأدلجة؛ فكلّ شيء يتبدَّل، وإذا لم تؤدِّ المدرسة رسالتها تعليمًا وتربيةً قيميّةً؛ فكلّ شيء يتبدَّل، وإذا لم يقم الإعلام برسالته المعرفيَّة الممكّنة من المعرفة والدِّراية التَّامة؛ فكلّ شيء يتبدَّل، وإذا لم يَسُد النِّظام العام على

[11] محمد مصطفى بازامة العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا. مكتبة الفرجاني، طرابلس، ص 137، 1965

احترام كرامة المواطن؛ فكل شيء يتبدَّل، وإذا تبدَّل كلّ شيء؛ فكلّ شيء متوقَّع[12].

السَّيادةُ والهويَّةُ الوطنيَّةُ (امتلاك زمام أمر):

السِّيادة الوطنيَّة والهويَّة الوطنيَّة اثنان في واحد (الشَّعب يمتلك زمام أمره)، وبامتلاك الأمر يمتلك الشَّعب السيَّادة، وبالرِّفعةِ الوطنيَّة تترسَّخ الهويَّة عنوانُ وطن؛ فعندم يبسط الشَّعب سيادته على وطنهِ فقد سيطر تمامًا على ترابهِ، وحافظ على رأسماله الوطني، وامتلك الحريَّة نهوضًا ورفعةً؛ حيث لا وجود لمنغصات أو خُروقات على حِساب السِّيادة والهويَّة الوطنيتين، أمَّا إذا قبل أن يكون متفرِّجًا على سيادته وهي تنتهك، وهويَّته وهي تطمس، فليس له إلَّا القبول بالأمر الواقع الما.

ومع أنَّ السِّيادة والهويَّة من الثوابت الوطنيَّة الرَّئيسة فإنَّها في الظُّروفِ الاستثنائيَّة تتعرَّض للتبدُّل والتغيُّر سواء أكان بعللِ الاستعمار، أم بعللِ سوء رؤيَّة من تولى أمر السُّلطة بوسائل القوَّة انقلابًا وهيمنةً.

ففي القرن العشرين كانت الثَّورات تتفجَّر بزعماء وقادة ومفكِّرين وأصحاب قضايا؛ ومن ثمَّ لم يكن متوقّعًا أن تتفجَّر ثورة بغير ذلك سوى الانقلابات العسكريَّة، أمَّا في هذا القرن المليء بالمفاجآت أصبحت الثَّورة تتفجَّر بالمواطنين، ومع أنَّ ثورات الصَّفوة تعدُّ ثورات، إلَّا أنَّها قابلة لأن

[12] عقيل حسين عقيل، سُنن التدافع، الدار الدولية، القاهرة، ص 114،

تورَّث، أمَّا ثورات الشُّعوب القادرة على صناعة التَّاريخ واسترداد السَّيادة فلا تورَّث.

ومع أنَّ ثورات الشُّعوب لا تورَّث، فإنَّها قابلة لأن تُسرق، وإن سُرقت فلا شيء من بعدها إلَّا الفتنة، التي إنْ شبَّت نيرانها في من شبَّت يسجّلها التَّاريخ في صفحاته مآسٍ وآلام وأوجاع وتأزُّمات على حساب الهويَّة والسِّيادة، حتى تصبح مضرب مثل كما هو حال الفتنة بين داحس والغبراء التي دامت أربعين سنة، وهي فتنة من فتن الجاهليَّة، وقعت في منطقة نجد بين فرعين من قبيلة غطفان (عبس وذبيان)، وكذلك فتنة بني أصفهان، وفتنة البسوس، وغيرها من الفتن والمعارك الكثيرة التي عاشها وخاضها العرب في الجاهليَّة وكانت على حِساب مكارم الأخلاق والهويَّة.

ومع أنَّ حركة التَّاريخ متَّصلة زمانًا، ومنفصلة موضوعًا، فإنَّ الفتنة عبر الزَّمن لم تنقطع، ومن ثمَّ مآسيها تتكرَّر، ورموزها يتجدَّدون؛ فعبد الله بن سبأ الذي ظَهر في اليمن سنة 30هـ مفتنًا، هو عبد الله بن سبأ الذي انتقل إلى الحجاز مفتنًا، ثمَّ انتقل إلى البصرة لذات المهمّة، ومن بعدها الكوفة، ثمّ انتقل فتنة إلى مصر؛ ولذا فلا إمكانيَّة لاسترداد الكرامة والسِّيادة ما لم يتم إطفاء نيران الفتنة بمشروعٍ وطني يُمكِّن الجميع من تجاوزها ضرورة ورغبة.

ولأنَّ كلّ شيء يتغيَّر بتغيّر معطياته إذن فلا استغراب أن يلتقي الخصوم متى ما التقت المصالح، أو أن يستبدلوا خططهم بخططٍ غيرها؛

فعلى سبيل المثال: الغرب والولايات المتحدة الأمريكيَّة كانوا لا يرون المتطرّفين الإسلاميين إلَّا رأس حربة يجب أن يُكسَر قبل أن يدمي بأهل الغرب، فكانت الاستعدادات بكلِّ الوسائل من قبل تلك الدِّول لمواجهة الخطر القادم نحوها، ولكن اليوم أصبحت الدِّول الغربيَّة ترسم خططها وسياساتها بما يمكِّن المسلمين من المواجهات الدَّاخليَّة (الإسلاميين ضدّ الإسلاميين)؛ لتكون الصِّدامات داخل الحدود الوطنيَّة، وليس خارجها (صدامًا مع الذَّات وليس مع الغير).

وبهذا المشروع ستكون رحى الصِّراع الدَّاخلي دائرة بين الأخوة (المسلمين)؛ فالغرب عازم على أن يُلهي المسلمين بأنفسهم؛ ليصبح العداء والصِّدام والاقتتال على أشدِّه بين الأخوة، وهذا ما توقَّعه أهل الغرب الذين افترضوا أنَّ المسلمين هم أقدر من غيرهم على تصفية حسابات بعضهم بعضًا.

السِّيادةُ والهويَّةُ الوطنيَّة في دائرةِ السِّياسة:

السِّياسة الوطنيَّة لم تكن علمًا مقولبًا، بل هي فن الخروج عن المقولب دون إضاعة للوقت ولا إضاعة للسُّبل المؤدَّية إلى تحقيق الرّؤية المرسِّخة للسِّيادة، ولأنَّها السِّياسة المرسِّخة للسّيادة فالخروج عن المقولب سياسة يستوجب أسلوب يخرج الشَّعرة من العجين بغاية الحفاظ على المعجون هويَّةً؛ إذ لا سياسة إلَّا والغايات من ورائها، ومن وراء الغايات مأمولات؛ ومن ثمَّ فالبعيد من الغايات بالنِّسبة للسِّياسي لا يكون إلَّا قريبًا، والقريب

في مستهدفاته من أجل السِّيادة الوطنيَّة قابل لأن يستبدل من أجل المأمول ولو كان بعيدًا.

أمَّا المبادئ السِّياسيَّة والأخلاقيَّة فلا تزيد عن كونها قنطرة عبور لتجاوز الأماكن الوعرة؛ ولذا فاختصار الطُّرق يُمكِّن من بلوغ الغايات، فمكيافيلي على سبيل المثال: يُغلِّب السِّياسة على الأخلاق؛ كونه المتنكِّر صراحة لكثيرٍ من القيم الأخلاقيَّة حين يبرِّر استعمال كلّ الوسائل لتحقيق الغايات السِّياسيَّة وفقًا لقاعدة: (ما هو مفيد فهو ضروري).

وعليه: فإنَّ مفهوم السِّياسة يشير إلى تسيير شئون الأفراد والجماعات ودواليب الدَّولة بحكمة مع استيعاب للمختلف والمخالف دون التفات إلى الخلف، ولا توقّف عند النَّوايا، وبمنطق السِّياسة؛ فالسّياسيّون يقبلون بتقديم التنازلات القريبة من أجل الغايات الممكِّنة مِن النُّفوذ وتفاديًا للشّر؛ فكما قال تولستوي: إنَّ الشَّرَّ لا يقتل الشَّرّ كما أنَّ النَّار لا تطفئ النَّار[13]، ولهذا في السِّياسة المجانبة قبل المواجهة، وإيقاظ ضمائر النَّاس يحول بين المظالم وإيقاد نار الفتنة.

ولأنَّها السِّياسة؛ فإنَّها بين السّياسيين الكبار بين لين وشدّة، ميدانها النِّضال السِّلمي والاجتهاد مع مواجهة الحُجَّة بالحُجَّة، وهذا الجناح على رأسه: مهاتما غاندي، ومارتن لوثر كينغ، ونيلسون مانديلا، أمَّا عند هتلر وستالين وموسوليني وفرانكو وغيرهم من الطُّغاة والدّيكتاتوريين الذين أباحوا

[13] مهند مبيضين، فلسفة الأخلاق وقوَّة الحق، عمون، عمَّان: 2017م، ص 23.

استخدام أشنع أساليب القمع والاضطهاد من أجل غايات رسموها لأنفسهم، لا تزيد عن كونها غاية لتبرير الوسيلة كما جاءت في كتاب الأمر لنيقولو مكيافيلي[14].

ولأنَّ مفهوم السِّياسة يتمدَّد بين لينٍ وشدّةٍ؛ فإنَّ السَّاسة ينقسمون بين هذه وتلك، فمنهم من كان عادلًا حتى قُتل في عدله كما هو حال الخليفة عمر بن الخطاب، وهناك من كان ليّنًا متسامحًا حتى قُتل في لينه وتسامحه كما هو حال غاندي، وهناك من كان على عهده فأوفى كما هو حال الرَّئيس السُّوداني الأسبق عبد الرَّحمن سوار الذَّهب الذي قاد ثورة شعبيَّة على النميري وسلَّم السُّلطة للحكومة المنتخبة في العام التَّالي، وكما هو حال الرَّئيس مصطفى عبد الجليل (رئيس المجلس الوطني الانتقالي) في ليبيا الذي سلَّم السُّلطة في الثَّامن من أغسطس 2012م، إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب انتخابًا، وهو أوَّل عمليَّة انتقال سلمي للحكم بعد أكثر من أربعين عامًا، فقد سلَّمها وبكل لين ورحابة صدر دون أيَّة تمديد أو مماطلة، والذي من بعده أصبح التداول السِّلمي على السُّلطة في ليبيا شبه ضربٍ مِن الخيالِ.

[14] نقيولو مكيافيلي، مطارحات مكيافيلي، "ترجمة خير حمّاد"، دار الآفاق الجديدة، بيروت: 1962، ص 631.

وبين هؤلاء الليّنين وأولئك الطُّغاة جاءت حكمة إبراهام لنكولن: (عندما ينتزع الرَّاعي عنزة من براثن ذئب تعدّه العنزة بطلًا، أمَّا الذِّئب فيعدّه ديكتاتوريًّا)[15].

ولأنَّها السِّياسة؛ فمن دخل ميادينها قَبِل بأن يكون له مخالفون، وأعداء، وبطانة ظلّ، وقليل من النَّاصحين، وإذا ما اشتدت ليس له إلَّا قليلٍ من المناصرين؛ ولذا فإنْ قَبِل بذلك قَبِل بالاختلاف والخلاف سياسةً، وإن رفض ذلك فلا مستقبل له في ميادين السِّياسة، وهنا يقول شارل ديغول: (أحترِمُ من يقاومونني، لكنَّني لا أستطيع احتمالهم).

والسِّياسة دوائر متداخلة؛ فبأسبابها تمارس الحرّيَّة التي بها يؤسِّر النَّاس وتسود السِّيادة، وبالأسباب ذاتها حريَّة النَّاس تُقيّد؛ فيُسجن البعيد الذي لم يقبل بانحناء ظهره، ويُفرج عن القريب الذي قَبِل بانحنائه؛ ولذا كما قال مارتن لوثر كينغ: (لا يستطيع أحدٌ ركوب ظهرك إلَّا إذا انحنيت). ويقول لنكولن: (انهضوا أيَّها العبيد فإنَّكم لا تروهم كبارًا إلَّا لأنَّكم ساجدون). فمن يقبل بانحناء ظهره لغير الله لن يستطيع من بعده رفع رأسه، وفي المقابل من يقبل أن يكون نظيف الجانب لا يطأطئ رأسه، ولكن إن قبِل بذلك فعليه بدفع الثَّمن؛ فكما يقولون: (التوب الأبيض لا يقبل التشويه، وكلّما كان التوب أكثر نصعًا كانت اللطخة عليه أكثر وضوحًا).

[15] من أقوال إبرهام لينكولن.

ولأنَّها السِّياسة؛ فإنَّها أم السُّلطان وربُّ الحكومة التي إن تمكَّن منها من تمكَّن معرفةً ووعيًا أصبحت دواليب السِّياسة بين يديه، وإن مُكّن منها من مُكّن من طرف الحاكم فلا يكون إلَّا أداة طائعة لأمره؛ إذ لا رأى له ولا رؤية ولا خِطَّة؛ ومن ثمَّ لا تستطيع الحكومة أن تنهض بالبلاد. ويقول روزفلت: (أفضل العقول ليست في الحكومة، فلو كان الأمر كذلك لكانت الشَّركات الكبرى قد استقطبتهم للعمل بها، فالحكومة الفاسدة لا يمكن أن تكون أداة لحل التأزُّمات، بل أداة لزيادة تعقيداتها، فمثل تلك الحكومات الفاسدة لا يرون الشُّعوب إلَّا خصومًا؛ وهنا يقول هاري ترومان: (إذا كنت لا تستطيع إقناع الخصم، حاول أن تسبب له الارتباك)، وهكذا هم رؤوس الحكومات الفاسدة الذين لا يرون الشُّعوب إلَّا خصومًا؛ ومن ثم فلا يَعِدُونهم إلَّا كذبًا، لا لغاية إلا لتجديد فترة انتخابيَّة، أو مبايعة لا خيار لهم فيها، فالسَّاسة المتبدِّلون يقولون ما لا يفعلون كما قالها نيكيتا خروتشوف: (السَّاسة هم أنفسهم في كلِّ مكان يَعِدون ببناء الجسور فوق المياه حتى لو لم يوجد نهر).

ومع أنَّ السِّياسة هي السِّياسة دراية، فإنَّ اتجاهات وأفكار السِّياسيين تتبدَّل؛ فهم ساسة كما يكتمون سرًّا به يبوحون، وفي المقابل هم يغضبون ممن يبوح بسرٍّ من أسرارهم، ومن يبح به قد يدفِّعونه الثَّمن غاليًا، ولهذا يقول سقراط: (أكتم سرَّ غيرك كما تحبّ أن يكتم غيرك سرّك، وإذا ضاق صدرك بسرِّك فصدر غيرك به أضيق).

وعليه: فإنَّ القِمَمَ السُّلطانيَّة متى ما رأت نفسها قمَمًا سقطت، ولكن إن عرفت أنَّ الشَّعب يراها قمَمًا، فعليها بالاعتزال قبل أن يغيّر الشَّعب رأيه؛ فرأي الشَّعب لا بدَّ أن يتغيَّر بتغيّر اتجاهات وسياسات ورؤى الحكَّام وحكوماتهم، وهكذا هي السِّياسة التي مثلما تكون سببًا في كسر السِّيادة فهي إذا خلصت وطنيَّة تصبح قادرة على جبرها واستردادها.

ومع أنَّ السِّياسة علم إدارة العلاقات وفنّها بين الأفراد والشُّعوب والأمم والدّول، فإنَّها إنْ كانت بين المواطنين فتنة كسرت السِّيادة وضيَّعت الهويَّة، وبهذا فالسِّيادة رأس مال الدَّولة الوطنيَّة؛ كونها العنوان الذي تُبذر فيه الإرادة بين الشَّعب، فتنمو محبَّةً، وثمارها تتدلَّى بين أيدي النَّاس تيجانًا فوق رؤوسهم قِمَّة، والعدل إنْ ساد بينهم سادوا مكانةً مثل النُّجوم في سمائها رفعة.

عللُ الهويَّة الليبيَّة وطنيًّا:

عللٌ كلَّما ضاقت حلقاتها ضاقت على الوطن وقوضت السِّيادة والهويَّة؛ ولأنَّها علل فينبغي الانتباه إليها؛ كي لا يقع الشَّعب فيها ويقع الوطن.

إنَّها تلك العلل التي لا تظهر إلَّا في زمن الاستثناء (خروجًا عن معطيات وقيم الشَّخصيَّة الوطنيَّة القاعديَّة)، وهذه لا استغراب فيها؛ حيث لكل قاعدة استثناء، وهذه تظهر وتواجد في كل المعارف والعلوم، وفي كل الأوطان دولًا وشعوبًا، ومن هذه العلل:

. الجوازاتُ المزدوجةُ:

الجوازاتُ المزدوجة انتماءات مزدوجة لهويَّات وأوطان مختلفة، فمن امتلكها امتلك أكثر من مكانٍ، وفي المقابل قد يصبح فاقدًا للمكانة؛ ذلك لأنَّ المكان قابل للبيع والشِّراء، أمَّا المكانة فلا أسواق لها، ولهذا فهي لا تباع ولا تشترى؛ ومن هنا فالمكانة يتمّ بلوغها بالقدوة الحسنة، والعمل المبدع، والعلم النّافع، والرّؤية المملوءة أملًا، والتضحية من أجل الوطن والدّين والقيم الرَّشيدة، مع وافر الصّدق والوفاء للوطن ومكارم الأخلاق.

ومع أنَّ لأصحاب الجوازات المزدوجة هويَّات مزدوجة، فإنَّه دائمًا لكلِّ قاعدة شذّ؛ فهناك من التجأ إليها ضرورة؛ حيث لا اختيار له إلَّا الفرار بجلدته من وطنه الذي فيه الأفواه تُكمَّم.

فالاختلاف بين من يمتلك هويَّة وطن، ولا وطن له غيره، وبين من يمتلك جوازي سفر مختلفين لهويَّتين مختلفتين، سيظل الاختلاف بينهما سائدًا إلى أن يتمّ التفهُّم المتبادل، وإلَّا ستكون الهوة بينهما مُتَّسعة؛ فهناك مِن أصحاب الجوازات المزدوجة مَن أصبحت له ثقافة ورؤية أجنبيَّة، وهناك مَن بقيت رؤيته وطنيَّة ولا تبديل، وهناك مَن ظلَّ يتبدَّل بين هذه وتلك، وحال هؤلاء المتبدّلين كحال الغربان التي حاولت أن تقلِّد الحمامة في خُطاها؛ فضيَّعت خُطاها وخُطى الحمامة.

ومثل هؤلاء منهم من عاد إلى ليبيا بعد القضاء على نظام الحكم السبتمبري، وتقلَّد مناصب حكوميَّة؛ ففشل من الجولة الأولى، ومنهم من

حاول ولم يتمكّن من النّجاح بعلل خارجة عن علّته، ومعظم هؤلاء عادوا إلى أوطانهم البديلة بهويَّات متبدِّلة، ومنهم من ينتظر العودة بعد إسقاط الحكومة التي يترأسها أو أنَّه عضو من أعضائها.

وعليه فإنَّ الجوازات المزدوجة ذات الهويَّات المزدوجة يصعب عليها أن تقود الوطن بجوازين وهويَّتين؛ فالوطن لا يقبل إلا هويَّة واحدة لوجهٍ واحد. مع فائق التقدير لأصحاب المهن والتخصصات والحرف المتقدِّمة التي لا تؤثِّر عليها هويَّة على حساب هويَّة أخرى؛ ولهذا فلا خوف ممن هويَّتهم الوطن، بل الخوف ممن لهم أكثر مِن هويَّة.

الانتماءاتُ المختلفة:

هناك مجموعة من الانتماءات والاتجاهات المؤثِّرة سلبيًّا على مصلحة الوطن، وهي الانتماءات والاتجاهات المختلفة والمتخالفة فكريًّا وعقائديًّا وحزبيًّا؛ فعندما تصير سياسات الوطن بين تجاذبات الرّؤى الخاصَّة بطبقة، أو فئة، أو قبيلة، أو حزب، أو طائفة، لا يمكن أن تقوم للوطن قائمة؛ كما هو حال ليبيا اليوم؛ حيث المزيد من الاستفزازات بين البعض والبعض تحت شعارات ومسميَّات مختلفة، ولّدت بين الليبيين مُشادات وصِدامات واقتتالات بين من يرى نفسه صاحب حقّ في الوطن، ومن لا يرى له حقًّا فيه، ومع ذلك فكل الأطراف المتخالفة والمتقاتلة مدعومة من الخارج ومن جميع الجهات والحدود (برًّا وبحرًا وجوًّا). وهنا تكمن العلّة المزدوجة بين تحقيق أهداف الأحزاب والجماعات والكتل المختلفة والمتخالفة على

حساب الهويَّة والسِّيادة الليبيَّة، وبين مرضاة الدَّاعم والرَّاعي الخارجي؛ ولذا فبين هذا وذاك مصلحة الوطن ومستقبل شعبه يتأزَّم.

ولأنَّ في دائرة الممكن المتوقَّع لكلِّ انتماء ثمن؛ فلا استغراب ولا مفاجآت من أن يكون الثَّمن موجبًا أو سالبًا، ولكن في دائرة غير المتوقَّع يكون الاستغراب وتكون المفاجآت وعلامات الاستفهام عندما لا يكون للانتماء ثمن. فعندما يكون النِّظام والحكومة والقوانين عادلة وضامنة للرِّعاية والعناية، يصبح الانتماء للقبيلة أو للغير ضعيفًا أو منعدمًا، ولكن عندما لا يكون للنِّظام ولا للدّولة والحكومة والقانون شأن ولا أهميَّة ولا مكانة؛ فلا شكّ سيكون الانتماء للبديل سواء أكان البديل داخليًّا أم خارجيًّا.

إذن: في دائرة المتوقَّع متى ما فشلت الدَّولة، انفكَّ النَّاس عنها، وعادوا إلى تلك الجذور التي بذرتها العصبيَّة (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب)، أمَّا في دائرة غير المتوقّع أنْ يظل البعض منتميًا لتلك الدَّولة الفاشلة التي فقدت هويَّتها؛ حيث لا دولة ولا وطن، ممّا يجعل المنتمين إليها كمًّا من الضحايا دون ثمن.

ولذلك فالانتماءات المختلفة والمتخالفة هي دائمًا عامل شدّ؛ حيث سعي البعض من الذين لهم انتماءات متعدِّدة إلى ما يفيد الأنا على حِساب ما يفيد الوطن، وهنا تكمن العِلّة.

ـ الرَّاياتُ الوطنيَّةُ المختلفةُ:

الوطنُ عنوان وملكيَّة مقدَّسة لا تنتظر رأيًا أو قرارًا من أحدٍ، ولهذا فالوطن ملك للجميع وبالتساوي؛ ولذا فالعيش فيه حقّ للجميع، وحمايته واجب على الجميع، وحمل مسئوليَّاته عبء على الجميع، ومن يحاول أن يتأمَّر عليه فسيواجهه الرّفض والمقاومة حتى يسقط ويزاح ويبقى الوطن ملكٌ للجميع.

ومع أنَّ ألوان الطَّيف الوطني الليبي تتعدّد فليبيا واحدة ولا خلاف عليها؛ ومع ذلك فوجود رايات ثلاث لأقاليم ثلاثة في دولة واحدة؛ لعلّها ما زالت ماثلة في أذهان بعض الذين يحلمون بالسِّيادة الخاصَّة في وجه السّيادة العامَّة (الوطن)؛ حيث كانت الرَّاية السّوداء ذات الهلال والنَّجمة رايةً لإمارة برقة في مرحلتين: الأولى: في مرحلة الحكم الذَّاتي في عهد الاستعمار الإيطالي (حكومة أجدابيا)، والثَّانية: حينما استقلَّ إقليم برقة في أكتوبر 1949م.

أمَّا علم الجمهوريَّة الطرابلسيَّة (1918–1923)؛ فيتألف من خلفيَّة زرقاء سماويَّة، وفي وسط الرَّاية نخلة خضراء اللون، وتعلو النَّخلة نجمة بيضاء.

أمَّا إقليم فزَّان؛ فلم يكن له من علمٍ مميّز قبل الاستعمار الإيطالي سوى علم الدَّولة العثمانيَّة (العلم الأحمر ذو الهلال والنَّجمة)[16]. وإلى جانب هذه الرَّايات الثَّلاث هناك راية رابعة وهي: راية الأمازيغ المتكوّنة من ثلاثة ألوان (الأزرق والأخضر والأصفر، ويتوسط الألوان الثَّلاثة حرف الزَّاي بالأمازيغيّة)

فهكذا هو حال الدَّولة الليبيَّة التي استقلَّت في 24 ديسمبر 1951م؛ والتي سُمِّيت في البداية باسم المملكة الليبيَّة المتحدة حتى 26 أبريل 1963م ثمّ عُدّل اسمها إلى (المملكة الليبيَّة)؛ وذلك بعد إلغاء النِّظام الاتحادي الذي كان يجمع بين الولايات الليبيَّة الثَّلاث: طرابلس، وبرقة، وفزَّان.

ولأنَّ ليبيا عبر التَّاريخ دولة واحدة؛ فلا يمكن أن تتجزأ بسهولة كما يظن البعض؛ فالليبيُّون قبائل متداخلة في لحمةِ وطن؛ فلا يوجد في دائرة المتوقَّع ما يفرِّقها، ولكن في دائرة غير المتوقَّع كلّ شيء ممكن من خلال الهويَّات المزدوجة والعلاقات مع الآخر، الذي عبر التَّاريخ لم يترك ليبيا دولة مستقلة إلَّا في عام 1951م.

[16] المقالات في التصنيف "مقالات المعرفة المحتوية على معلومات من دائرة المعارف البريطانية طبعة 1911"

وعليه فدولة تجمع رايات أربع، ألا يكون وراء كلّ راية علّة قد تحفِّز الضُّعفاء في الدَّاخل، والطَّامعين من الخارج، على ما يدور في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع من أطماع وسياسات؟

. ألوانُ الطَّيف الليبي:

ألوان الطَّيف الليبي أربعة (عرب، وأمازيغ، وطوارق، وتبو) أمَّا الدّين فواحد (الإسلام)، وهذه الألوان عبر التَّاريخ هي جمال ليبيا، وعبر التَّاريخ لم تكن ليبيا إلَّا بها، ولكن في دائرة غير المتوقَّع كلّ شيء متوقَّع؛ فالطَّوارق الليبيّون لا شكَّ أنَّهم سيكونون جذَّابون لإخوتهم الطَّوارق الذين يمتدون في دول الجوار الليبي جنوبًا، وبخاصَّة وأنَّ الدَّولة الجذَّابة غنيَّة بثرواتها النَّفطيَّة، وهنا تكمن علّة.

وكذلك التبو الليبيّون هم أكثر جاذبيَّة لبني قبائلهم الممتدَّة في دول الجوار الليبي، وبخاصَّة دولة تشاد، الذين لن يتأخّروا عن الإقدام على أرض الذَّهب الأسود، وقد يشكِّلون في المستقبل القريب أكثريَّة سُكّانيَّة في جنوب ليبيا بها يتمكَّنون من صوغ القرار الممكِّن من حقِّ التملُّك على حساب السُكَّان الأصليين، وهنا تكمن علّة.

وهكذا لا يختلف الأمر كثيرًا عن رؤية الآمازيغ الذين يأملون قيام دولة تجمع الشِّتات كما يقولون بين أمازيغ ليبيا وتونس والجزائر وحتى المغرب، وهنا تكمن علّة.

أمَّا العرب فالعلاقة مع مصر إمَّا أن تكون علاقة تآخي، وإمَّا فالقبائل الليبيَّة المصريَّة ستكون على الرَّغبة الممكِّنة من العودة بالقوَّة، وبخاصَّة أنَّ الكثافة السُكّانيَّة في مصر مشجِّعة على الامتداد في مناطق الفراغ الشَّاسعة في ليبيا، وهنا تكمن علّة.

وعليه فمع أنَّ جمال ليبيا بتنوّع ألوان طيفها، فإنَّ تعدُّد الألوان في بعض الأحيان يجعل الرَّغبات والمطالب عبئًا على هويَّة الوطن وسيادته الوطنيَّة[17].

. أوجاعُ السُّجون على منصَّات الحُكم:

إنَّ الذي كان سجينًا إذا تمكَّن من الحكم مهما حاول أن يتحرَّر من آلام السِّجن سياسة فآلام السِّجن قد لا تتحرَّر منه ولا تنسلخ عنه، ممَّا يجعله بين آلام السِّجن وكراهيَّة ذلك السَّجَّان، وبين فرحة الانتصار وتولّي المسئوليَّة وامتلاك عصا السَّجّان وتولّي مهامه والقيام بأعماله التي كان لا يقبل بها، وهنا تكمن علَّة الازدواجيَّة النفسيَّة (آلام السّجن وامتلاك عصا السجّان، والجلوس على القمم السُّلطانيَّة).

ولذا فالذين كانوا بالأمس سُجناء في الزِّنزانات والمخابئ المظلمة، يصعب عليهم اليوم أن ينسوا تلك العذابات، وتلك الإهانات، التي تلقونها من أناس هم اليوم بين أيديهم سُجناء، أو أنَّهم من قِبلهم مطاردون.

---

[17] عقيل حسين عقيل، الشخصية الليبية، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2022م، ص 65 – 76.

ولأنَّ لردود الأفعال علّة، فكلّ سجين لا يرى على رأس عِلله علّة إلّا علّة مَنْ كان سببًا في سجنه وإقصائه، ومع أنَّ الوطن ملك للجميع دون استثناء، فإنَّه دائمًا لردَّة الفعل علّتها، فمن كان سجينًا وأصبح حرًّا طليقًا، ثمَّ أصبح مسئولًا، يصعب عليه أن يُفكِّر برؤية مَن لم يمرّ بتجربة السّجن ويتذوَّق آلامه المريرة؛ ومع ذلك هناك من لهم من الأخلاق الحميدة ما لهم؛ فذات مرَّة التقيت بالسيِّد مفتاح الدَّوادي –رحمه الله– الذي سُجن أعوامًا طويلة في بلاده ليبيا؛ فقال لي: معظم السجَّانين السَّابقين الذين تولَّوا عذابنا في زمن سبتمبر هم الآن بين أيدينا مساجين، وأقسم لك أنَّني قد تجنَّبت أن أرى أيًّا منهم، لا لشيء إلّا مخافة ربّي، ومخافة من نفسي حتى لا تتجاوز حدودها وتظلم من تظلم منهم بردَّات فعل غير محسوبة.

إذن: إذا بلغ الحال بردود الأفعال أنْ تؤثِّر في أنفس البعض الذين أصبحوا على القِمم السُّلطانيَّة بعد أن كانوا سجناء، **فهل سيكون للعدالة دلالة ومعنى؟ أم إنَّ العدالة هي الأخرى ستكون في خبر كان؟** وإذا أصبحت العدالة في خبر كان؛ فهل يا ترى ستقوم للوطن سيادة؟ أم ستكون النتيجة على غير ذلك وتصبح المواجع في الوطن علّة من بعد علّة؟

وعليه: فالمسئول الوطني هو مَن يحمْل المسئوليَّة، ويتحمَّل ما يترتَّب عليها من أعباء جِسام؛ فيحذف وراء ظهره كلّ ردود الأفعال، وإلَّا سيجد نفسه دافعًا لعجلة الوطن في منحدرٍ بين تأزُّمٍ وألمٍ.

. الشَّرعيَّاتُ المزدوجة:

توصف الشرعيَّات المزدوجة كما يوصف حال الذين ثاروا على المفاسد، ثمَّ تمكَّنوا من الحكم كرهًا بعنوان: (الثَّورة مستمرَّة)، حتى أصبحوا يوصفون بالثَّائرين على المفاسد والمرتكبين لها (حاميها حرميها)؛ ولذا كيف يمكن للشَّعب أن يقبل بشعار: (الثَّورة مستمرّة)؟ أي: **ألا يكون ذلك استسلام للعصا الطويلة التي يومَئ بها على الرُّؤوس منكسرة الأنفس؟**

فـ(الثّورة مستمرَّة) قول يراه البعض هو الشَّرعيَّة على كلّ شرعيَّة (إنَّها رؤية المنتصر)، وهذا ما كان يراه رأس سبتمبر في زمنه، وهو ما يراه اليوم البعض من الذين يمتلكون السِّلاح من بعده في ليبيا، ويتحكَّمون في حركة الشَّارع الليبي، وبخاصّة العاصمة طرابلس؛ فعوض أن تكون الكلمة النهائيَّة لمن تم انتخابهم ديمقراطيًّا، فما زالت الكلمة النِّهائيَّة لمن يمتلك السِّلاح تحت عنوان: الثَّورة مستمرّة؛ ولذا فكيف يمكن للمواطن تحت هذه الازدواجيَّة أنْ يمارس حريَّة المواطنة سيادةً (حقوق تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليات تُحمْل؟)، وكيف له أن ينام هادئ البال، ومطمئنًا على سيادة وطنه وعلى نفسه، وعلى رؤوس أبنائه، وسلامة أسرته وأهله وأمواله وما يمتلكون؟

. التبدُّل والقيمُ منكسرة:

التبدُّل هو ما يجعل حالة الشَّخصيَّة غير مستقرّة على صفة كانت بها تتَّصفُ، ولأنَّ منظور الشَّخصيَّة لا يكون منسجمًا إلَّا مع القيم الخيِّرة

فإنَّ تقييم تلك الشَّخصيَّة إنْ تبدَّلت لا يكون إلَّا خروجًا أو انحرافًا عن هذه القيم الخيِّرة.

ولأنَّ الاستثناء لا يحدث إلَّا استثناءً فالعذر يُلتمس لمن لم تصمد شخصيَّاتهم في الزَّمن الاستثنائي، فالقاعدة الأخلاقيَّة للشَّخصيَّة الليبيَّة ذات هويَّة وطنيَّة متميّزة وعند كلِّ ألوان طيفها الاجتماعي (عرب وأمازيغ وطوارق وتبو)، غير أنَّ قلّةً تلوَّنت صفاتهم بألوانٍ ليست من طبيعة لون الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة.

فذلك المحرَّم والمجرَّم عند الشَّخصيَّة الليبيَّة، أصبح ليس كذلك عند البعض، ومن هنا فإنَّ الليبيين أهل الشَّخصيَّة الوطنيَّة وضعوا علامات الاستفهام والتعجب والاستغراب على بعض الذين كانوا لا يرونهم إلَّا أهل قيم؛ حيث الكذب والنفاق في زمن الرَّأي الواحد بين الحاكم والمحكوم كان سيّدًا محترمًا لدى البعض؛ ولذا فعندما يكذب الحاكم على شعبه ويظن أنَّهم قد صدَّقوه فلا شكَّ أنَّه ظنَّ نفسه من الصَّادقين، ثمَّ ظنَّ أنَّ الشَّعب غير واعٍ بأبعاد ما يقوله؛ ولذلك أصبح مشاعًا بين الجميع أنَّ الجالس في قلب الدَّار ليس له بدّ إلَّا أنْ يكذب على من هو واقف على بابها.

ولسائل أن يسأل:

لماذا بلغ الحال بكثيرٍ من الليبيين إلى هذه الدَّرجة؟

أقول:

الخوف ممّن لا يخاف الله ولا يتّقيه.

وعليه:

أصبح الخيار لأبناء الشَّعب الليبي وفقًا للضَّرورة بلا حرّيَّة اختيار؛ فلم يعد هناك بدّ إلّا التخلّي عن الصِّدقِ، ممّا جعل البعض مؤيّدين للسُّلطان وهم في حقيقة أمرهم ليس كذلك.

وهكذا كان التخلّي عن قيمة الوفاء حتى جُعل له يومًا للاحتفال بذكراه، أي بدل أن يُقرَّ الوفاء كلّ يوم قُرَّ أن يكون يومًا في العام للاحتفال به؛ ولذا حلَّ التخلّي عمَّا لا يجب التخلّي عنه محلّ قيمة الوفاء، ومن ثمَّ أصبحت الهويَّة الليبيَّة تتصدَّع، أمَّا في ذلك الزَّمن عندما كان السُّلطان ملكًا كانت الطيبة والتوادّ قمّة الأخلاق، وكان الوفاء، وكانت البركة، وكان الصِّدق، وكان الشَّيخ شيخًا والمعلم معلّمًا، وحتى الدَّروشة كانت محترمة. أمَّا في هذا الزَّمن استثناء فمن كُنْتَ تظنَّه موسى أصبح فرعون؛ حيث المقتول لا يساوي ثمن رصاصة قتله؛ وحيث القبض على الهويَّة، والسُّجون بلا هويَّة.

في ذلك الزَّمن استثناء مع أنَّ رأس السُّلطان شخص واحد، فإنَّ الوصول إليه اضطرارًا كان ممكنًا، أي بإمكانك أنْ تعثر على مفتاحٍ من مفاتيحه لتدير بها أمرك، أمَّا في زمن تعدد الرُّؤوس السُّلطانيَّة بلا سُلطان، فإنْ فَكَّ عيك شخصٌ قيّدك اشخاصٌ، إنَّه زمن الكتائب والمليشيات

والعجائب؛ ولذا ليس لك إلَّا أن تصمت أو تدفع الثَّمن، أو تُرحَّل إلى المقابر المجهولة فتصبح لك هويَّة بلا هويَّة.

وكما تمَّ التخلّي عن قيمة الوفاء، كان التخلّي عن قيمة التقدير الذي حلّت محلّها قيمة الاستهانة، (الاستهانة بكلِّ شيء، وبأيِّ أحد من أبناء الشَّعب الليبي)؛ فَسَادَ تقليل شأن النَّاس مع وافر السخرية والاستهزاء بمن يتمكَّن من بلوغ فوز علمي، أو رياضي، أو نيل مكانة اجتماعيَّة بين النَّاس؛ ولهذا لم يهدأ للحاكم بال كلّما سمع أنَّ شخصًا ما، قد فاز بجائزة أو مكانة اجتماعيَّة؛ فيتوجَّه إليه ببثّ الإشاعات حتى ينهيه قولًا وعملًا، ممّا جعل البعض بأسباب الضَّرورة لاجئين مهاجرين خارج الحدود، أو صامتين من شدَّة الألم، أو في دائرة الاستثناء منافقين من أجل تفادي ما يؤلم. فذلك الزَّمن جاء من بعده زمن شُيّخ فيه من لم يكن شيخًا وكُفِّر من لم يكن كافرًا، مشايخ يفتون بلا علمٍ، وفي المقابل العلماء يزج بهم في السُّجون ظلمًا؛ ولهذا فتلك الشَّخصيَّة الليبيَّة المسالمة أصبحت شخصيَّة مقاتلة، وهنا لا أعني من يقاتل دفاعًا عن عِرضٍ، أو وطنٍ، أو كرامةٍ، أو ملكيَّة خاصَّة أو عامَّة، بل هناك من أصبح مقاتلًا بغير حقٍّ، ومع ذلك يصف قتلاه بالمجاهدين، أمَّا القتلى المواجهين له فلا صفة لهم من طرفه إلَّا جيفًا.

في ذلك الزَّمن استثناء كانت الفتن لا تكون إلَّا منظَّمة وعن قصدٍ؛ فعندما تُشعل نيران الفتنة عمدًا، فلا تطفأ نيرانها إلَّا بتدخل واقد نارها،

ممّا جعل الجميع يتخوَّفون من الجميع، وبخاصَّة بعد أن عرفوا أنَّ موقدها السُّلطان الذي في زمنه كان يمدّ المختلفين والمتخاصمين والمتصادمين والمتنازعين من أبناء القبائل الليبيَّة بالسِّلاح الذي جعل منهم أطرافًا خائفة ومخيفة، وهذا الأمر جعل القبيلة الخائفة أو الطَّرف الخائف يشتكي من اعتداءات المخيف، وما يرتكبه من مظالم، ومثل هذه الشكاوى يعدها السُّلطانُ إعلانًا اعترافيًّا لتقديم المزيد من التنازلات، ولكن تلك التنازلات لم تكن لذلك الطَّرف المتنازع معه، أو تلك القبيلة التي مدَّها بالسّلاح، بل من أجل المزيد من إعطاء التنازلات للسُّلطان فتنة.

وعليه لم يتمّ تصالح، ولا تسامح بين القبائل الليبيَّة التي حدثت أو أُحدثت بينها صدامات دامية، إلّا بتدخّل من السُّلطان بعد طلبٍ من أحد الأطراف المتنازعة؛ ولهذا لم تحدث صراعات ونزاعات دامية بين قبيلتين في ليبيا، إلّا والسُّلطان كان خامدًا وراء إيقاد نيرانها؛ ومن هنا لا يمكن أن يتمّ الصُّلح، إلّا إذا خضعت الأطراف القبليَّة إليه عن طريق الذين جعلهم متخصّصين في إيقاد نيران الفتن بين الليبيين، أي: لا يجوز أن يتسامح طرف مع طرف أو قبيلة مع قبيلة إلَّا بعد أخذ رأيه، وفي المقابل إنْ حاول من حاول عن حسن نيَّة، واستجابت له الأطراف المتنازعة بالتسامح والتصالح تدخَّلت معاول السُّلطان وأزَّمَتها على رؤوس الجميع (المتصادمين والذين تدخلوا بغير علمه)، وهكذا لن ينتهي الأمر إلَّا بعلمه وتدخله، وفقًا لرؤية هو يراها.

وفي زمن الاستثناء فتنة أيضًا أصبحت المليشيات في ليبيا تحكم بلا قانون ولا شرعيَّة، تمتلك السِّلاح ومرجعيَّتها رأسها فتنة، ولذا فلا استغراب في أحكامه إلَّا إذا حكم رأس الفتنة بما ليس فيه فتنة.

. وهكذا كان التخلّي بأسباب الضَّرورة عن قيمة الاعتراف بالآخر، الذي يجب أن يُقدَّر ويُحترم، وحلّ محلّها قيمة تقليل الشَّأن، التي تجعل من إقصاء الآخرين وتغييبهم وتحقيرهم ما يسرّ السُّلطان ومعاوله؛ فالمعلم والشَّيخ والواعظ والمرشد، والطبيب، ووجهاء البلد وأعيانها الذين يجب أن يُقدّروا ويُحترموا، لم يعدّ لهم شأن في ذلك الزَّمن؛ فهم من وجهة نظر رأس القمّة السُّلطانيَّة لا يزيدون عن كونهم موظّفين؛ فإن أحسنوا الطَّاعة فهم لا يزيدون عن كونهم أسماء ليس إلَّا، وإلَّا لن يكونوا إلَّا عددًا يمكن الاستغناء عنهم في أيِّ حساب من الحسابات، وحينها يصبحون من الأعداد المفقودة.

ولهذا أصبح السُّؤال: من أنتم؟ صالح لكل الأزمُن الاستثنائيَّة؛ كونه أصبح الحُجَّة المثارة بين الجار وجاره، والطَّالب وأستاذه، والموظف ومسؤوليَّه، والجندي وقادته، والمرؤوس ومرؤوسيه، والصَّغير والكبير، وكذلك بين البائع والمشتري، ومن هنا أصبح طارحو هذا السُّؤال العجيب الغريب لا يستخدمونه إلَّا مغالبةً وقهرًا وتقليلَ شأنٍ؛ ولذا فتلك الشَّخصيَّة التي كانت تخاف الله وتخشى ارتكاب المظالم أصبحت متهوِّرة ومتبدِّلة، ويا ليتها تتقي.

وعليه فإنَّ طرح السُّؤال: من أنت؟ أو من أنتم؟ بهذه الصّيغة يعني مما يعنيه عدم الاعتراف بوجود الغير؛ أي (أنا ومن بعدي الطّوفان)، وبهذه الصِّيغة لا يكون السّؤال (من أنت؟ أو من أنتم؟) إلَّا كرهًا؛ حيث لا احترام ولا تقدير ولا اعتراف، ومن ثمَّ انتشرت المفاسد والمظالم وعمَّت شوارع المدن وما تبقى من أثرٍ لمؤسّسات الدَّولة التي فقدت هويَّتها، وكأنَّها لم تكن دولة.

وعليه فإنَّ حقيقة السُّؤال (من أنتم؟) تتمركز على رفض الرَّأي الآخر، والشَّخص الآخر وكأنَّه لا يساوي شيئًا، وهكذا في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع القيم تتبدَّل والأفراد يتبدَّلون، ولكن دائمًا إنْ عُدنا لتلك القيم المقدَّرة والمعتبرة، عُدنا لذاتنا وهويَّتنا التي بها نعتزّ، وإلَّا سيُدفع الثَّمن مرَّتين؛ ممّا يجعل البعض يعود للمقارنة بين المرِّ والأمَر منه، وفي كلتا الحالتين لا منقذ إلَّا العودة للقيم الحميدة المستمدَّة من أعراف المجتمع وعاداته، والعودة إلى الفضائل الخيِّرة المستمدَّة من كتاب الله تعالى، وسُنَّة رسوله مُحمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام؛ فإنْ عُدنا كان الاعتراف بالآخر حقًّا يمارس، وواجبًا يؤدّى، ومسؤوليَّة يتمّ حملها وتحمُّل ما يترتَّب عليها من أعباء، وإن لم نعد ستطول ألسِنَةُ نيران الفتة الجميع دون أن تستثني أحدًا.

المعاندةُ والقيمُ تتبدَّل:

العناد هو قول بلا حُجَّة دامغة، فقط لمجرَّد المخالفة وعدم الاعتراف بما يجب دون مكابرة؛ ولذا فتلك الشَّخصيّة الليبيَّة التي كانت متميّزة بلين

جانبها، وسداد رأيها، وحسم أمرها، ورفعة ذوقها، وجمال هويَّتها، وعدل شريعتها، وحسن قُدوتها، وحُسن أخلاقها، أُدخلت عليها مجموعة من القيم المنحرفة عمَّا ذكرناه من قيم حميدة؛ حتى إنَّها قوِّضت من كلِّ جانب، ومع ذلك فإنَّ عِناد تلك القيم الرَّفيعة والجميلة لم يفارقها، ولهذا ستكون الشَّخصيَّة الليبيَّة عصيَّة على من يواجهها عِنادًا بعد عِناد.

ففي ذلك الزَّمن استثناءً كان العناد عنوانًا رئيسًا في الدَّولة الليبيَّة؛ فقد كان رأس النِّظام على العناد المستمرّ مع الليبيين الذين قبلوا عنادًا أن يكونوا في مواجهة مع عناده؛ ولهذا قبلوا الاشتراك في تلك الجمعيَّات الاستهلاكيَّة التي يراد منها ترخيص شأن منتسبيها، ومع ذلك قبلوا واصطفوا في طوابيرها بأسباب الضَّرورة والحاجة.

فتلك الجمعيَّات كانت تبيع كلّ ما لديها دون أن تمنح لأعضائها فرصة اختيار لما يُشبع رغباتهم واختياراتهم وأذواقهم المتنوِّعة، ومع ذلك قبلوا عنادًا الاصطفاف في الطوابير، وكأنَّهم مصطفُّون أمام صناديق انتخابيَّة، وعندما يصل المشترك في الجمعيَّة الاستهلاكيَّة إلى بوَّابة البيع وقابض الحسابات بالطريقة البدائيَّة، يستلم ما حُدِّد له وفقًا لعدد أفراد أسرته، ثمَّ يُسدّد القيمة المطلوبة، ولكن بعد أن يعود لمنزله يجد ما جاء به لأسرته على غير رغباتهم، ومع ذلك لا بديل له إلَّا تقبُّل الأمر الواقع عنادًا.

كانت الجمعيَّات الاستهلاكيَّة تبيع ما يحال إليها من الأسواق العامَّة الحكوميَّة، ولهذا لا مجال لأنْ يختار المواطن ما يرغبه، وما يحتاج إليه، ومن هنا دخل العناد لكلِّ المنازل؛ فازداد العناد عنادًا.

ومع أنَّ العِناد لا يكون في محلِّ الوجوب صوابًا، فإنَّه قد أدى غرضه تغييرًا، ولكن يا ليت التغيير قد جاء ليصلح، وللمقارنة البسيطة في ذلك الزَّمن الاستثنائي كان رأس النِّظام شخصًا واحدًا، أمَّا في زمن استثنائنا هذا فالرؤوسُ تحتاج إلى زمنٍ طويل لتحصى. إنَّه زمن الوشايات والسُّجون والمقابر بلا هويَّات، والشُّهداء أخوة متقاتلون والقضيَّة الليبيَّة مدوَّلة، وكل شيء تبدَّل.

ولأنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة وبأسباب ما تمرُّ به من تأزُّمات، اعتادت العناد سلوكًا يُعبِّرُ عن روح التحدِّي للآخر، حتى ولو كان الآخر من بني جلدتها، فجاءت الأحداث غضبًا، فثار البركان وثار معه من لم يكن متوقَّعًا أن يثور.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العِناد المعكوس؟

أقول:

. في دائرة المتوقَّع وغير المتوقَّع كلّ شيء ممكن، ولكن لكلٍّ أسبابه، وعلله ومبرراته؛ فهناك من كان من المنتقدين لأنَّه كان يؤدِّي رسالة عضو

الأمن السّرِّي، الذي بعض جنوده من مهنتهم أن يظهروا ما لا يبطنون، وهذه في بلداننا من معطيات مهن المجنَّدين في سلك المباحث والأمن السرِّي.

. وهناك من تمَّ شراؤه في الوقت الميّت (الزَّمن الذي لم يعد فيه رأس النِّظام مسيطرًا)؛ فأصبح ذلك المدفوع له الثَّمن على غير الذي كان عليه، ممّا جعله غير قادرٍ على البقاء في موقف العناد أمام عِناد ما دَفع أو اعطي، ولكونه ضعيفًا استسلم طمعًا ليس إلَّا، وهذه المواقف لا يمكن أن تكون من الواعين، بل مثل هذه المواقف تحدث دون شكّ من الذين لم يرتقِ وعيهم بأهميَّة الوطن وحرّيَّة المواطنين ورفعة شأنهم.

. وهناك من لا يفرِّق بين تحيَّة العلم (الرَّاية) وتحيَّة الحكومة، أي: لم يفرِّق بين الوطن والمتحكِّم في أمر الوطن بغير حقٍّ.

وعليه:

قد يتساءل البعض:

من أجل من تؤسّس أجهزة الأمن الوطني؟ هل تؤسّس من أجل الذين يميّزون بين تحيَّة (الرَّاية) وتحيَّة الحكومة؟ أم تؤسّس للذين لا يميّزون بين تحيَّة العلم وتحيَّة الحكومة؟

في كلتا الحالتين أقول:

هي أجهزة الأمن التي لا تدار إلَّا بعقول المتربِّعين على رأس النِّظام، وحكومته المحكومة من قِبله؛ فمن يرضى عنه رأس النِّظام وحكومته وأجهزته ينام هانئًا، ومن لا يرضى عنه سيكون ميدانًا واسعًا لممارسة النشاط الأمني، دون أن تجد الأخَلاق والقيم والفضائل وحقوق الإنسان مكانًا لتحلَّ فيه. وبما أنَّ الأجهزة الأمنيَّة هي العاملة بكلِّ نشاط من أجل أن تثبت للحاكم أنَّه وحده يساوي كلَّ شيء، ولا أحد غيره يساوي شيئًا.

. هناك مِن النَّاس مَن غيَّر موقفه عنادًا ونكاية في البعض الذي غيَّر مواقفه، ومثل هؤلاء لا يزيدون عن كونهم من الغافلين الذين تجري المياه من تحت أقدامهم وكأنَّهم لا يستشعرون شيئًا.

. هناك من كان له أناس من قريته، أو مدينته، أو قبيلته، أو حتى من أقاربه وأسرته، يحسبهم لن يخالفوا ذلك النِّظام، مع أنَّ حقيقة أمرهم غير ذلك؛ كونهم قد انتموا إلى التغيير؛ فعندما قهرته المفاجأة وجَّه عناده لهم حتى ظلَّ العناد طريقه؛ فأخذه العِناد إلى تلك المسارب التي ثار الليبيون على صاحبها؛ فمثل هؤلاء لا مهمَّة لهم إلَّا عناد الآخرين، حتى ولو كانوا أقرباء لهم من الدَّرجة الأولى.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العِناد، وما هي عِللهُ؟

أقول:

العِناد لا يزيد عن كونه نكاية في أحد من أحد، وعلله كثيرة، منها:

. الحقد.

. الحسد.

. الاستعاضة.

. سوء النيَّة.

. التبعيَّة لمن يزوّر المعلومات، حتى يتمكّن من تضليل الغير.

. الغفلة.

. بيع الذِّمم.

. الكيل بمكيالين.

ولكن جميع مثل هذه الحالات هي قابلة للتبدُّل والتغيير بمعطيات كثيرة منها:

. تغيير المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

. تفويت الفرص على أصحابها.

. إظهار الحُجَّة في أيِّ نقاش معهم مع لين أسلوب وإدارة حوار موضوعي.

. تطهير النَّفس من الضَّغائن، والمكائد، والمكر، والمظالم بتقوى الله تعالى.

. المعاملة الحسنة.

. أن يكون الواثق من موقفه الحقّ كالنَّخلة كلّ ما رُمي بحجرة أسقط رطبًا.

. هناك من امتلأت أنفسهم حسدًا، وغيرة من الذين كانت لهم مواقف في ذلك الزَّمن استثناء، وجاءت بهم مواقف في هذا الاستثناء زمنًا، ولهذا حُسدوا من البعض، لا لشيء، إلَّا لمجرد أنَّهم أصحاب مواقف؛ ولهذا ظلَّ العناد بغير حقٍّ لم يفارق عقول المعاندين الذين دفعت لهم الأموال يوم أن باعوا أنفسهم بقيمٍ بخسة مقابل تخلّيهم عن القيم الخيِّرة والفضائل الحميدة التي بها يخلَّد الرِّجال (ذكورًا وإناثًا).

. هناك من سَرقَ ونهب تحت مظلة توجيهات وأوامر وفتوات تحلّل نهب أموال وممتلكات الذين كان لهم رأيٌ، فسرقوا ما سرقوا، ونهبوا ما نهبوا، ثمّ خرَّبوا ودمَّروا، في الوقت الذي لم يعتقدوا أن للظّلم نهاية؛ فكانت جميع أفعالهم هذه أمام مشاهدة وملاحظة النَّاس الذين يكفرون بهذه الأفعال وما هو على مثلها، فهؤلاء سيظلُّون مستغاظين من جميع أولئك الذين كانوا شهودًا عليهم؛ ومن ثمَّ سَيُظهِرون حقدهم على جميع الذين بقوا على أخلاقهم وقيمهم الحميدة؛ ومن هنا سيكيدون لهم المكائد كلّما سنحت الفرص، ومع ذلك فالخوف والجبن هما المسيطران عليهم، ممّا يجعلهم يتلوَّنون

بين المعارضة تارة، والتأييد تارة أخرى، وكأنَّهم زَرَبُ نخيل مع أبسط هبَّة رياح يهتزون دون أن يكون لهم رأي في الاتجاه الذي يهتزون نحوه.

وعليه: تغيَّرات العلاقات بين الأفراد أقارب وأباعد، من علاقات التقدير والاحترام، إلى علاقات المزايدة المستمدِّة عباراتها من ضرب الرَّمل، وليست المستمدّة عباراتها من الحكمة، وحُسن الرَّأي، والقيم الحميدة والفضائل الخيّرة، والذَّوق الرَّفيع. فكانت أخطاء البعض ضدّ البعض تكاد أن تشعل نار الفتنة، وفي المقابل كان التسامح من كاظمين الغيظ للبعض مودّة: {وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ}[18].

المناورةُ وشيء من الفطنة:

المناورةُ محاولة فيها من الفطنة والتحايل والمخادعة ما فيها؛ وذلك بغاية تفادي ما يؤلم أو يُمكِّن من الفوز بما هو مرغوب فيه؛ ولذا فالشَّخصيَّة المناوِرة تستطيع أن تتعامل مع الظّروف الصَّعبة في الزَّمن الصَّعب، من أجل البقاء والنجاة ممّا هو متوقَّع من مظالم، أو النَّجاة من المخاطر بأسباب (أقوال وأفعال وأعمال وسلوكيَّات بها تُشق الدُّروب وتُبلغ الغايات).

فتلك الشَّخصيَّة الليبيَّة التي كان الوضوح عنوانًا لها، أصبح الغموض بأسباب انعدام الثّقة هو الذي يملأ صدرها؛ ولهذا ساد النفاق بين البعض

[18] آل عمران 134.

والبعض، حتى أصبح النفاق لدى البعض وكأنَّه العادة المألوفة التي شبّ النَّاس عليها، ولكن لا لشيء إلَّا للمناورة اغتنامًا للفرصة.

وعليه فالشَّخصيَّة الليبيَّة المناوِرة هي التي اضطرت إلى دخول الدُّروب الصِّعاب من أجل أنْ لا تُلقي بنفسها إلى التهلكة، ولا تُلقي بآخرين فيها، ففي هذه السِّنين وفي تلك السِّنين استثناء، لا منقذ إلَّا المناورة، والمخادعة التي قد تمكِّن من بلوغ المنقذ وهو (الغاية المراد بلوغها).

ولهذا فالشَّخصيَّة الليبيَّة تعد الحيطة والحذر ضرورة عند دخول المخاطر، ومواجهة الصِّعاب، ومع ذلك ففي دائرة المتوقَّع كانت تلك الشَّخصيَّة تفترض أنَّ الإنسان معرَّض لأن يقع في غير المتوقَّع، أي معرَّض لأن يقع في الفخِّ، ومع ذلك لا ينبغي له أن ييأس، ولا يقنط، أي ليس له بدّ إلَّا المناورة، من أجل بلوغ الغايات المأمولة، وهي تحقيق الإصلاح، أو بلوغ الحلّ، أو الاستشهاد دونه.

ومن هنا فالشَّخصيَّة المناورة شخصيَّة مضطرَّة، ممّا يدعوها للتحايل واللعب بكلِّ الأوراق، حتى وإن كان هناك ضحايا؛ فالمهم بالنِّسبة إليها أن تتفادى المخاطر؛ ومن هنا فلولا المناورات بأسباب الضَّرورة ما تمَّ القضاء على المخاطر، وهكذا ستكون المناورات في أيِّ زمن مع من لم يترك للحريَّة أن تأخذ مداها.

وعليه فأهل ليبيا ليس لهم رأس مال يلتفتون إليه ويفتخرون إلَّا الصّدق، والوفاء، والأمان، والاحترام، والتقدير، والاعتبار، والعرفان، وهذه

القيم هي التي تكوّن شخصيَّاتهم، ولكن في الأزمن الاستثنائيَّة التي تسود فيها الفتن، وتوجّه إليهم الاستفزازات والضُّغوط والتُّهم بغير حقٍّ، وبخاصّة عندما تكون من قِبل من استولى على مقاليد القوَّة وبأيٍّ كيفيَّة، فإنَّهم سيكونون مناورين وفقًا لكلِّ ردة فعل.

ولأنَّهم يجيدون المناورة ففي الأزمن الاستثنائيَّة كلّها كانت رؤوس السُّلطات فيها شديدة المناورة؛ ولهذا في الأزمن الاستثنائيَّة تجنّد النُّسوة ضدّ الرِّجال والنّسوة، ويجنَّد الذُّكور ضدّ الإناث والذُّكور، حتى تلاميذ المدارس لم ينجوا من المناورات والتجنيد؛ ولذا فقد جُنِّد منهم من جُنّد، وانحرف بمن انحرف به منهم، فأصبحت الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة مع كل المحبطات شخصيَّة والأمل لا يفارق.

ومن أجل الوطن سيادة وهويَّة ونيل استقلال كانت تلك المناورة التي قام بها شيخ المجاهدين عمر المختار المثال الفخم للشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة عندما غضب من ذلك الصُّلح الذي اجراه السّيد إدريس السّنوسي مع حكومة إيطاليا في عام 1922؛ فعندما سمع بالأمر شيخ المجاهدين وشيوخ من القبائل المجاهدة في برقة، جاءوا إلى السّيد إدريس السّنوسي مقدّمين له وثيقة يبايعونه فيها زعيمًا وطنيًّا عليهم، شريطة أن يكون ذلك من أجل الجهاد ضد الغزو الإيطالي، ومن هنا فلم يكن لدى السّيد إدريس السّنوسي خيار سوى قبول البيعة؛ ولكن بعد قبولها بيومٍ واحدٍ رحل السَّيد إدريس إلى مصر، وأصبحت من بعده مسؤوليَّة القيادة ملقاة على عاتق الشَّيخ

المجاهد عمر المختار رأس الحركة الجهاديَّة في ليبيا، وبات يجمع المال والسِّلاح ويحرّض القبائل ويترأس الغارات، وفي كل هجماته كان يناور خططًا ضد الطّليان وغزوهم الاستعماري لليبيا[19].

ومن المناورات التاريخيَّة المهمة للشَّخصيّة الوطنية الليبيَّة تلك التي رسم خطّتها المجاهد رمضان السّويحلي، الذي استدرج الجند الايطاليين وقادتهم إلى ميدان معركة القرضابيَّة في التاسع والعشرين من العام 1915م، حيث المواجهة القتاليَّة مع المجاهدين الليبيين، فكان المجاهد رمضان السّويحلي على رأس جنوده خلف الجنود الإيطاليين، وكأنَّه حزام أمانهم وفقًا للمناورة التي رسم خطتها وخريطتها ولعب دور بطولتها؛ وذلك بغاية الانقضاض الذي تمّ بنجاح على تلك الكتائب الجرارة من الجيش الإيطالي مع لحمة وطن من المجاهدين الذين قائمة أسمائهم تغطي ربوع ليبيا شرقًا وغربًا وجنوبًا؛ فكانت الهزيمة الكبرى للجيوش الإيطالية وكان النصر حليف المجاهدين من أهل الوطن.

ولا يمكن أن تُمحى من الذَّاكرة الليبيَّة تلك المناورات الوطنيَّة التي قام بها السِّياسي الرّفيع بشير السّعداوي من أجل تحرير تراب الوطن، والتمسّك بلحمته سيادة وهويَّة، فقد عَبَرَ البحار والأنهار، وتحدّى الصِّعاب وقطع

---

1. راغب المرجاني، قصة الإسلام: عمر المختار أسد الصحراء. تاريخ التحرير: 2008/07/29 نسخة محفوظة 02 يناير 2017.

المسافات، وجال أوروبا وأسيا والوطن العربي، مع طويه جهادًا وعنادًا ومناورة لكل المؤامرات الدّاخليَّة والخارجيَّة، فقابل الكثير من رؤساء وزعماء وقادة العالم؛ بغاية الاستقلال الليبي، والوحدة الوطنيَّة الليبية، حتى انجز مهمَّته إرادة ورغبة، ومن هنا فقد كان رمزًا للشخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة، إنَّها الشَّخصيَّة التي قبلت بتقديم التنازلات الكبيرة من أجل الوطن الكبير سيادةً وهويَّةً [20].

ومِنْ ثمَّ لِمَ لا يستفيد أهل قريتنا مناورةٌ مِنْ التَّاريخ بها يربطون مع الآخرين محبَّة كلَّ الجسور التي لا تكون على حِساب الوطن سّيادة وهويَّة؟! لِمَ لا يحيدون عن تلك الأفكار التي اقعدتهم على جُرفٍ هارٍ، لا مستقبل من ورائها الَّا الانهيار؟ ولِمَ لا يناورون من أجل لُحمة الوطن وسلامة ترابه وأمنه وكرامته ورفعة شأنه؟ لِمَ لا يلتفتون إلى ظهورهم وينفضوا عنها ذلك الغبار الذي شوَّههم وجعل ملابسهم مغبّرة؟ لِمَ لا يكونوا كالأجداد الأفذاذ الذين لا ولاء لهم إلَّا للوطن؟ لِمَ لا يُميّزون بين تحيَّة العلم وتحيَّة الحكومة؟ ولِمَ لا يُميزون بين سيادتهم بسيادة الدَّولة، وبين من يود أن يسود عليهم مناورة باسم سيادتها؟

يا أهل قريتنا لِمَ لا تفكّكون تلك الألغام المخبئة في صدوركم قبل أن تنفجر فيها وتصبحون الضَّحايا؟ لِمَ لا تناورون حتى تتمكَّنوا من التمييز

[20] محمَّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، دار العيد للنشر والتوزيع، القاهرة: 1957م، ص 623 – 635.

بين ما ينبغي أن يكون استراتيجيًّا وفقًا للتَّاريخ وجوبًا، وما يتطلَّبه التكتيك وفقًا للمناورة ضرورة؟ لِمَ لا تميزون بين ملكيَّة الوطن للجميع ومن يريد أن يكون عليه وصيًّا دون غيره؟ لِمَ لا تميزون بين من يُريدكم قوّة مغالبة للوطن، ومن يريدكم قوّة مغالبه من أجل شخصه؟ لِمَ لا تناورون من أجل تفادى الشَّرّ قبل أن تتقادح عيونكم به شرًّا؟ ولِمَ لا تلتفتون إلى عقولكم لتمحوا منها ذلك السُّؤال المقلل من شأن الغير (من أنت لتكون لنا ندًّا)؟

. يا أهل قريتنا الا يكون من الأفضل أن تحيدوا عن المعاند بلا حُجَّة وبخاصّة عندما تفتُون في السِّياسة بلا سياسة، وفي العلم بغير علم، وفي الدّين بلا دين؟

. لِمَ لا تفكِّرون في غير المتوقَّع الذي يعرّضكم إلى المفاجأت الخطرة كما تفكّرون في المتوقَّع الذي تستشعرون نعومة ملمسه؟

. لِمَ لا تميزون بين المناورة بكل الأوراق من أجل الوطن سيادة وهويَّة، والمناورة بكل الأوراق من أجل الحصول على وظيفة لا يتم الحصول عليها إلَّا بإنحناء ظهوركم؟

يا أهل قريتنا أعرف أنَّ الدِّماء في عروقكم تصرخ سيادة وهويَّة وطنيَّة، وأعرف أن الآخرين مناورة يودونكم أن تصرخوا في واديا غيره.

وأعرفُ أنَّ تمسُّككم بتلك المبادئ الرَّفيعة لا تقبل المناورة، ولكن لا تغفلوا عن كونها لا تزيد عن قنطرة عبور لتحدي الصّعاب وتجاوز الأماكن الوعرة.

التَّصنُّع وإظهارُ المخفي:

التصنُّع ما ليس بحقيقة، وهو إظهار ما لم يكن مخفيًّا بالباطن أو كامنًا في الصُّدور؛ ولذلك في الأزمن الاستثنائيَّة كلّها لم تعد تلك القدوة الحسنة للشَّخصيّة الليبيَّة (هي كما هي)، بل تبدَّلت وتغيَّرت بعد أن شُوِّهت وتشوَّهت؛ فبعض المشايخ الذين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر طاعة لأمر الله تعالى، لم يعد لهم مثلٌ يحتذون بها؛ فالمثل لهم هم أولئك البعض الموالون لطاعة أولي الأمر على حساب طاعة الله تعالى.

وكذلك المدرِّسةُ المحترمة التي كانت تقوم بدورين اثنين في وقتٍ واحدٍ (دور الأم والمعلِّمة) أصبحت في زمن الاستثناء فاقدة للمثال الذي ينبغي أن يحتذى به؛ فالمدرِّسة التي مرّت بظروف صِعاب بأسباب المشاكسات والمعاكسات، وانتشار الغش في الامتحانات دون رادع، في مقابل قلّة المعاش وتأخر صرفه شهورًا، ومحدوديَّة فرص العمل الأخرى، وسوء الإدارة المدرسيَّة التي لم يوضع على رأسها الشَّخص المناسب قدرة واستطاعة وخبرة ودراية؛ فتلك المدرِّسة الأم لم تعدّ مقبولة، ولا مفضّلة في سياسات التعليم الموجَّه إلى غير جهة.

ولذات المسببات أصبح المدرّس يتعاطى السِّيجارة (يُدخّن) مع طلّابه المدخّنين، ويركب معهم في سياراتهم الخاصَّة، كما أنَّ البعض يلعب الورق معهم كلّما سنحت الفرصة لذلك؛ ففسِد التعليم مقرّرًا ومنهجًا وقدوة حسنة؛ ثمَّ طُمست تلك الشَّخصيَّة المحترمة التي كانت لا تقرّ إلا حقًّا، ولا تقول إلّا صوابًا.

ولذا في ليبيا حتى المنحرف الذي كان يشرب مسكرًا، أو يبتلي بما يمكن أن يُبتلي به رغبة منه وإرادة، كان يخشى أن يجده أحد خمرانًا؛ ولهذا كان في ليبيا حتى الذي يشرب مسكرًا إذا سمع أنَّ الشُّرطة قد قبضت على أحدٍ خمرانًا يلعنه مع اللاعنين بصوتٍ عالٍ دون أيِّ تردّد؛ فما بالك بردّة فعل الغالبيَّة العظمى المتجنِّبة لكل مُحرّم، ومجرّم، ومنهي عنه، ولهذا كان الاقتداء في ليبيا مفخرة بين الليبيين بكلِّ مَن هو على خُلق عظيم، وعلى علمٍ نافع، ومهارة متميّزة، وسلوكٍ حسنٍ.

وهكذا كان الكلّ في ليبيا طائعًا لأوامر ونواهي القدوة في غير معصية الله تعالى، ومن تكون هذه القدوة، سواء أكانت قدوَّة الأب، أم الأمّ، أم الأخ والأخت، أم كانت قدوة المعلّم والأستاذ والطبيب، والعالم والشَّيخ، والواعظ والمرشد.

ولهذا تعمَّدت المليشيات وعبر الأزمن الاستثنائيَّة وبلا استثناء لأيَّة مليشيا تشويه أصحاب القيم الحميدة والفضائل الخيّرة؛ فعملت كل ما من شأنه أن يجعل المواطن الليبي أمام **السُّؤال: من أنت؟**

ولأنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة متحدِّية ومُخيفة؛ فمن يتولّى الأمر السُّلطوي عليها كرهًا وبأيَّة علَّة، يحاول أن يعمل كلّ شيء يمكن أن يُسهم في ثنيها؛ وذلك حتى تكون له طائعةً؛ فالبنات في تلك السِّنين استثناء أُجبرنَ وهنَّ في عمر المراهقة على خلع ذلك الزَّي الوطني الرَّفيع، ولبس ذلك الزّي العسكري الذي يظهر مفاتن البنات أمام مدربيهن من الشُّبَّان، وهكذا من بعدهنَّ دُفع بالآباء والأمهات في معسكرات التدريب والمقاومة الشّعبيَّة، مثلهم مثل أبنائهم وبناتهم، وكان ذلك بهدف أن يُعلّم الجميع (الكبار والصِّغار) الطَّاعة؛ من خلال أخذهم بما يؤمرون به من أوامر وتوجيهات، كلّما صدرت إليهم وبخاصَّة عندما تكون من رأس السُّلطان، ومع ذلك كان الليبيّون على استعداد لتعلّم كلّ شيء إلَّا الطَّاعة؛ ذلك لأنَّهم في طاعةِ من لا يطاع سواه.

وعليه ففي زمن الاستثناءات بعد أن كان الاقتداء مفخرة لدى جميع الليبيين بالمتعلِّم والمعلّم، وحامل كتاب الله، أصبح الاقتداء لدى البعض سفاهة بمن يتجرأ ويسفِّه المتعلِّمينَ والعلماء وعلمهم، وبعد أن كان الاقتداء بالعقلاء والحكماء، أصبح الاقتداء بمن يتجرَّأ عليهم ويشتمهم جميعًا، وبعد أن كان الاحترام للكبير والاقتداء به قيمة معتبرة بين الليبيين، أصبح الكبير لدى البعض لا مكان له ولا رأى؛ ومن هنا غابت الذَّاكرة، فالأسرة، أو العائلة، أو العشيرة، أو القبيلة، أو القرية والمدينة التي لم تُقدّر أكابرها

وتقدّمهم رؤوسًا لها، أصبحت أُسرا وعائلات وعشائر وقبائل وقرى ومدن بلا بوصلة، ودون ذاكرة.

ولأنَّ عمر المفسدين والمليشيات مهما عظم وقوي فهو قصير؛ فإنَّ الانعتاق سيكون متحقّقًا يوم أن يضع الشَّعب الليبي أصابعه في حبر الانتخابات ويضعون أصواتهم في صناديقه، يومها يتمكّن الشَّعب الليبي مما يُمكِّنه من العودة إلى ذاكرته وبوصلته، التي بها يتمكّن من تفخيم القيم الحميدة وتعظيمها؛ وذلك بتعظيم دور الأسرة، والجامع، والمدرسة، ووسائل الإعلام والصَّحافة، حتى تعود تلك الشَّخصيَّة إلى مقامها المتميِّز قدوة حسنة، ولكن في دائرة غير المتوقَّع قد تحدث الانتكاسة، ومع ذلك فالشَّخصيّة الوطنيَّة الليبيَّة ستظل متمرِّدة على الظُّلم والظَّلمة إلى أن تعود الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة مصدرًا للتربية والتعليم، ومصدرًا للحكم وسيادة العدالة وعزَّة السِّيادة وجمال الهويَّة.

وعليه: فزمن الاستثناء عمره قصير وسيظل دائمًا فاقد للاستمراريَّة؛ ذلك لأنَّه فاقدٌ للمعطيات القاعديَّة؛ ولأنَّه كذلك فلا داعي لأخذة معيارًا للقياس القاعدي، فالشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة معاييرها ذهبيَّة لا تبيد ولا لونها يحيد ولا يتغيّر؛ ولذا فزمن الاستثناء ومعطياته لا يكونان إلَّا عابرين عبور الناشزين.

أوهامُ العقل والقبليَّة:

مع أنَّ القبيلة رابطة اجتماعيَّة أصلًا وانتماءً، فإنَّ روابطها لا تتمركز إلَّا على العصبيَّة، ورأسها الشّيخ، وحميّتها: (أنا وأخي على ابن عمّي، وأنا وابن عمّي على الغريب)، والسّياسة في عصرها: لا للاستقرار، وأحكامها عرفيَّة، وقِصاصُها الثّأرُ، ولها مِن مكارم الأخلاق مع الكرم مكانة، وقواعدها القتاليَّة الدِّفاع عن القبيلة ومراعيها والأودية التي تحرثها.

أمَّا في عصرنا فلم تعد تلك القبيلة مثل القبيلة هذه؛ فتلك القبيلة لم تستظل يومًا تحت مظلّة الدَّولة ودساتيرها المشرّعة، وقوانينها الضَّابطة، أمَّا القبيلة هذه فمظلتها الدَّولة، إدارة ورعاية وضبطًا.

ومع أنَّ تلك القبيلة لم تعد كما كانت، فإنَّ الصَّفاء المعرفي لبعض أفراد القبائل لم يكن كما يقولون ذهبًا خالصًا؛ ولهذا عندما تَحدُث تأزُّمات على مستوى الوطن فإنَّك ترى الواهمين من الذين تعود جذورهم إلى تلك الخيمة التي صُنعت من شعر المعز، أو من وبر الإبل يعودون إليها خوفًا؛ فيستظلون تحتها، وإن كانت بِقدمِ الزَّمانِ قد رَثَّت.

إذن فمن يعتقد أنَّ القبيلة هذه ستحمي الدَّولة إذا ما سقطت مؤسّساتها فهو واهم؛ لأنَّ العقل القبلي المَوَرَّث من تلك القبيلة يقول: إنَّ أفراد القبيلة يحمون قبيلتهم ويذودون عنها إذا ما تعرَّضت لعدوان من أيِّ قبيلة، أمَّا الدَّولة فلا يدافع عنها إلّا من جُنّد من قِبلها.

وعليه: عَبر التَّاريخ لم تسقط دولة وأعادتها قبيلة، أو حتى مجموعة من القبائل؛ فالقبائل لو أنَّها تعيد الدَّولة، أو حتى تحافظ على النِّظام فيها لأعادت دولة الكويت عندما احتلتها جيوش صدَّام حسين، ولو كانت القبيلة تعيد الدَّولة والنِّظام لأعادت العراق، وليبيا، واليمن. وهنا وجب القول: إنَّ كلمة وطن بالنِّسبة إلى العقل القبلي هي أوديتهم وجبالهم التي ورّثهم فيها الأجداد قبل أن تقوم الدَّولة وتُصبح وطنًا؛ ولهذا فهم يهبّون للدِّفاع عن أوطانهم ولا يهبّون للدِّفاع عن الوطن.

ومع أنَّ تلك الأنظمة، وتلك الرُّؤوس قد والتها معظم القبائل في أوطانها؛ فإنَّها في أيَّام سقوطها لم تقف قبيلة واحدة صفًّا واحدًا مع أيِّ نظام من تلك الأنظمة، وبما فيها تلك القبائل التي تنتمي إليها تلك الرُّؤوس التي سقطت من القمم السُّلطانيَّة؛ ومن ثمَّ سيكون واهمًا من يعتقد أنَّ القبيلة ستوالي نظامًا آيلًا للسقوط، أو نظامًا لم يستقر بعد؛ فحسابات العقل القبلي تختلف عن حسابات العقل المدني؛ لأنَّ العقل القبلي كما يخشى على نفسه يخشى على القبيلة، أمَّا المدني فلا يرى له عبئًا على المدينة؛ ذلك لأنَّه يعرف أنَّ مسئوليَّة المدينة وتحقيق أمنها لا تكون إلَّا على عاتق أجهزة الدَّولة، ومع ذلك يعرف أنَّه لا وطن له إلَّا الدَّولة.

وفي كل الأحوال عندما تسقط الدَّولة يتزلزل الأمن فيها، وتُفقد مفاتيح السَّيطرة، وتتزلزل الفضائل الخيرة والقيم الحميدة، ثم تعقبها هزات متتالية عنيفة فتتكشف الأقنعة كما قالها ابن خلدون: "ويختلط ما لا

يختلط، ويضيع التقدير، ويسوء التدبير، وتختلط المعاني والكلام، ويختلط الصّدق بالكذب، والجهاد بالقتل، ويسود الرُّعب، ويلوذ النَّاس بالطوائف، وتظهر العجائب، وتعمّ الإشاعة، ويتحوَّل الصّديق إلى عدو، والعدو إلى صديق، ويعلو صوت الباطل، ويخفق صوت الحقّ، وتظهر على السَّطح وجوه مريبة، وتختفي وجوه مؤنسة، وتشحّ الأحلام، ويموت الأمل، وتزداد غربة العاقل، وتضيع ملامح الوجوه، ويصبح الانتماء إلى القبيلة أشد التصاقًا، وإلى الأوطان ضربًا من ضروب الهذيان، ويضيع صوت الحكماء في ضجيج الخطباء"[21].

ومع كل هذه الحقائق التي قالها ابن خلدون عندما تسقط الدَّولة أو تنهار أقول: إنَّ الوشايات وكتابة التقارير والإعطاء بالظهر كما تكونُ بين الأباعد شديدة وموجعة؛ فإنَّها بين الأقارب أكثر شدّةً ووجعًا، ولا استغراب إنْ قال أخيك فيك ما قال، ولا استغراب إن تبرَّع ابن عمّك أو جارك بمعلومات تقتلك وأنت مما قيل فيك بريًّا، ولا استغراب إن وجدت المنحرفين قد أصبحوا مُلتحين وأيديهم تُقبَّل وكأنَّهم مشايخ موقَّرون، وهكذا يدّعي المشيخة من ركب جواد الشّيخ وهو راعيه، وهكذا تصبح المرأة الجاهلة مرجعيَّة ومفتية بين نساء القبيلة أو القرية، وعندما يلتقي الحاقدون، وأهل الفوضى، وقطَّاع الطُّرق، والسُّراق، وأهل الوشايات يشكِّلون مجلسًا وطنيًّا

[21] مقدّمة ابن خلدون – موسوعة المورد، منير البعلبكي، 1991، وكتاب المقدمة، لعبد الرحمن بن خلدون، حقق نصوصه: (عبد الله محمّد درويش، 2012م.

لإدارة الفوضى الخلاقة، ومن ثمَّ لا استغراب إنْ تمَّ تبنيهم من قبل الدّول الدَّاعمة لاستقرار الفوضى.

وعودٌ على بدء فإنَّ العقل القبلي استعراضي تضخيمي، يميل ميلًا كبيرًا لتعظيم شأن القبيلة التي ينتمي إليها حتى ولو كان على حِساب القبائل الأخرى، وهكذا بالتمام هي نظرة كل قبيلة بأنَّها الأقوى، والأشجع، والأكرم، مع تضخيم عدد القبيلة بغاية تخويف الأعداء والخصوم، وهذه العقليَّة أو هذه النظرة تعود إلى تلك السّنين التي طويت صفحاتها اقتتالًا، ومع أنَّ تلك الصَّفحات قد طويت فإنَّ الوهم ما زال حيًّا في عقول الوارثين وهمًا.

والعقل القبلي في عصرنا الحاضر وأيَّامنا هذه (ماضوي)؛ يتغنّى ببطولات في معظم الأحيان وهميَّة (من نسيج الخيال وصُنعه)؛ ذلك لأنَّ أصْحاب العقل القبلي في عصرنا لم تُسجل لهم بطولات على مستوى الدّولة المعاصرة؛ ولهذا يتغنّون ببطولات الأجداد التي لو بحثنا عنها لم نجد منها إلَّا ما نذر في سجلَّات التَّاريخ وصفحاته.

ومع أنَّ صفحات التَّاريخ لا تحمل في طياتها إلَّا ما نذر مما يتغنّى به شعراء القبائل، فإنَّ شعراء القبائل اليوم مخيلاتهم الشّعريَّة ملاحم وملاطم وبطولات، وكأنَّهم المشاركين في خوض تلك الملاطم زمن بني عبس، وبني كليب، وبني سليم، وبني هلال.

ونظرًا لوجود هذه العلّة فمعظم الحكّام ذوي الأصول القبليَّة يتبنّون الشّعراء الشَّعبيين ولا يتبنَّون شعراء الفصاحة إلَّا استثناء، فتكون البداية تظاهر الحاكم بحب الاستماع إلى تلك البطولات الوهميَّة لأجداد الشّعراء الشَّعبيين؛ ليصل بعقولهم إلى أن تصبح تتغنّى به دون غيره، بل ويسخّر بعضهم لهجاء الخصوم أو من تسوّل له نفسه ما تسول، ولو كان ظنًّا واهمًا في ظنه؛ وذلك اعتقادًا منه أنَّه بهذه المنهجيَّة يستطيع السّيطرة على عقول العامَّة من النَّاس، أمَّا شعراء الفصاحة فأغلبهم أهل معرفة وعلم ومدنيَّة، ولهم من الآراء الخاصَّة ما لهم، فهم كما يقبلون يمتنعون أو ينسحبون؛ تجنّبًا للخطر وتفاديه، وهذا ما لا يرغبه الحاكم، بل ما لا يقبله.

فشعراء القبائل مع أنَّهم بسطاء فإنَّهم أذكياء، والحكمة في بيتٍ من شعرهم تملأ كتابًا لو أردنا الكتابة عنها، ومع أنَّ العاطفة القبليَّة تملأ قلوبهم فإنَّ قصائدهم الشّعريَّة لا تتوقّف عند سُلطانٍ بعينه وإن بايعوه في زمنه أكثر من مرَّةٍ، ومن ثمَّ فهم كما سبق وأن تغنّوا بمن تغنّوا، سيتغنون بمن يأتي من بعده من أجل الوطن؛ وذلك لمعرفتهم أنَّ عجلة التَّاريخ لا تتوقَّف.

وعليه: فإنَّ الحاكم الذي يتّخذ الخيمة شعارًا له، لم يكن واردًا في قاموسه السّياسي مكانٌ أو معنى للاستقرار والمدنيَّة، بل بالنّسبة إليه، الخيمةُ والرّحيلُ هما المحرِّكان الأساسيَّان للتَّاريخ، ولأنَّهما المحركان للتَّاريخ فبالضَّرورة ستكون المواجهة مع من يحاول إن يحرك التَّاريخ بغيرهما؛ ولذا فلا سيادة

إلَّا للخيمة، ولا مكانة إلَّا لشيخها، ومن ثمَّ فلا شيءَ يتبدَّل خارج الخيمة التي تتبدَّل اتجاهاتها وهي الخيمة التي لا تتبدَّل.

ومع أنَّ القبيلة تُجرُّ لخدمة السُّلطان إذا ما اتكأ عليها، فإنَّها لا تقبل التهلكة في سبيله ومن أجل نظامه، ولا يمكن أن تتحمّس للدِّفاع عنه إذا ما آل نظامه للسقوط، بل فوق ذلك ستبايع خصمه عندما ينقلب عليه أو يثور، حتى وإن احتفظ من أفرادها من احتفظ بشيء من الوقت قليلًا، وسيكون واهمًا من يعتقد أنَّ العقليَّة القبليَّة ستقاتل الدَّولة، أو أنَّها ستقاتل من أجلها.

فالقبيلة في عصرنا دخلت على المدنيَّة، والمدنيّة دخلت عليها، فعلى سبيل المثال: معظم أبناء القبائل الليبيَّة أصبحوا متعلِّمين، ويتكلّمون اللغات الأجنبيَّة، وهمُ اليوم إن لم يسكنوا المدن فقُراهم أصبحت تمتلك ما تمتلكه المدينة؛ فتلك الخيام قد طويت، وصفحاتها تطوى.

وبعد أنْ عُرِّفت القبيلة، فماذا تعني القبيلة؟

تعني: أنَّ مجموع القبائل وفي أيِّ دولة هي كتلٌ وتعصُّبات بشريَّة متفرِّقة، ولا يكونون على رأيٍ واحد أبدًا؛ ولهذا فهم عصبيَّات متخالفون، أي: لو لم يكونوا متفرِّقين ما كانوا قبائل، وبالتَّالي حتى في زمن السّلم واستقرار الدَّولة وأمنها لا يمكن لأحدٍ أن يتحدّث باسمهم عصبيَّة واحدة، فما بالك في زمن الخلاف والشِّقاق الذي فرَّق بين أبناء كل القبائل، ولم تبق في ليبيا قبيلة واحدة ولا عشيرة واحدة ولا حتى أسرة واحدة ممتدة على

رأيٍ واحد؛ ولذا فلا قبيلة تمثل قبيلة، ولا أحد من أيِّ قبيلة يمثل القبيلة التي ينتمي إليها إلَّا وهمًا.

ومع أنَّ القبيلة على المستوى الاجتماعي ما زالت عنوانًا له من الاحترام ما له، وتستطيع أن تحلّ المشاكل والتأزُّمات إذا ما حدثت بين قبيلة وأخرى، فإنَّها لا تستطيع أن تحلّ مشكل الوطن إذا ما وقع في مشكلة وطنيَّة؛ أي: بإمكان رؤوس ووجوه من القبائل أن يتدخَّلوا لحلّ مشكل بين قبيلتين، وفي المقابل سيكونون عاجزين أمام حلّ المشكل الوطني؛ وذلك لمعرفتهم بمفاتيح الحل القبلي، وعدم معرفتهم بمفاتيح الحلّ الوطني؛ وهذا يعني: أنَّ لمعرفة العلاقات الاجتماعيَّة مشايخ ورجالات، وأنَّ لمعرفة العلاقات الوطنيَّة رجالات وساسة.

وهؤلاء جميعهم عندما ترتفع أصوات البنادق والمدافع لا يرفعون صوتهم؛ ذلك لأنَّهم يعرفون جيدًا أنَّ صوتهم مع صوت البنادق لا يسمع؛ ولهذا يأخذون خطوة إلى الخلف حتى تقف الأصوات التي رُفعت على أصواتهم.

ومع أنَّه لا صِدام مع معطيات ليست على قيد الحياة فإنَّ ما مات من معطيات الصِّدام ما زال على قيد الحياة في عقول الواهمين ساكنًا، ولا استغراب إنْ وجدَّتَ من يُصدِّق وهمهُ ولا يُصدِّقك في حقيقة بيّنة، وفوق ذلك لا تستغرب إن خاصمك الواهم واصطدم معك إنْ لم تأخذ بوهمه.

ومع أنَّه من باب العلم والمنطق إذا تغيّرت المعطيات والمواقف السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة ينبغي على الإنسان أن يُغيّر مواقفه أو اتجاهاته، فإنَّ الواهمين يزدادون تمسّكًا بالسَّرابِ ماءً، وباتخاذهم هذه المواقف يصفون من تغيَّر بعد ما تغيَّرت المعطيات بأنَّه خائن لا لشيء إلَّا لأنَّه لم يعد متمسِّكًا بالوهم.

وفي المقابل العقل المستنير لا يقبل أن تُربط عيناه بما يحجب الرُّؤية عنهما وتختفي الحقيقة؛ ولهذا يتخذ قراراته ومواقفه عن بيِّنة ووعي واستنارة، ومع ذلك يخالفه الواهم، ويتخذ مواقف الوهم ضدّه؛ ولإيضاح ذلك أذكر المثال الآتي: بعد انقلاب سبتمبر في العام 1969م على النِّظام الملكي في ليبيا جاء بشعارات في زمانها كانت برَّاقة وجذَّابة فكان لها من المؤيدين ما لها، وفي المقابل كان لأصحاب المعرفة الدُّستوريَّة وطنيًّا رأي آخر.

ومع أنَّ قائد سبتمبر في أيَّام ظهوره الأولى كان ملتحفًا بلحاف القيم الحميدة، وشعاراته كانت تصب تجاه السُّلطة للشَّعب، فإنَّ بقيَّة أعوامه ونهاياتها أصبح السُّؤال يطرح:

– أين هي سُلطة الشَّعب؟

– هل سُلطة الشَّعب هي هواتف باب العزيزيَّة التي تأمر وتوجّه؟

– هل سُلطة الشَّعب هي مكتب الاتصال باللجان الثوريَّة الرّقيب على الشَّعب؟

– هل سُلطة الشَّعب هي استغوال القبيلة على غيرها؟

– هل تنصيب ملك الملوك، يعني: السُّلطة للشَّعب؟

– هل محاكم الثَّورة هي الأداة الدِّيمقراطيَّة والشَّفافة لسلطة الشَّعب؟

لا شكَّ أنَّ الإجابات عن هذه الأسئلة محمولة في أحشائها مضمونًا، ومع ذلك لم يعرف الواهمون الإجابة المحمولة في هذه الأسئلة مضمونًا؛ ولهذا فهم يحتجّون على الذين فهموها وعرفوها.

وعليه: فالواهم إذا ما أصبح قائدًا أو رئيسًا فليس له مبدأ يتخذه إلَّا مبدأ واحدًا، وهذا المبدأ يتطابق بالتمام مع ما قالته عشيقة ملك فرنسا لويس الخامس عشر: (أنا ومن بعدي الطّوفان)[22]، فأخذها عشيقها من فمها وأصبح يردِّدها مرَّة من بعد مرَّة: (أنا ومن بعدّي الطّوفان)، كما أنَّ هذا المبدأ يتطابق مع ما قاله ملك فرنسا لويس الرابع عشر: (أنا الملك وأنا الدَّولة)[23]، أي: لا فرق؛ إذ لا أحد يملك فرنسا غيري، ولا شريك.

وعليه: فبعد أن ساد مفهوم (لا سُلطة للشَّعب مع ملك الملوك) ظهر الصِّدام بين من وَهِمَ، ومن كسر وهمه، وإن كان في بداياته محتشمًا، أصبح في نهاياته كاشفًا للثام عن وجهه.

---

[22] الشرق الأوسط، أنا ومن بعدي الطوفان، مشعل السديري، 13 فبراير، 2018م، العدد: 14322.

[23] المصدر السابق.

ومع أنَّ الواهم قراءاته لما هو آتٍ فيها من العلّة ما فيها فإنَّه في دائرة الممكن قد يبلغ مقصده، وإذا ما استولى على السُّلطة في البلاد يصبح الوهمُ مُفتيًا فيها.

ومع أنَّ الواهمين قادرون على اختلاق الصِّراعات والصِّدامات فإنَّه لا إمكانيَّة لهم لتحقيق النَّصر، ومع ذلك تظل جيوش أوهامهم مجنَّدة لتوليد الفتن والصِّدامات التي تفرِّق بين المرء وزوجه، ومن لا يستقرأ ذلك؛ سيكتشف يومًا أنَّه كان واهمًا.

وعندما تشتدّ الصِّدامات مع الخصوم يلجأ الواهمون إلى استيراد المرتزقة للدِّفاع عنهم، وهذه من علامات الوهم المؤدِّي إلى الهزيمة؛ فالمرتزق إن قَبِلَ بذلك لا يكون إلَّا من أجل الحياة، وليس من أجل الموت، ومن ثمَّ فمن يتعاقد مع المرتزقة سيكون واهمًا إن أراد بهم نصرًا؛ ذلك لأنَّهم لا يقبلون التعاقد إلَّا بهدف القتال الذي يُمكِّن من الحصول على المقابل المتعاقد عليه؛ مما يجعل المرتزق حريصًا على حياته وسلامته، وفي المقابل يحصد الواهمون وهمًا.

ومع أنَّ الوهمَ يؤدِّي إلى الهزيمة فإنَّ تعاقد الواهم معه دائمًا يتجدّد، والواهم كلّما وقع في هزيمة سوّقها نصرًا؛ ومن ثمَّ ستظل الهزائم متوالية إلى أن يسقط الوهم بموت الواهم المسيطر على زمام أمر الدَّولة التي أصبحت في عهده واهمة.

أي: عندما تكون سياسة الواهم مؤسَّسة على: (أنا الدَّولة والدَّولة أنا) و(أنا ومن بعدي الطَّوفان) إذن: حتى وإن خسرت الدَّولة ما خسرته من مقاتلين وبُنية تحتيَّة، أو حتى وإن تم احتلال نصف البلاد فيظن القائد الواهم إنَّه قد انتصر على الخصوم؛ لكونه لم يقع في الأسر بعد.

وهكذا هو مصير الواهم الذي ينقلب على نظامٍ سياسي أو اقتصادي ويلغي كلّ الجهود التي سبقته بناءً؛ فهو واهمٌ إنْ اعتقد أنَّه سيكون ناجحًا في تحقيق منجزات أمنيّة، أو سياسيّة، أو اقتصاديَّة، وهذا ما حدث بالتمام في العراق بعد الانقضاض على الرّئيس صدَّام حسين وإعدامه، حيث صدر قانون العزل السّياسي الذي به تمَّ القضاء على أهل الخبرة والدِّراية والتجربة؛ فدمَّرت إدارات الدَّولة، وتأخرت نهضة البلاد، وهكذا كان الحال في ليبيا بعد الثّورة على ذلك القائد والإطاحة بنظامه واستصدار قانون العزل السياسي، الذي هو الآخر كان سببًا في التصادم والاقتتال، والهيمنة والإقصاء لأهل الخبرة والدِّراية والتجربة؛ فكان الاقتتال بين بني الوطن شدّةً ولا رأفة فيها.

ومع أنَّ هذه من العيوب المترتبة على التغيير فإنَّ الكفّة المقابلة لكفّة العيوب قد رجحت بمميز كسر الوهم وامتلاك الحريَّة ولا مخاوف.

وإنَّ الذين لا يرضيهم التغيير حُلمًا منهم بعودة المجرَّب الذي سئمت الشّعوب منه فكرًا، ومنهجًا، وأسلوبًا، وفشلًا؛ فهم كمن يأمل عودة الميت

من قبره، أي: إنَّهم الواهمون إنْ لم يقلبوا الصَّفحة من أجل مستقبل مرضٍ يكونون ركيزة من ركائزه.

ولأنَّه لا مستقبل لفرض الأمر الواقع، والتمسُّك بالمجرَّب فشلًا ووهمًا فلِمَ لا يُحسم الأمر عدلًا بانتخابات نزيهة بها تُفرز الأوراق بكل نزاهة وشفافيَّة، مع أخذ الحيطة والحذر من أوهام المرشَّحين بدعايات فاقدة للمصادق. فهم بما يدَّعونه قبل إجراء عمليَّة الانتخابات لا شكّ أنَّهم سيكونون مخالفين لما بعد الفوز وممارسة أعمال حَمْل المسئوليَّة الوطنيّة، وأكثر النَّاس ضحيّة للدّعايات الانتخابيَّة هم: الشَّباب، والمرأة الذين سينكشف لهم الزَّيف وانعدام المصداقيّة من خلال بقاء العهود الزَّائفة وهمًا من بعد وهم؛ إذ لن تجد المرأة المكانة التي حلمت بها في تلك الدّعايات، ولن يجد الشّباب من يسأل عنهم، أو حتى يذكر اسمهم كما كانت تتصدّر الصّحف والإذاعات المسموعة والمرئيَّة.

والوهم مع أنَّه يتكرّر فإنَّه لا يفقد حيويَّته؛ ولهذا فالبعض يقع في المصيدة أكثر من مرّة، والوهم مثل لاعب الورق يمكن أن يخسر، ويخسر، ثمَّ يخسر وفي كل خسارة الوهم لا يفارقه، بل يمدّه بالحيويَّة التي تعيده إلى المنزل ولا شيء لأبنائه بين يديه، ومع ذلك سيكون مترقّبًا للصّباح أو المساء بوهمِ العودة وحيويَّته إلى لعب الورق وهمًا.

ولأنَّ الحياة مدرسة فعلينا أن نتعلَّم فيها حتى ننجح، فنعرف كيف نتّفق، وكيف نختلف، وكيف نفكِّر، وكيف نواجه، وكيف نتحدَّى، وكيف

نحاور، وكيف نفاوض، وكيف نميّز بين هذه جميعًا لنصنع أملًا من ورائه مأمول عظيم يتمُّ نيله.

ولأنَّ زمن التنظيرات السِّياسيّة قد ولَّى فعلينا بالالتفات إلى عقولنا فهي قادرة على الإصلاح، وقادرة على تجاوز مرحلته وبلوغ الحلّ، فالذين كانت عقولهم تقاد بعقلِ مشيل عفلق، أصبحت عقولهم اليوم ممتلئة بمشاغل الحياة، ولا وقت لديهم للضياع، ومع أنَّ مشيل عفلق لم يعد على قيد الحياة فالوهم ما زال حيًّا، ومن تعلّقت عقولهم بعبد النَّاصر فعبد النَّاصر قد مات، ومن تعلّقت عقولهم بأفكاره فمعطيات الحياة قد تغيَّرت، وكذلك الذين تعلَّقت عقولهم وقلوبهم بأفكار حسن البناء وسيّد قطب فإنَّهما قد ماتا، ولم تعد هناك تربة صالحة لإنبات أفكارهم، ومن يوهم نفسه في هذا العصر بحرث الأرض وزراعتها بأفكارهما؛ فهو كمن يحرث في البحر، وهذا بالتمام حال الدّول التي تأسّست أو بُنيت بأفكار شخوص قد انتهت، بل سقطت كما سقط الاتحاد السوفييتي الذي تأسّس بعد ثورة 1917م على أفكار ماركس وهيجل ولينين، وهكذا لم يعد لأفكار ماو تسي تونج مكانًا في الصّين، وسقطت الجماهيرية الليبية وطويت صفحاتها كما طويت من قبل صفحات المدينة الفاضلة والإمبراطوريات عبر التَّاريخ.

ولذا عندما لا يسيطر الوهم على عقولنا فلا استغراب أن نرى من نراهم اليوم في صدارة المشهد السِّياسي الليبي خارجه منه بالتمام، وسنكون واهمين إن قلنا: سيخرجون منه بيسرٍ وسلامٍ، ومع ذلك عندما تضع

المؤسّسة الأمنيّة أقدامها على أرض الدَّولة فلن يكون أمامها رؤوس العصابات ومساعديهم وأعوانهم مخيفين، ولن يكون لمن شيَّخ نفسه على من شيَّخ شيخًا، ولن يكون من تصرَّف في المال العام سلبًا ونهبًا وتحويلًا فالتًا من الملاحقة والعدالة، إنَّها القضايا التي لا تنتهي بالتقادم.

وكلّ من يعتقد أنّه يستطيع أن يتربّع على مقاعد القمم السُّلطانيَّة في ليبيا تحت أيّ عنوان من العناوين المحروقة؛ من قبليّة، وحزبيّة، وطائفيّة، وجهويّة؛ سيكون واهمًا؛ ذلك لأنَّ الوطن إن لم يحكمه مواطنوه، لن يكون وطنًا أمنًا ولا مستقرًّا.

ومن ثمَّ فإذا تعرّض الوطن لخلافات وصدامات بأيِّ علّة من العلل فلا مخرج آمن للمواطنين إلَّا أحد أمرين:

الأوَّل: الحوار الوطني الذي تلد منه المصالحة الوطنيَّة التي تستجيب لمطالب الجميع دون استثناء؛ فلا غالب ولا مغلوب، فمن قتل نفسًا بغير حقّ فحكم الله فيه مرضٍ، ومن هتك عرضًا؛ فالقصاص عدل لا مفرّ منه، ومن نهب مالًا فعليه ردّه، أو تقبّل العقاب القانوني؛ ومع ذلك فللعفو والصّفح مكانة في قلوب النَّاس، والصُّلح خير، ولأنَّ الصّلح خير، فيجب أن يأتي الجميع لهذا الخير، وبخاصّة من يرى نفسه منتصرًا حتى لا تضيع الفرص الجامعة للشمل الوطني.

الثاني: بناء الدّولة الوطنيَّة التي تستوعب الجميع، ولا تستثني أحدًا، إلّا من استثنى نفسه بفعل يجرِّمه القانون؛ ولا إقصاء، ولا تهميش، ولا

حرمان، ولا هيمنة، ولا عزل سياسي؛ ففي الدّولة الوطنيَّة تمارس الحقوق، وتؤدَّى الواجبات، وتحمل المسئوليَّات وفقًا للصلاحيَّات والاختصاصات الدُّستوريَّة والقانونيَّة[24].

وعليه: لقد ولَّى زمن التنظير واتباع الأوهام، فالشّعوب اليوم لا تريد من يتحدّث لها عن الوطن، أو يتغنى به، بل تريد أن تعرف ماهيّة الوطن الذي ينبغي أن تتغنى به؛ فأخبار اليوم في الوطن العربي الذي أصبح أوطانًا مختلفة في مجملها أخبار وطنيَّة، ولكن عندما يخبرونك عن الوطن فهم بالتمام كمن يخبرك عن كتاب، وليس له ما يقدِّمه منه سوى الغلاف، ونسي أنَّ القُرَّاء يريدون كتابًا وليس غلافًا.

ولأنَّ كل شيء قابل لأنْ يتغيّر، فالواهمون قابلون للتغيير في حالة ما إذا قُمنا بكسر أوهامهم بمعلومات صَائبة، ومع أنَّ الواهمين ليسوا بتلاميذ في فصولٍ دراسيّة فإنَّهم يتعرَّفون على الحقائق عندما تسود الحجّة في وسائل الإعلام، وخُطب السّياسيين، ومنابر العلم والعبادة.

. التمرُّدُ في زمنِ الاستثناء:

التمرُّد خروج عن الطَّاعة التي كانت معتادة أو مألوفة، سواء أكانت بقيود قانونيَّة، أم عرفيَّة، أم توافقيَّة؛ ولذا فعندما يستشعر الليبي أنَّ الأمر أصبح منحرفًا يصبح التمرُّد عنده كالنَّبتة ينمو حتى يزهر ثمَّ يثمر،

[24] عقيل حسين عقيل، الهوية بين متوقع وغير متوقع، القاهرة: الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2014م، ص 381 – 382.

والشَّخصيَّة الليبيَّة مع أنَّها لا تقبل التمرُّد المؤدِّي بها إلى الموت، فإنَّها تقبل أن تعطي لنفسها الفرصة الواسعة قبل أن تتخذ قرارها تمرّدًا، وإذا ما اتخذت قرارها تمرّدت فلا ترى الموت إلَّا من أجل الحياة، ومن هنا فإنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة عنيدة ومتمرِّدة وتحب الموت من أجل الحياة؛ ولهذا دفع الشَّعب الليبي نصف تعداده السُّكاني شهداء من أجل تحرير ليبيا؛ ولأنَّه كذلك فعندما كُتبت عليه المواجهة مع ذلك السُّلطان استثناء صبر، ثمّ تمرَّد، ثمّ ثار حبًّا في الموت من أجل الحياة الكريمة؛ ولأنَّه شعب متمرِّد فلا يرى طاعة مطلقة إلَّا لله تعالى.

ومع أنَّ الطَّاعةَ المطلقةَ للهِ ورسولهِ الكريم، فإنَّ الطَّاعةَ في دائرةِ الممكنِ لا تكون إلَّا للأمرِ؛ فالذين يقولون: طاعةُ أولِي الأمر واجبةٌ، أقول: نعم، ولكن في مرضاة الله تعالى، أي: لا طاعة لهم في غير ذلك؛ فإن كان أولُو الأمر ظلمة؛ فهل الله تعالى يؤيد ظالما، أو يناصرهُ ليكون عبيد الله مؤيدين ومناصرين له وعبيدًا؟

وإذا كان أولُو الأمر مفسدين في الأرض، **فهل تكون لهؤلاء المفسدين علاقة بمرضاة الله تعالى؟**

وعليه أقول: طاعة أولُو الأمر واجبة في غير معصية ما أمر الله به، ولكن إنْ أصبح أولُو الأمر على مجموعة من المفاسدِ والمظالِم؛ فلا طاعة

لهم فيما يرتكبونه من مفاسدَ ومظالمَ؛ قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}[25].

ومن دون شكٍّ طاعةُ اللهُ جلَّ جلاله طاعةُ عبادة، وتسليمٍ مطلقٍ، وطاعةُ الرَّسُول عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من طاعة الله تعالى؛ لاتباع ما جاء به كتابًا منزّلًا من عند الله، أو سُنَّة تفعل.

أمَّا طاعة أُولي الأمر منكم؛ فهي طاعة للأمر الذي هو منكم، أي: عندما يقرّر الشَّعب قرارًا: (سواءٌ في حالةِ السّلمِ، أم حالةِ الحربِ)، أو أنْ يصدر الشَّعب دستورًا؛ فلا ينبغي لأولي الأمر مخالفته، وكذلك لا ينبغي لمواطنٍ قرّره أن يخالفه؛ ذلك كونه قرارًا مجتمعيًّا عن رغبة وإرادة (قرارُ شعبٍ بأسرهِ)؛ ولذا فلا طاعة لوليّ أمرٍ في غير ما وُلّي عليه من أمرٍ؛ ولهذا فسيادة الشَّعب تُعدُّ حُجَّةً (بها يُحكم، وإليها يُحتكم)، وهي كما تستوجب الطَّاعة من الشَّعبِ تستوجب الطَّاعةَ من أولي الأمر الذين انتخبوا؛ ليتولَّوا المسؤوليَّة على ما وُلُّو عليه، وفي المقابل تُعدُّ معصية الأمر خيانةُ أمانةٍ.

ولأنَّ المقصود من طاعة أُولي الأمر طاعة للأمر الذي هو منكم: (من الشَّعب) أي: من الذين يتعلّق الأمر بهم، سواء أكان الأمرُ سِلمًا، أم حربًا، أم سياسةً داخليَّةً، أم سياسةً خارجيَّةً، أو أيّ أمر يتعلّق بالنَّاس وشؤونهم العامَّة؛ قال تعالى: (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)، ولم يقل: (وأولي أمركم) فالأولى: تعود على من يتولَّى أمركم إرادة مع وضوح الأمر المكلّف به ولايةً

[25] النساء: 59.

منكم، أمَّا الثَّانية: فتخصُّ وليَّ أمركم: (الوالدين، أو من يتولَّى رعايتكم، وبخاصَّةٍ رعاية القُصَّر)؛ ومع ذلك حتى الوالدين لا طاعة لهما في معصية الله عزَّ وجلَّ: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا}[26].

إذن: طاعة أُولي الأمر في مرضاة الله لا يمكن أن تكون فيما يرتكبه أُولي الأمر من مفاسدَ، ومعاصٍ، بل الطَّاعةُ فقط في مرضاة الله؛ حيث لا مفاسد، فإن كانت المفاسد سائدةً في سياسةِ أُولِي الأمر منكم؛ فلا طاعة لهم في معصيةٍ، وإفسادٍ في الأرض.

ولأنَّ من بين الإفساد في الأرض قتل النَّفس التي حرَّمَ الله؛ فوليُّ الأمر إنْ قتل نفسًا بغير نفسٍ فقد أفسد؛ ولأنَّ بعضًا من أُولي الأمر يعلم أنَّ من قتل نفسًا بغير نفسٍ فلا كفَّارة له ليكفِّرَ بها عن ذنبه؛ فهو إن قتل نفسًا فكأنَّما قتل النَّاس جميعًا؛ ولهذا لن يتوقَّف عن قتل المزيد من الأنفس بما أنَّه قتل نفسًا مِن قبل، وهذا يعني: أنَّه قد كَسَرَ حاجب التقوى؛ ومن ثمَّ سيكون أكثر تماديًا في سفك الدِّماء[27]. وهذا بالتمام ما يجري على أيدي المفسدين فيها بغير حقّ سواء أكانوا حكَّامًا، أم أنَّهم كتائب مقاتلة خارجة عن المتعارف عليه دستورًا، أم إنَّها مليشيات عابثة في الأرض فسادًا.

---

[26] العنكبوت: 8.

[27] عقيل حسين عقيل، خريف السلطان، (الرحيل المتوقّع وغير المتوقّع)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، ص 220 . 223.

ومع أنَّ قتل النَّفس بغير حقٍّ محرَّم، ومجرَّم دينًا، وعرفًا، وخُلقًا، فإنَّ الذين لا علاقة لهم بهذه، ولا بتلك، لا يتردّدون ظلمًا أن يتولوا أمور الغير بغير حقٍّ؛ فمثل هؤلاء لا طاعة لهم؛ كونهم ظلموا، وخرجوا عمَّا أمر الله به من وجوب الطَّاعة؛ ولهذا جاءت طاعة الله ورسُوله أمرًا مطلقًا، وطاعة أولي الأمر منكم أمرًا مقيَّدًا.

وعليه: فإنَّ طاعة أولي الأمر واجبة بما أنَّهم لم يخالفوا الأمر، ولكن إن حادوا عنه؛ فلا طاعة لهم، بل يجب إعادتهم إلى الأمر المستوجب الطَّاعة، كما هو حال إمام المصلِّينَ عند المسلمين الذي يصطفُّ المصلُّون وراءه يركعون، ويسجدون للهِ طاعة؛ فإن أَخَلَّ، أو أخطأ في غفلة عن قراءة القرآن المصلّى به، وجب على المصلّين أن يصحِّحُوا له ما أخطأ فيه قراءةً، وكذلك إن أخطأ في أداء سجدةٍ، أو ركعةٍ أو ركنٍ فلا يطاع، بل ينبَّه لما أخطأ فيه، حتى يعودَ إلى الأمرِ، وفي حالة لم يعدْ؛ يجب تنبيهه حتى العودة إلى صواب الأمر، وسلامة أدائه أمرًا (هو كما هو).

ومن هنا يتَّضح الفارق بين طاعةِ الأمرِ، وطاعة أولي الأمر؛ ولذلك فلا طاعة لوليّ أمر خرج عن الأمر الذي كُلّف به من قِبل النَّاس، ولكن إن كان وليّ الأمر قد استلب الأمر استلابًا؛ فلا وجوب لطاعته أبدًا، بل مقاومته واجبة من أجل إعادة المسلوب، والمنهوب، والمستولى عليه.

ولذا فالخلاف مع من يخالف الشَّرع حقٌّ شرعيٌّ، ومع من يخالف الدُّستور حقٌّ دستوريٌّ، ومع من يخالف العرف حقٌّ عرفيٌّ، وفي المقابل يجب

احترام وتقدير المختلفين دينًا، وعرفًا؛ إذ لا إكراه في الدّين، ولا إكراه في الطَّاعة[28].

الإقصاءُ والتفرّدُ بالدَّولةِ:

عندما يكون أمر الدَّولة بأيدٍ عابثة يميل العابثون فيها إلى إقصاء كل من لا يريد العبث بسيادة البلاد وهويَّتها الوطنيَّة، فيصبح الحكم فيها عن غير عدالة، ويصبح المواطنين مصنَّفين بين درجة أولى ودرجة ثانية وثالثة.

ولذا فالشَّخصيَّة الوطنيَّة مع أنَّها لا ترى الوطن إلَّا دولة واحدة، فإنَّها في دائرة غير المتوقَّع إن لم تتكاثف جهود الوطنيين قد تصبح الدَّولة دولة فاشلة أو أنَّها تصبح دويلات يصعب عليها أن تحافظ على كياناتها.

ولهذا فالوطن في دائرة غير المتوقَّع قد تَسودُ فيه أقليَّة على حِساب أقليَّات أخرى، أو أن تسوده أكثريَّة فلا تجعل متنفّسًا لأيَّة أقليَّة من أقليَّاته، أو أن يصبح فيه عدد الغرباء على حساب عدد أبنائه، فيه القوي يُقصي الضَّعيف، والرَّاعي يقلّل من شأن الرَّعية، والقيم فيه تتبدَّل بغير حقٍّ، وتقوّض بيدٍ من حديد.

والوطن إن أصبح هكذا حاله، ستكون أرضه طاردة، وسماؤه ملبّدة بالغيوم الغباريَّة، نهاره بلا شمس، وليله بلا قمر، وكلّ شيء فيه يتبدَّل. الجار فيه لا يوصي خيرًا بجاره، والمعلّم لم يعدْ قدوة حسنة لطلابه، والشَّيخ

[28] عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي؟ المجموعة العربية للتدريب وانشر، القاهرة، ص 113 . 131.

لم يعدّ مؤهّلًا للمشيخية، والفارس لم يعد يركب الجياد، والزَّعامة فيه لغير أهلها، والشَّهوة رأس مال قمّة سُلطانه.

وطن هذا حاله، أحراره عبيد، ومآتمه بين مقتولين وشهداء، وأفراحه مؤجَّلة، وأسواقه منهوبة، وقمامته أعلى من جبال أطلس، غير أنَّ جبال أطلس تغطيها الثُّلوج، أمَّا قمامة الوطن؛ فسكَّان المدينة كلّ يوم يختنقون من غازاتها السَّامة المتطايرة في كلِّ زنقة وغرفة.

في دائرة غير المتوقَّع رأينا الدَّولة الليبيَّة دولة بلا جيش وبلا شرطة، دولة فيها السِّلاح بأيدي الجميع، والكتائب المسلّحة (غير الشرعيَّة) تتحكَّم في الأمر كرهًا، فيها المؤتمر الوطني العام (المؤتمر المنتخب) بين الحين والحين يُدَاهَم بقوَّة السِّلاح حتى أنَّه بقوَّة السِّلاح قد أقرَّ قانون العزل السِّياسي خوفًا، وكذلك تحت ضغط السِّلاح تمَّ اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في بيجامة نومه، وهكذا من بعده جاءت أحوال مجلس النوَّاب المنتهي الصّلاحيَّة صاحب القرارات الفاسدة بفساد صلاحيَّته؛ وبالتَّمام هي أحوال مجلس الدَّولة؛ ولذا فلم تبق حيويَّة في دواليب السَّاسة رؤوس المشهد السياسي الليبي خلال هذه الأعوام استثناء إلَّا إضاعة السِّيادة الوطنيَّة والهويَّة الوطنيَّة.

إذن: في الوطن عندما تُمسّ السيِّادة والهويَّة يصبح من يمتلك القوَّة يفرض نفسه على الآخرين كما يفرض سياسته ويفرض رؤيته، وعندما يتأكّد له ذلك يطرح سؤاله على الشَّعب:

ـ من أنتم؟

ذلك السُّؤال الذي سبق طرحه هو ذات السُّؤال يطرح من جديد مِن قِبل بعض المجموعات التي امتلكت القوَّة، ولم تخضع بعد لسيطرة الدَّولة الليبيَّة فهؤلاء يقولون: **من أنتم؟** يقولونها لكلِّ من يقول لهم كفّوا أيديكم عن الوطن.

إنَّ الذين يقولون للنَّاس من أنتم؟ يرون أنفسهم مختلفين عن غيرهم من النَّاس، بل يرون أنفسهم متميِّزين عنهم ومتفوِّقون، فالمليشيات المتطرّفة عن سيادة الدَّولة عندما يقال لأعضائها عودوا إلى أماكنكم، يقولون لكلِّ قائل لهم: من أنت حتى تقول لنا: عودوا إلى أماكنكم؟ ثمَّ من بعدها سيجد أخاك نفسه مكرهًا لا بطلًا.

ومن ثمَّ فالذين يقولون للآخرين من بني الوطن: من أنتم؟ في حقيقة الأمر بهذا الأسلوب سيجدون أنفسهم قادمين على فقدان الوطن بكامله، سواء أكانوا يدرون أم أنَّهم لا يدرون؟ فهم بهذا الأسلوب لا يزيدون عن كونهم متمسِّكين بسلطة أو حكم في مقابل خسارة الوطن؛ ومثل هؤلاء هم من يقدِّمون مصالحهم الشَّخصانيَّة على حساب المصالح العامَّة وطنيًا.

ومع أنَّ مفهوم العزل السِّياسي لا يكون إلَّا قرارًا مسبقًا حيطة وحذرًا، فإنَّه في ليبيا جاء لاحقًا، ومع أنَّ البعض قال: إنَّ الألمان والأمريكان هم أوَّل من أصدر هذا الحكم فإنَّ هذه الأقاويل لا حُجَّة تسندها؛ ذلك لأنَّ المصريين هم أوَّل من سَنَّه قانونًا تحت مسمى (الحرمان السّياسي) أيَّام ثورة

يوليو 1952م؛ ولذلك فإنَّ قانون العزل السِّياسي منشؤه عربيٌّ، ولا علاقة له بألمانيا، ولا أمريكا كما يكتب بعض الكتاب، فألمانيا بعد وحدتها جعلت من العدالة خير حكمًا بين من ارتكب جناية ومَن يُتَّهم بها اتهامًا؛ ومن هنا لم يكن العزل السِّياسي قانونًا مُسبقًا لعزل من سيتولى منصبًا سياسيًّا في ألمانيا؛ بل الألمان والأمريكان يعدون العزل السِّياسي بالطَّريقة العربيَّة مخالفًا لحقوق الإنسان، وإذا ما تمت إجازته سيكون من ينطبق عليهم من المواطنين وكأنَّهم مواطنون من الدَّرجة الثَّانية.

والألمان على وجه الخصوص بعد قيام الوحدة الألمانيَّة مَكَّنوا بعض المتعاونين مع الاستخبارات الشَّرقيَّة من مناصب الدَّولة الاتحاديَّة ومنهم:

. Manfred Stoph الذي أصبح حاكمًا لولاية (Brandenburg) خلال الفترة 1990م. 2002.

. Gunther Krause الذي أصبح وزيرًا للمواصلات في الحكومة الاتحاديَّة 1990م.

وعليه فإنَّ العزل السِّياسي يصبح شرعيًّا وقانونيًّا بعد ارتكاب ما يخالف الشَّريعة ويخالف القانون، أي: بعد أن تُسنّ قوانين شرعيَّة، وهي التي من بعدها يصبح المخالف ملاحقًا دون مظالم.

ولأنَّ ثقافة العزل السِّياسي جاءت من تلك العصور التي ساد فيها من ساد على حساب سيادة الشُّعوب، فَلِمَ لا يكون من الأولى أن نعزلها

من عقولنا وعقول الآخرين، ومن بعد عزلها وإسقاطها من العقول ينبغي أن نحدّد مفاهيم جديدة؛ حيث لا إقصاء ولا تغييب ولا تعذيب ولا تهميش؛ لتكون من بعدها مفاهيم واضحة وجديدة تدعو إلى ممارسة الحرّيَّة بجميع أساليب الدِّيمقراطيّة المتنوِّعة، وتدعو إلى التآخي والتآزر، والعفو والصَّفح من أجل وحدة الوطن وإحداث النُّقلة لمستقبل فيه الأمل يتجدّد؛ ومن هنا فالجميع في حاجة لأن يعزل من فكره وعقله ثقافة الغالب والمغلوب، والقاهر والمقهور، والظَّالم والمظلوم؛ وذلك من أجل أن تجد ثقافة بناء الإنسان مكانًا لها لتحلّ فيه، وبهذا المفهوم يمكن القول:

إنَّ كلِّ من يثبت عليه ارتكاب فعلٍ مخلٍّ بالشَّرف، والقيم الحميدة، والفضائل الخيِّرة، هو بحقّ ينبغي أن يحول بينه وبين تولي أيِّ مسئوليَّة وطنيَّة؛ ولهذا فمفهوم الحول السِّياسي هو مفهوم ينطبق دلالة ومعنى على أولئك الذين أفسدوا وظلموا وسرقوا وقتلوا؛ ولذا فالحول السِّياسي هو فعل الحيلولة بين البعض وما يمكن أن يتمكّنوا من بلوغه من قِبل البعض وهم الذين لا يعلمون ولا يعرفون حقيقة خلفيّتهم ومفاسدهم السِّياسية أو الأخلاقيَّة أو التَّاريخيَّة، أو أنَّهم يعلمون ويودّون غضّ النَّظر لأيَّة علّة؛ فيمكّنونهم من تولّي مناصب قياديَّة من خلالها يتمكّنون من عرقلة بلوغ المستهدفات المأمولة من قِبل الشَّعوب.

وعليه فالحول السِّياسي هو إظهار مجموعة من الموانع التي تعيق نهج شخص ظالم، أو فاسد، أو مجرم، ولأنَّ مثل هذا النهج يؤدِّي بضرر

الآخرين، يتمّ الحول السِّياسي بين أولئك الذين لا تنطبق عليهم معايير التمكين من حمل المسئوليَّة العامَّة، ومن يحاول أن يمكِّنهم من حملها.

وعليه: فإنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة وطنيًّا لا تُقرُّ العزل السِّياسي إلَّا لمن تعزله صناديق الانتخابات، أو يُشكِّل خطرًا على سيادة الشَّعب الليبي وهويَّته الوطنيَّة الرَّاسخة في عرفه، ودينه، وقيمه الخيرة، وفضائله الحميدة.

ومن هنا ينبغي ألَّا نغفل عن أهميَّة ما قيل مسبقًا (الا تكون هذه العلاقات وما يماثلها وينطبق معها قيمًا لبناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة الرَّفيعة؟ ألا تكون تلك القيم لو كانت مستمرَّة معنا لكنَّا خير أمَّة أخرجت للنَّاس؟

. نحنُ أم أنتم: نحن أم أنتم خيارٌ بين خيارينِ اثنين، ولا يكون أحدهما إلَّا على حِساب الآخر، فإنْ صعدنا نحن ونهضنا، فليس لكم أنتم إلَّا السُّفليَّة والدّونيَّة، وإن صعدّتم أنتم نحن نعرف أنَّه لا مستقبل لنا معكم إلَّا الدُّونيَّة والسُّفليَّة.

إنَّه المنطق الإقصائي الذي يدفع إلى التطرُّف؛ ولذا فدول الغرب بمنطقهم (نحن أم أنتم) يرسمون الخطط والسِّياسات الممكِّنة من حفظ أمن أوطانهم، حتى وإن كان على حساب أمن الآخرين؛ ومن هنا فهم لا يقبلون بتنظيم القاعدة أينما كان، ولا يقبلون بالهجرة المفتوحة تجاه أراضيهم إلَّا انتقاء، ومن ثمَّ فهم سيقبلون بدفع الثَّمن مع أنَّه مكلف، ولأنَّهم يعرفون أنَّ الثَّمن مكلف فهم دائمًا يخضعون سياساتهم إلى التقييم والتقويم بعد

مراجعات موضوعيَّة؛ ولهذا فهم يغيِّرون خططهم وسياساتهم دون أن يتغيَّروا عن (نحن أم أنتم) وهنا تكمن العلّة.

وفي دائرة المتوقَّع دول الغرب غير متحمِّسة لقيام الدَّولة النَّاجحة في دول ما يسمى بالرَّبيع العربي، وكذلك الدِّول التي على غرارها كما هو حال الصُّومال والعراق وأفغانستان؛ فدول الغرب بما فيها الولايات المتحدة الأمريكيَّة ترى أنَّ هذه الدِّول تشكِّل أفضل أرضيَّة لامتصاص غضب الإسلاميين بمختلف ألوان طيفهم، ودون تفريق؛ ولذا فالغرب يرى وجوب تغيير اتجاهات المعركة التي يتصدَّرها الإسلاميّون مع الغرب؛ لتدور رحاها على أراضي العرب والمسلمين (اقتتال داخلي مع الذَّات وليس مع الآخر)؛ ولذلك فساسة الغرب لن يكونوا محفِّزين ولا دافعين إلى تأسيس جيش وطني وقوي في هذه البلدان، وفوق ذلك يأملون أن ينكسر الجيش المصري، ومع أنَّهم عبر التَّاريخ عملوا ما في وسعهم تجاه الجيش المصري، فإنَّ الجيش المصري كان واعيًا بما يحاك من مؤامرات ضدّ مصر والجيش المصري؛ ولذا ثار الجيش المصري مع الشَّعب حتى لا يسقط الوطن وتنكسر السِّيادة؛ ذلك لأنَّه وجد نفسه بين خيارين لا ثالث لهما، إمَّا القبول بفقدان نظام الحكم المنتخب، وإمَّا القبول بفقدان الوطن بأكمله؛ فاختار الوطن عن غير مقارنة.

ومع أنَّ الغرب قد قَبل بحكم الإخوان المسلمين في مصر فإنَّه قَبِل ذلك لا لشيء إلّا ليثبت فشلهم، وبخاصَّة بعد أن تأكّد للغرب شهيَّة

الإخوان المسلمين تجاه المواجهات مع الجيش، والشُّرطة، والقضاة، والإعلاميين، ومؤسّسة الأزهر، والكنيسة، وبقيَّة المكوِّنات الشَّعبيَّة غير المنتمية لتنظيم الإخوان المسلمين، وهنا كمنت العلّة؛ فكيف لمن يريد أن يحكم ويأمن حكمه أن يفتح معاركه في وقت واحد مع مؤسّسة الجيش الوطني، والشُّرطة، والقضاة، والأزهر، والكنيسة، والإعلاميين، والشَّعب؟ إنّه الانتحار الذي حفظ مصر من أن تصبح دولة منتحرة.

أمَّا الأمر في ليبيا فإنَّ الغرب ليس بمستعجلٍ على حسم الصِّراع فيها، ولن يستعجل إلَّا إذا تكسَّر السِّلاح الليبي بأيدي الليبيين وعلى رؤوسهم، وهنا تكمن العلَّة من وراء (نحن أم أنتم).

ولأنَّ ليبيا أصبحت بلا جيش وطني، ولا شُرطة وطنيَّة، ولا مؤسَّسات فاعلة، فالشَّعب الليبي إن لم ينتبه لخطورة هذه العلل على وحدة الوطن وسلامة أمنه وأراضيه وهويَّته وسيادته؛ فستكون هي العلامات الدَّالة على ظهور الدَّولة المنتحرة التي لا تكون إلَّا نتيجة لذلك الاشتراط (نحن أم أنتم).

وعليه فإنَّ مفهوم (نحن أم أنتم) له مساحة تضيق وتتَّسع؛ فإن ضاقت كان الخلاف داخلي، وإن اتسعت أصبح الخلاف بين الدَّاخل والخارج. فالذين لا يرون الثَّورة إلَّا مستمرّة، لا يرون لمن لم يكن ثائرًا أهميَّة ولا تقدير ولا مساحة للمشاركة، ولهذا سيظل أمر (نحن أم أنتم) قيدًا على ممارسة

الحريَّة المرسِّخة للسِّيادة والهويَّة الوطنيَّة حتى ينقضي نحبها بانتخابات مستمدَّة قوانينها من دستور وطني.

الشَّخصيَّةُ الليبيَّةُ

بين ثَالوث التوصيف وخُماسي التحليل

الشَّخصيَّة الليبيَّة مرَّت بعصورٍ وعقودٍ مؤلمة سادت الاحتلالات فيها والحروب أرض الوطن، وسادت فيها المجاعات فقرًا؛ فتلك الصِّدامات المؤلمة بمواجعها أنتجت عصبيَّات المغالبة والقهر وقبول الموت غنيمةً أو استشهادًا؛ حتى أصبحت متوارثة والأجيال تتناقلها من جيلٍ إلى جيلٍ، مما جعل العقول التي بيدها الحكم والمستولية على السُّلطة والرَّاسمة للسِّياسات لم تتحرَّر من تلك الموروثات المؤلمة، وكأنَّ تلك العصور لم تَفن ولن تُمسح من الذَّكرة.

ومن هنا حافظ النِّظام الملكي منذ 24 من ديسمبر 1951م حتّى 1 سبتمبر 1969م على القبليَّة والجهويَّة كمراكز قوَّة داعمة للنِّظام الملكي، ومع أنَّ ذلك النِّظام لم يسد نظامه سوى ثمانية عشر 18 عامًا إلَّا وهي في مقدِّمات حواضنه الاجتماعيَّة؛ فإنَّها كانت عبئًا ثقيلًا على قيام الدَّولة الوطنيَّة التي تسود فيها المؤسَّسات والنِّظام الدَّستوري وسيادة المواطن سواء أكان من البادية أم من المدينة والحاضرة.

وبمراجعة تلك المحطَّة التي بقيت ثمانية عشر 18 عامًا نلاحظ أنَّ الدَّولة الليبيَّة كانت بين ثلاثة مراكز حضريَّة (سبها وطرابلس وبنغازي) وبين بقيَّة المراكز التي كانت مجتمعاتها الحضرية قرويَّة وريفيَّة وبدوية، وهؤلاء لم يتم النُّهوض بهم معيشةً وثقافةً وسياسةً وتعليمًا بغاية بناء الدَّولة وسيادة

شعبها؛ ومع أنَّ النِّظام الملكي اتخذ لنظامه الحواضن الاجتماعيَّة القبليَّة راعية له؛ فإنَّه لم يرمِ بنظامه تحت رحمة البدونه والقبليَّة والأريفيَّة، بل اتخذ من القواعد الأجنبيَّة خيرُ حامٍ لنظامه ولدولته ومؤسَّساتها؛ ولهذا كانت القبيلة والجهويَّة باقية على حساب قيام الدَّولة الوطنيَّة؛ وذلك لأنَّه لم تتم عمليَّة تفكيك عروشها وكياناتها العشائريَّة، ومن هنا كانت الدَّولة عنوانَ وطن، والوطن لم يكن فيها راسخًا في الذّاكرة.

وهكذا جاء التغيير المسلّح من 1 سبتمبر 1969م إلى 17 فبراير 2011م حاكمًا للبلاد وعلى حساب ذلك النِّظام الذي لم يترك من ورائه ذاكرة للدَّولة التي تنصهر فيها الشَّخصيَّة الليبيَّة وعيًا سياسيًا، ومن هنا أصبحت السُّلطة التي كانت بيد الملك بأيدي المنقلبين الذين لم يتأخروا عن الانقلابات والاطاحة برؤوس بعضهم بعضًا، حتى النِّهاية التي لم تُبقِ مِن تلك الرُّؤوس إلَّا رأسًا واحدًا (قائد سبتمبر) الذي من بعدهم انفرد بمقاليد السُّلطة، التي صَنع لها أدوات يُمكن له استخدامها كيفما يشاء، ومتى ما يشاء.

فهذه المحطَّة السبتمبريَّة التي بقيت على قيد الحياة السِّياسيَّة اثنتين وأربعين 42 عامًا؛ بقيت على قوَّة الشّوكة القبليَّة وتحالفاتها على حساب قوَّة الدَّولة الوطنيَّة وسيادة شعبها؛ ومن هنا تبدونة المدينة التي كانت حاضرة للثَّقافة والتمدّن والتحضُّر.

فتلك المدينة التي كان للمسرح فيها بهاء، وللسينما فيها بهاء، ولكلمات الأغنية الوطنيَّة روعة وبهاء، أصبحت وكأنَّها لم تكن، حتى أصبح المسرح بلا خشبة مسرح، والسِّينما بلا شاشات عرض، وكلمات الأغاني وتلاحينها بدوية وكأنَّ الدَّولة الليبيَّة لونٌ واحدٌ ولحنٌ واحدٌ ووعيٌ واحدٌ، أو وكأنَّها المرعى الذي ترتع فيه المواشي وهي في مرامي الذِّئاب.

ومع أنَّ العاصمة بيت الجميع فإنَّ أهلها في ذلك الزَّمن تعرَّضوا إلى ضغوطٍ من تلك الثَّقافة المتبدونة، والتي من بعد وقت ركبها الشَّباب المتمدّن ضرورة؛ وذلك بغاية تجنّب المزيد من الاستفزازات، أي بدل أن يكون للمدنيَّة أثرها الثَّقافي على البادية كان الأمر مخالفًا للقاعدة؛ حيث تبدون أهل المدن فحلّ الاستثناء محل القاعدة.

ومن هنا أصبح ارتداء الزَّيّ المتبدون غالبًا على مظاهر أهل المدن؛ فتلك البدلة الرَّسميَّة الجميلة والحذاء الملمَّع، وتلك الفرَّاشيَّة الجذَّابة، وتلك البدلة الطّرابلسيَّة والبنغازيَّة لم تعد هي الغالبة والظَّاهرة في شوارع المدينتين وأزقتهما إلَّا في المناسبات أو يوم الجمعة، ومع ذلك فلكل قاعدة شاذٌّ عنها.

وعليه فإنَّ بقاء الدَّولة الليبيَّة اثنتان وأربعون 42 عامًا تحت سيادة العصبيَّة والبدونة والاستغلاب والاستغنام كان له الأثر السَّلبي على حساب قيام الدَّولة النَّاهضة علميًّا وحضاريًّا ومؤسَّساتيًا؛ ولهذا بقيت الدَّولة الليبيَّة على ما هي عليه من عصبيَّات اجتماعيَّة، ولم تبقَ على ما يجب أن تكون

عليه دولة وطنيَّة؛ ولذا فإنَّ عقل القبيلة هو الذي كان يرسم سياسة الدَّولة، حتى أصبح الشَّأن الليبي يدار ولا فرق بين السِّياسة السَّائدة على مستوى القبيلة، والسِّياسة السَّائدة على مستوى الدَّولة؛ ذلك لأنَّ العقل المسيّر للأمر لم يتغيّر قيد أنملة عن الحالة التي هو عليها؛ فنصَّب الشَّيخ نفسه على الدَّولة شيخًا ولا شيخ معه، ونَصَبَ خيمته لإدارة الدَّولة؛ فساد الفساد، وكثر الشَّكّ في أفراد الشَّعب ممّا استوجب الإكثار من الأجهزة السرّيَّة والعلنيَّة المتخصِّصة في التنصُّت على مرابيع وغرف الضِّيافة، والأخرى المتخصِّصة في التنصُّت على غرف النَّوم، والعصريَّة التي تواكب حركة التغيُّر في شبكات الإنترنت.

ولسائل أن يسأل:

مِنْ أجل من كلِّ هذا؟

هل من أجل شيخ القبيلة الذي جعل من نفسه ملك الملوك، وقائد القيادة الإسلاميَّة، والقائد الأممي، أم إنَّه كان من أجل أفراد القبيلة؟ أم كان من أجل الشَّعب؟

. شيخ القبيلة على مستوى الدَّولة يقول: كلّ ذلك من أجل الشَّعب.

. والشَّعب الذي وصفه شيخه بالحقارة عندما خاطبه: (تحيا دولة الحقراء) يقول: كلّ ذلك من أجل شيخ قبيلتنا.

ولكن في عصر التقدُّم العلمي بدأ الوعي السِّياسي يسري بين النَّاس، وبدأت دائرة المعارف تتّسع حتى تمكّن الليبي من التفكير في المتوقَّع وغير المتوقَّع، وبدأت النشرات الدَّوليَّة تكشف كلّ حِساب، وبدأت الاتصالات دوائر متداخلة ومتواصلة، وانكشفت الأسرار التي كانت محظورة على أفراد قبيلتنا (ليبيا)، وبدأت التساؤلات:

. من أنت؟

. من تكون؟

. من أين لك هذا؟

. لماذا الزَّج بالمواطنين في السُّجون؟

. لماذا العمل على توريث الدَّولة للأبناء وكأنَّها مزرعة خاصَّة؟

. لماذا الدَّولة بلا دستور؟

. كم مجموع دخلنا الوطني، وما هي أوجه التصرُّف؟ ووفق أيَّة قاعدة تشريعيَّة، أو دستوريَّة، أو حتى قانونيَّة يتم التصرُّف فيه؟

. لماذا لا نكون نحن معًا نقرّر وننفّذ، كلٌّ وفق صلاحيَّاته واختصاصاته وحقوقه وواجباته ومسئوليَّاته المقنّنة؟

. لماذا لا يكون للوطن شعار يعكس تلك الأخلاق والمبادئ المستمدَّة من القيم الحميدة والفضائل الخيّرة؟

ويجيب شيخ القبيلة:

الخيمة ... ثمّ الخيمة ... ثمّ الخيمة ... ثمّ من بعدها على الرَّأس توضع العمامة؛ ولهذا بُنيت الخيمة في قلب العاصمة، ووضعت العمامة على الرّأس؛ فكانت الخيمة مكانًا لإنتاج الأغاني على من اتخذها شعارًا؛ ومكانًا لاستقبال الزَّائرين والزَّائرات، ولا اعتراض على الخيمة أو العمامة، كونهما الشِّعارين الرَّئيسين المعتمدين. ومع ذلك لقد أزداد الخوف في مقابل ازدياد دائرة الانفتاح، خوف أفراد القبيلة من المحاسبة، وخوف الشَّيخ من السُّقوط، وخوف الأجهزة الأمنيَّة من المظاليم، وبدأ الاطمئنان بأنَّ المنطق سيسود على بساط التحكيم، وأنَّ الحُجَّة الحقّ سيؤخذ بها.

تكوَّنت العلاقات العابرة للحدود، من خلال التمكّن من الاتصال بالآخر عبر شبكات الاتصال المتطوِّرة، وتمكّن الجميع من معرفة الحقائق التي كانت مخفيَّة عن أفراد القبيلة، وتحسَّنت العقول، وتحسَّن المستوى الثَّقافي، وأصبح الحديث ظاهرًا بعد أن كان حبيسًا في الصّدور، ودائرة الهوامش تتَّسع بعد أن كان المرور من بوتقة جبل الصَّمت الذي كان سببًا في تكوين التنظيمات السرّيَّة، التي اضطرت لأن تُظهر مالا تبطن؛ فتؤيّد النِّظام وحكومته المحكومة بعقلية شيخ القبيلة على كفَّة الميزان، وتعارضها على كفّته الأخرى بجميع أشكال وألوان وأساليب المعارضة وفقًا لدائرة المتوقَّع وغير المتوقَّع.

أصبح الجميع على شبكة الإنترنت إخوة متحابّين في تبادل المعلومات، وفي رسم سياسة المستقبل والعمل على صناعته، وأصبحت المسافات تطوى في الزَّمن القياسي، والقرية لا تختلف عن المدينة في شيء، والمعلومات تبث للجميع على شبكة الأحاسيس والمشاعر وكأنَّها من ذاكرة الأحلام؛ فعرف الرِّجال أنَّ تفرُّد الشَّيخ بالقرار وتنفيذه من الحكومة المحكومة بأوامره لن يدوم، وعرفت المرأة أنَّها على الطَّريق الذي يمكِّنها من المشاركة باتزان والتحدِّي بلا تردّد.

واقع يسابق الخيال حتى أنَّ البعض أصبح يعاني من الدَّوران نتيجة عدم مواكبته حركة التغيُّر التي طُويت فيها المسافات، وكأنَّ الجميع يجلسون على الدَّائرة القطبيَّة التي تجعلهم ينظرون إلى الليل والنَّهار وهم في الوقت ذاته.

الجامعات المفتوحة في القرية الصَّغيرة تَلغي من شروط قبولها إثبات الهويَّة التي تميّز بين شخص وآخر، أو بين شعب وشعب. التلاميذ أمام الشَّاشات يتلقَّون العلم، وهم في قُراهم، ومدنهم من الأستاذ الذي تبعده عنهم المسافات، وتقرّبه شبكة المعلومات (الإنترنت) وشبكات الاتصال المتطوِّرة.

لقد انتهى عصر الشَّيخ، وعكازه الذي يرسم به على الرَّمل ما يشاء عندما يخطّط لسياسة الدَّولة، وهو العكَّاز الذي يوكز به أنوف من لا يأتون على مزاجه، وجاء عصر العلائق المفتوحة، والاتصالات الخالية من

الشُّكوك، وعمَّت فكرة التحكيم بالمنطق بغضِّ النَّظر عمَّن تكون أطراف الحوار، المهم أن يحدث التوازن ويسود العدل الذي تتساوى به كفتا الميزان عدلًا.

لقد عبث شيخ الدّولة بنظرة شيخ القبيلة الذي لا تزيد نظرته عن حدود المرعى الذي ترعى فيه ماشيته، وهكذا بالتّمام كان شيخ دولتنا لا ينظر إلى قضايا الشُّعوب السِّياسية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة إلَّا بمنظور شيخ القبيلة الذي تجاوزه العصر؛ ومن هنا كانت سياسات حاضرنا ترسم بعقول الأموات.

ولذلك كان شيخ قبيلتنا ينظر إلى الماضي مصدرًا للدِّفء؛ فيحنّ إليه وكأنَّه سيأتي مرَّة ثانية؛ ومن ثمَّ فلم يستشعر أهميَّة المستقبل، ممّا جعله يلوك التَّاريخ الماضي كما تلوك الفرس اللجام.

ولأنَّه على هذه الصّورة؛ فليس له بدّ إلَّا أن يُكثر من أجهزة الأمن السِّرّي لتتجسّس على الليبيين الذين يأملون مستقبلًا أفضل وأجود، ولأنَّهم كذلك فأكثر لهم من الأجهزة ونوَّع؛ وفقًا لفلسفته الأمنيَّة المؤسّسة على الشّك في الجميع إلى أن يُثبت الجميع غير ذلك.

ولكن عندما يشكّ النِّظام وأجهزته في الشَّعب، ففي من يا ترى ستكون الثِّقة؟ وعندما تصبح مهمَّة النِّظام الشّك في الشَّعب؛ فهل يَعتقد النِّظام أنَّ الشَّعب سيغرس الثِّقةَ فيه؟ فإنَّه لو يعلم لعلم أنَّ كلمة الشَّعب ستكون الفيصل عندما يحين وقتها في الزَّمن غير المتوقَّع.

ولأنَّ من طبائع البشر لا يحبُّون أن ينظر إليهم على أنَّهم مصدر شكّ أو ظن؛ لذا فإنْ شعر منهم من شعر بذلك فليس له بدٌّ إلّا أن يبادل من يشكّ فيه ذات المشاعر شكًّا وظنًّا؛ ولذا فأجهزة الأمن السِرّي تجد الميادين الواسعة لممارسة نشاطاتها التي لا تخرج عن الأوامر الصَّادرة إليها ضد المواطنين المشكوك فيهم؛ حتى يثبتوا غير ذلك طاعة وولاءً.

وعليه:

فمن أجل من تؤسّس أجهزت الأمن السرّي؟ هل تؤسّس من أجل الذين يميّزون بين تحية العلم (الرَّاية) وبين تحية الحكومة؟ أم أنَّها تؤسّس للذين لا يميّزون بين تحيّة العلم وتحيّة الحكومة؟

في كلتا الحالتين هي أجهزة أمن سرّي تُدار بعقل رأس النِّظام؛ فمن يرضى عنه رأس النِّظام ينام هانئًا، ومن لا يرضى عنه سيكون ميدانًا واسعًا لممارسة مناشطها السرّيَّة. ولأنَّها تعمل وفقًا لسياسات رأس النِّظام؛ فلا بدّ لها من أن تُظهر إخلاصها له على حساب أنا وأنت، وكلّما زاد نشاطها واتّسعت دائرته كان ذلك مؤشِّرًا على قلق الحكومة واضطرابها.

وعليه:

فالفرق كبير بين عقل شيخ القبيلة الذي يرسم سياساته بعقول الأموات التي جعلت منه متعصّبًا لنفسه، وقبيلته على حِساب الاخرين من بني الوطن، وبين ذلك الإنسان المتطلّع لصناعة المستقبل الأفضل، دون أن

يتردّد عن قول الحقِّ وفعلهِ، وهو الذي تُبنى قيمه على المنطق وبكلِّ موضوعيَّة، منطقه نعم إنَّك أخي، ونعم إنَّك على خطأ عندما تكون حقيقة الأمر كذلك، وبهذه النَّظرة الاستيعابيَّة المتطلّعة لِما هو أفيد وأهمّ، لم يكن لنظام شيخ القبيلة ولا حتى لعكازه الذي وكز به أنوف المعارضين مكانة[29].

ومع أنَّ صفحات ذلك النِّظام قد طويت منذ 17 فبراير 2011م؛ فإنَّ أساليبه ما زالت باقية وكأنَّ شيخنا لم يمت بعد؛ فقد رئينا إقصاءً وتهميشًا وعزلًا سياسيًا، ورأينا أعمالًا من العدوانيَّة بين البعض والبعض حتى ظنّنا أنَّنا نحن الليبيون لم نعد نحن. ومع ذلك فلا استغراب؛ إذ كل شيء في دائرة الممكن ممكنًا، سواء أكان متوقّعًا أم غير متوقّعٍ.

ومع أنَّ علم الوراثة من العلوم المتصدِّرة للعلوم الطبيعيَّة فإنَّ الحكَّام الليبيين والمتحكِّمين في شئونهم وكأنَّ الوراثة قد تجذّرت في أساليبهم وسياساتهم وطرائقهم؛ فورث بعضهم بعضًا شدّة وانتقامًا؛ فإذا بالسّجون تسود بسجَّانيها، وإذا بلغة المغالبة ومدرعاتها المسلَّحة بين الليبيين تزداد انتشارًا.

ومع أنَّ الذي حكم الدَّولة الليبيَّة مدة اثنتين وأربعين 42 عامًا زمنه قد ولّى؛ فإنَّ أساليبه وطرائقه لم تختفِ بعد ولم تتغيّر (السّجن هو السّجن،

[29] عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي، المجموعة الدوليَّة للنشر والتوزيع، القاهرة: 2013م، ص 29 – 35.

والسَّجَّان هو السَّجَّان، والسِّياط هي السِّياط، وكتائب الأنياب هي الكتائب) إلَّا أمراء المقابر الجماعيَّة ازديادًا فإنَّهم لم يُحْصوْ، ولم تحص المقابرُ.

ومع ذلك هناك فارقٌ لا يُخفى بين الليبيين: ففي تلك الأعوام الاثنتين والأربعين لا أحد يستشعر الحريَّة ليتحدَّث في السِّياسة كيف يشاء، أو أنْ ينتقد الحاكم كما يشاء؛ أمَّا بعد فبراير 2011م فالكل يتحدَّث وينتقد بحريَّة واسعة، وحتى يسخر من بعض الأساليب التي يتم اللعب بها تحت مظلَّة الشَّعبويَّة السَّاخرة.

ومع أنَّ معظم الليبيين لا يثقون إلَّا في الدَّولة الوطنيَّة المدنيَّة فإنَّ البعض إذا تولى أمر حُكمٍ فلا يفكِّر إلَّا في قمع من تسوّل له نفسه أذا تظاهر أو اعترض على الأخطاء أو الجرائم أو السِّياسات المنحدرة سُفليَّة ودونيَّةً، فهذه الأسباب علّة، لا تكون إلَّا على حساب قيام الدَّولة الوطنيَّة هويَّةً وسيادةً.

وعليه: فإنَّ كل من استولى على السُّلطة استلاءً ليس له إلَّا العمل على خَلق التأزُّمات وتوليد التأزُّم منها، سواء أكانت التأزُّمات المختلقة داخليَّة أم خارجيَّة؛ وذلك بغاية إلهاء المواطنين وشد انتباههم إلى ما يفتعله الحاكم من مفتعلات ومشاكل وتأزُّمات[30].

[30] المنصف وناس، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد. الدار المتوسطية للنشر، تونس: 2017، ص 361.

ثَالوثُ التوصيف:

مع أنَّ مفهوم الثَّالوث قد ارتبط بالمسيحيَّة اعتقادًا؛ فإنَّ بعض البُحَّاث قد استخدامه من وجهة نظرٍ أخرى متغيّرًا من متغيراتِ البحث تحليلًا وتفسيرًا كما فعل الدّكتور المنصف ونَّاس عند تناوله لدراسة الشَّخصيَّة الليبيَّة؛ إذ ارتأى عالم الاجتماعي التونسي المنصف ونَّاس رحمه الله أنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة متقوقعة في ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة.

ومع أنَّ ما تناوله بحثًا وكأنَّه الأمر الواقع؛ فإنَّ تلك الفرضيَّة التي أنتجت له عنوانًا: (ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة) لم تؤسّس على متغيّرات ذات معياريَّةٍ منسجمة؛ ذلك أنَّ معياريَّة القبيلة لا تكون قابلة للقياس مقارنةً إلَّا مع منظومتها البنائيَّة اجتماعيًّا وهي: (القبيلة، العشيرة، الشَّعب، الأمَّة)؛ ومن هنا فقد انكسرت أحد أضلع المثلث الذي أطلق عيه اسم الثَّالوث، ولم يبق إلَّا الضّلعين (الغنيمة، والغلبة) وهما الآخران لا وجود لوحدة التماثل المعياري بينهما؛ إذ إنَّ (الغنيمة) لا تُنْسج إلَّا مع نسيجها الاتساقي معياريًّا، وهي: (الغنيمة، والسَّلب، والفيء)، وهكذا فإنَّ قيمة (المغالبة) وهي الضِّلع الثَّالث من المثلث الذي استخدمه الدّكتور ونَّاس لا تنسجم قيمةً إلَّا مع ما يماثلها: (المغالبة، والقهر، والإكراه). أمَّا منظومة القيم المناطقيَّة فهي ذات علاقات مكانيَّة مثل: (الرِّيف، والقرية، والمدينة، والحاضرة)، وفي المقابل تأتي العلائق المتشابهة في وحدة الانتساب الاجتماعي والسكني، مثل: (بدوي، ريفي، قروي، مدني، حضري).

ومع أنَّ عالم الاجتماع المنصف ونَّاس كان متفاجئًا مما شاهده ولاحظه من تأزُّمات بين تلك المليشيات المسلّحة ورؤوسها ورؤوس المشهد السِّياسي الليبي من خلال ملاحظاته للكيفيَّة التي يدار بها الصِّراع البيني الذي أنتج ذاكرة دامية وتأريخًا مأزومًا؛ فإنَّ ما سبق أن بيَّناه وتم عرضه كان هو المرجّح لأفاعيل أولئك الشُّخوص وسياساتهم، كونهم المعتلين منصَّات الحكم والمستولين على مقاليد القوَّة التي سخَّروها عصبيَّة مليشياويَّة فاستعلوا بها على حساب رفعة الدَّولة واستعلاء مواطنيها والوطن.

ولأنَّ العقل القبلي عندما يصبح رأس دولة لن يرسم سياساتها إلَّا قبليَّةً؛ فإنَّه لا استغراب أن يكون شيخها لا يفرِّق بين إدارة شئون القبيلة وأفرادها وإدارة شئون الدَّولة ومواطنيها، ولهذا عبر عقودٍ من الزَّمن بقيت ليبيا تدار بعقل شيخ القبيلة الذي لا يرى دروسًا يمكن أن يستفاد منها إلَّا تلك التي دارت في تلك العصور الغابرة بين داحس والغبراء؛ ولهذا فإنَّ تلك المغالبات التي كان يتغنَّى بها بني عبس في عصرهم ما زالت هي الأغاني التي يتغنَّى بها شيخ القبيلة في عصرنا؛ ولذا فتلك الثَّارات التي حرَّمها الله لم يتم مسحها من رؤوس العصبيَّات التي أنتجت لنا عصابات سطو ومليشيات مسلّحة، ولأنَّ الأمر في ليبيا ظل عقودًا لم يتغيّر عن تلك المفاهيم المنتجة للتأزُّمات فلا استغراب أن يدار الصِّراع بتلك الذَّاكرة المأزومة[31].

[31] المنصف ونَّاس، الشخصية الليبية (ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة)، الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2014م، ص 9.

ولأنَّ عالم الاجتماعي التونسي اتخذ مفهوم (الشَّخصيَّة) حقلًا لتجريب فرضيَّته كأداة من أدوات التفسير والفهم؛ فإنَّ مفهوم الشَّخصيَّة التي اتخذها لتفسير ما يجري في ليبيا هي ذات مفهوم فضفاض؛ إذ لا وجود لوحدة الشَّخصيَّة مفهومًا، ومن هنا فلا معياريَّة ثابتة؛ ولهذا نجد أنَّ الشَّخصيَّة السَّاذجة ليست كغيرها من الشّخصيَّات؛ كونها شخصيَّة بسيطة لا ترى الآخرين إلَّا بسطاء وكأنَّ الحياة خالية من التعقيدات والظّنون. وفي المقابل نجد الشَّخصيَّة الاكتئابيَّة مدمّرة لصاحبها من شدَّة الحزن والانكسار؛ وهكذا نجد أنَّ الشَّخصيَّة الرّمزيَّة ذات مركزٍ ومكانة عند النَّاس مع أنَّه لا سلطة فعليَّة لها. وفي المقابل أيضًا نجد أنَّ الشَّخصيَّة المتمرِّدة تعدُّ من الشَّخصيَّات المتحدِّية فتقبل دخول المخاطر التي لا تقبل دخولها الشَّخصيَّة المسالمة.

ولهذا كان على عالم الاجتماع الكريم أن يؤسِّس فرضيَّته على شخصيَّة بعينها: هل هي الشَّخصيَّة المتمرّدة؟ أم الطَّموحة؟ أم المتسلِّطة؟ أم الغافلة؟ أم المنفلتة، أم غيرها من الشّخصيَّات سواء أكانت ذات أنفس مطمئنة أم أنفس هاوية؟ هنا يكون قد حَصَّنَ نفسه بحثًا بالمفهوم المحدّد علميًّا. أو أنَّه اتخذ ذات العنوان وقَبِلَ بالتنوُّع الذي تحتويه مفاهيم الشَّخصيَّة المتعدِّدة بلا استغراب؛ ومن ثمَّ يكون قد أفسح لنفسه فسحة بحثيَّة تقبل بكل المتناقضات التي قد تفاجئه.

ومع ذلك فإنَّ الفرضيَّة الممكِّنة من استقراء أيَّةُ شخصيَّة هي التي لا تغفل عند صياغتها عن المستويات القيميَّة للشَّخصيَّة (أيّ شخصيَّة كانت) فهذه الصِّياغة لو تمَّ الأخذ بها لعرفنا أنَّ للشَّخصيَّة الليبيَّة مستويات قيمية تمتد من (المستوى الأناني إلى الإنسحابي، إلى الذَّاتي، إلى المستوى التطلُّعي، ثمَّ إلى المستوى الموضوعي)؛ ومن هنا يستطيع الباحث أن يتوقَّف عند كل مستوى قيمي، ويستطيع موضوعيًّا أن يستقرأ أو يفسِّر سلوك كل مستوى من المستويات القيميَّة للشَّخصيَّة الليبيَّة؛ وذلك وفقًا لكل مؤثّر أو متغيِّر من متغيِّرات الموضوع البحثي سواء أكان سياسيًّا، أم اجتماعيًّا، أم اقتصاديًّا، أم نفسيًّا، أم أمنيًّا.

ومع أنَّ المؤلِّف جاء لاحقًا ليخصَّ بالدِّراسة الشَّخصيَّة القاعديَّة (الأساسيَّة)؛ فإنَّه قيَّد نفسه بتلك الشَّخصيَّة وكأنَّها هي المعيار لكل شخصيَّة، فتتبَّعها تحليلًا وتفسيرًا وفقًا لخصائصها البارزة التي تتميَّز بها وكأنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة وُلدت وتكوَّنت منذُ ثلاثة وستين 63 عامًا (الفترة التي تمركز البحث عليها)؛ كونه اتخذ الشَّخصيَّة القاعديَّة منطلقًا له بداية من ذلك النظَّام الملكي 24 ديسمبر 1951 إلى ولادة مؤلَّفه الذي نُشر 2014م.

وعليه فإنَّ الشَّخصيَّة القاعديَّة ذات جذور ضاربة في التَّاريخ، وليست نبتة هكذا دون تأصيل معمَّق؛ مع العلم أنَّ العالم الاجتماعي يعرفُ أنَّ البحث في القبيلة والبدونة وشئونهما لا يكون ذا موضوعيَّة إلَّا باتخاذ المنهج التَّاريخي سبيلًا ممكِّنًا من الغوص في أعماق التَّاريخ قرونًا من الأزمن. وفي

المقابل إذا أجزنا قبول دراسة الشَّخصيَّة الليبيَّة خلال فترة من الزَّمن القصير (63) عامًا؛ فذلك ممكنٌ وجيِّدٌ ومهمٌّ، ولكن لا نأتي بالصّفة القاعديَّة التي تستوجب البحث والدِّراسة التي تؤصِّل المعلومة وتجذّرها في العصور الضَّاربة في التَّاريخ.

وكان من الأفضل لعالم الاجتماع المغاربي أن يصوغ تساؤلاته عن الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة وفقًا لمستوياتها القيميَّة التي تستوجب استخدام وسيلة التصنيف القيمي، وعلى الأخص خماسي تحليل القيم؛ فلو كان كذلك لاتفقنا معه بأهميَّة الفترة الزّمنيَّة التي حددَّها لدراسته التي نقتبس منها: "ما يشجعنا على الانحياز علميًّا لمفهوم الشَّخصيَّة القاعديَّة أو الأساسيَّة باعتبارها محصَّلة كل التراكمات التَّاريخيَّة والاجتماعيَّة والإثنيَّة السَّابقة على الرُّغم من أنَّ ذاكرة الأفراد تتعامل مع كل هذه التراكمات تعاملًا انتقائيًّا"[32]. يُفهم من هذا الاقتباس ما يؤكِّد قولنا إنَّ الشَّخصيَّة القاعديَّة تراكماتها تاريخيَّة، أي: إنَّ جذورها القاعديَّة ضاربة في التَّاريخ تراثًا وإثنيَّة؛ ولهذا إذا تتبَّعنا تلك الجذور التَّاريخيَّة لأصبحت فترة الثلاثة والستين 63 عامًا لا تزيد عن كونها قشرة سطحيَّة.

[32] المنصف ونَّاس، الشَّخصيَّة الليبيَّة (القبيلة والغنيمة والغلبة)، الدار المتوسطيَّة للنشر، تونس: 2014م، ص 19.

اتخذ الباحث مفهوم البداوة وكأنَّه المنطلق الأساس لدراسة الشَّخصيَّة القاعديَّة الليبيَّة كونها نظامًا متماسكًا من الأعراف والتقاليد والممارسات التراتبية والتبجيل للمشايخ وفقًا لما تحتكم به مِن عُرفٍ ودينٍ[33].

التَّبدونُ والتَّمدينُ:

التبدونُ كما سَبق تبانه سُلوك أهل المدن الليبيَّة الذين اندمجوا وانصهروا في بوتقة الثَّقافة البدويَّة، وفي المقابل التمدين هو سُلوك أولئك البدو الذين اندمجوا وانصهروا في بوتقة الثَّقافة المدنيَّة الليبيَّة؛ ومن ثمَّ فلا وجود لتلك البادية الليبيَّة التي كانت تقطن الصَّحارى، وتسكن الخيام، ولا استقرار لها، وكذلك بالتمام فلم يعد هناك وجود لتلك المدنيَّة التي كانت غير قادرة على استيعاب قيم البادية وسلوكيَّات أهلها؛ ومن هنا أصبحت الشَّخصيَّة الليبيَّة واحدة الثَّقافة والمظهر والسُّلوك، وأصبح مِن الصَّعب أن تميِّز بين مَن تبدونَ ومَن تمدينَ.

يقول ابن خلدون: "البدو أصل للمدن والحضر، وسابق عليهما؛ لأنَّ أوَّل مطالب الإنسان الضّروريّ، ولا ينتهي إلى الكمال والتّرف إلّا إذا كان الضّروريّ حاصلًا؛ فخشونة البداوة قبل رقّة الحضارة؛ ولهذا نجد التّمدّن غاية للبدويّ، وهكذا شأن القبائل المتبدّية كلّها، والحضريّ لا يتشوّف إلى أحوال البادية إلّا لضَرورة تدعوه إليها[34].

---

[33] المصدر السابق، ص 23.

[34] عبد الرّحمن ابن خلدون، المقدِّمة، الفصل الثالث، ص 93.

ومع أنَّ البدو أصل الحضر، فإنَّ البدونة لا تكون إلَّا سلوكِ بادية، أمَّا التبدون فهو اصطناع السُّلوك البدوي من قِبل من لم يكن من البادية، كما هو حال أهل المدينة طرابلس (العاصمة) في زمن التحريض الزَّاحف عليها بدونةً، بعد 1 من سبتمبر 1969م؛ فأولئك البوادي بعد أن كانوا بعيدين عنها في الدَّواخل والأرياف والقرى أصبحوا مسئولون فيها ورؤوس سُّلطة؛ فأصبحوا يديرون شئون الدَّولة بأهل المدن وبتلك العقليَّة القبليَّة التي تميل إلى الشَّفاهيَّة وكأنَّ القوانين المكتوبة غير ذات أهميَّة. ومع أنَّ تلك الشَّخصيَّة البدويَّة ليست بجاهلة تعليمًا؛ فإنَّها لا ترى التعليم إلَّا لغة مدارس؛ مما جعل الأوامر الإدارية في مؤسَّسات الدَّولة تصدر بعقليَّة الشَّيخ (رأس الدَّولة) وتوجيهاته المتبدونة.

وفي عام 1973م كسَّر الشّيخ القائد أمامهم منظومة القوانين الضَّابطة للتَّسيير الإداري مسئوليَّةً؛ وذلك بغاية أن يُسهِّل لهم كيفيَّة تأدية مهامهم الطَّليقة، فأعلن الثَّورة الإداريَّة والثَّقافيَّة، فعطَّل جميع القوانين المعمول بها في الدَّولة الليبيَّة، والتي من بعدها أصبحت التوجيهات أوامر تنفّد فورًا لمن تصدر له بلا غربلة، ولا اعتراض، ولا مراجعة، ولا تأخير؛ ولهذا سادت كلمة (فورًا) في دواليب الدَّولة الليبيَّة أخذًا بالاستعجال والشَّفاهيَّة بعد التحرّر من القوانين المكتوبة.

وبعد أعوامٍ أصبح للتعليم والخبرة والتجربة والمهنة دورًا ناهضًا في البلاد، وبخاصَّة بعد أن اندمج البوادي في المدينة فبدونوا مظاهرها لهجة

ولباسًا وأسلوبًا وطريقةً، فأصبح أهلها متبدونين وكأنَّ تلك المدينة هادئة المظهر وراقية الذَّوق لم تعد على قيد الحياة، إذ في زمنها لا تجد من يمشي في شوارع المدينة إلَّا وذلك الزّي الرّفيع ورائحة الفُل في شوارعها وأزقتها الجميلة فوَّاحًا.

وعليه لقد انقلبت المفاهيم فأصبح ذلك المدني يقترب من ذلك الرِّيفي والقروي والبدوي وفقًا للحُجَّةِ التي قالها ابن خلدون: (الحضريّ لا يتشوّف إلى أحوال البادية إلّا لضَرورة تدعوه إليها)، وهكذا هي الضَّرورة دعت أهل المدينة حَاجة بعد أن كانوا حُجَّة.

والملاحظ، بعد التغيير الذي حدث في 17 فبراير 2011م أنَّ الأمر في طريقه إلى الانعكاس، أو الانتكاس؛ إذ أصبح أهل تلك القبائل والأرياف يسعون لنيل ود أهل المدينة؛ كونهم المنتصرين في المعركة، ومن هنا يتم الاتفاق مع الدَّكتور المنصف ونَّاس حين ارتأى أنَّ البدوي لا يقبل الميل إلى المغلوب بل يميل إلى الغالب، وهذا مرتكزٌ لمفهوم (الغلبة).

ومع أنَّ في زَمن الدَّولة القبليَّة كانت المرجعيَّة الشَّيخ لوحده (رأس الدَّولة)؛ فإنَّ في زمن الهزة الكبيرة وارتداداتها المتعدِّدة بعد 17 من فبراير 2011مم تعدَّدت المرجعيَّات معها، أي بدل أن كان شيخًا واحدًا أصبح رؤوس الكتائب المسلّحة والمليشيات مشايخ متعدّدين؛ إذ لا وحدة في رأي، حتى وإن قبل منهم من قبل تنسيقيَّة مؤقَّتة، ومقاربة في مثل هذا الشَّأن قال الإمبراطور الرُّوماني كاليجول: الذي تولى السِّيادة على

الإمبراطوريَّة الرّومانيَّة من سنة 37م إلى سنة 41م "كم أتمنى أن يكون للشَّعب الرُّوماني رأسٌ واحد لأطيح به بضربة سيفٍ، فليغضبني الشَّعب الرُّوماني، شرط أن يخشى بأسي"[35]. وفي المقابل يقول هنريك سكوليموفسكي: "يجب أن يتوطد عقد اجتماعي جديد يقوم على التعاون، والتكافل، والتعايش، وعلى إجلال الحياة، وإجلال الجميع لبعضهم بعضًا، وأن يقوم على قيم البيئة الاجتماعيَّة"[36].

ولذا فلا ينبغي أنْ يكون الخلاف على الوطن، بل من أجله ينبغي أن نختلف، ومن هنا علينا أن نميّز بين الخلاف على الوطن؛ والاختلاف في الوطن، فالخلاف على الوطن لا يكون إلَّا من أجله، أمَّا الخلاف في الوطن فلا يكون إلَّا من أجل حقوق تمارس وواجبات تؤدَّى ومسئوليَّات تُحمل؛ ولهذا فالخلاف على الوطن لا يُقرّ ولا يجاز إلّا من أجل الوطن، أمَّا الاختلاف في الوطن؛ فهو المجاز لكلّ مواطن؛ ولذا فمن يمدّ يداه للآخر اعترافًا لا ينبغي أن ينظر إليه وكأنَّه المتسوّلُ، بل ينبغي الاعتراف به حتى وإن كان عبدًا في زمن العبوديَّة. وحتى الذي تجبره الحاجة بقبول العبوديَّة، سيقبل بالعبوديَّة النَّاجحة؛ فمع أنَّها العبوديَّة، إلّا أنَّ الذي يقبل بأن يكون عبدًا، سيكون مخلصًا لاستعباده، لا لشيء، ولكن لينال الاعتراف من

---

[35] المصدر السابق، ص 173.

[36] Henryk Skolimowski; Living philosophy: Eco-philosophy as a Tree of life; Arkana Paperbacks. P 12.

سيده بأنَّه عبد ناجح، وبذلك فإنَّ جميع النَّاس يريدون نيل الاعتراف من الجميع حتى ولو كانوا عبيدًا.

خَصائصُ الشَّخصيَّةِ الليبيَّة:

الخصائصُ جمع خاصيَّة، وهي التي يتم التميُّز بها؛ كونها الملتصقة بمن تتجسَّد فيه صفةً، وخصائص الشَّخصيَّة الليبيَّة هي التي بها تتميَّزُ عن غيرها من خصائص الآخرين.

والشَّخصيَّة الليبيَّة مع أنَّها ذات مفهومٍ لصفةٍ مفردةٍ؛ فإنَّها لم تكن صفة لشخصٍ بعينهِ، بل تحتوي كلّ الليبيين بلا استثناء، ومن هنا يصعب علينا أن نعمّم حُكمًا قاطعًا أنَّ الليبيين كلهم كأوراق السَّحب نسخةً واحدةً لشخصيَّة واحدة؛ ولهذا فليس لنا مِنْ مفهومٍ إلَّا المقاربة.

ومع أنَّ للبدوَنة خصائصها وصفاتها، وللحضرَنة خصائصها وصفاتها، وللمدْيَنة خصائصها وصفاتها، فإنَّ لكل فردٍ منها خصائص وصفات بها يتميَّز عن غيره من بني ريفة وقريته وقبيلته أو بني مدينته وحاضرته.

ومع أنَّنا نبحث وندرس في خصائص كلٍّ منها؛ فإنَّ الليبيين أصبحوا مندمجين من حيث الخصائص والصِّفات؛ إذ لا إمكانيَّة في هذا العصر لإيجاد بدوي في ليبيا بتلك الخصائص التي درسناها في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ولا لإيجاد تلك الخصائص التي كنَّا نقرأها عن القروي، ولا

تلك الخصائص التي كان المدني عليها، بل اندمج الليبيون فانصهروا وتصاهروا طوعًا وكرهًا.

فتلك البادية التي كانت ترحل وتتنقل أينما وُجد الماء والكلاء، أصبحت مستقرَّة، وسُبل العيش مع حداثة العصر قد أصبحت بين أيدي الليبيين وإن قلَّت.

فأولئك البدو الذين زحفوا على المدينة مع حب المغامرة والثَّورة، لم تبقى لهم من خصائص البادية السُّلوكيَّة إلَّا البدونة الذّهنيَّة، ومع أنَّ البدونة في الأذهان قد بقيت، فإنَّ أهلها أصبحوا يعرفون أنَّه لا إمكانيَّة لعودتها، وهكذا لم تبقَ من خاصيَّة التمدُّن السُّلوكي إلَّا المدْيَنة الذّهنيَّة؛ ولذا فأهل تلك المدينة الذين كانوا لا يرون الثَّورة إلَّا خروجًا عن القوانين والنُّظم الحضاريَّة، أصبحوا لا يلتفتون إليها بذات الأهميَّة التي كانت بالنّسبة إليهم ضروريَّة في زمن المدينة القاعديَّة؛ ففي 17 فبراير 2011م كان رجالات الثَّورة جُلَّهم في جلهم أهل مدن غير أنَّها ليست تلك المدن. وفي المقابل أهل البادية –الذين لم يعدّوا بادية كما كانوا– أصبحوا ميَّالين إلى الالتزام بالقوانين.

إذن: لا خصائص ثابتة وكلّ شيء يتبدل ويتغيّر، فأهل المدن الذين كانوا لا يرون الثَّورة إلَّا مُكسِرة للنُّظم والقوانين أصبحوا يعتلونها جوادًا، وفي المقابل أهل الباديَّة الذين كانوا يمتطون جيادها ويركبون بعيرها فقد واطوا عن بعيرهم وافترشوا التَّمدُّين.

وعليه:

فقد أصبحت الخصائص متداخلة ذِهنيَّةً بين المتمدينين والمتبدونين؛ ومن ثمَّ فعلينا أن نقول: إنَّ التَّمديُن قد أصبح خاصيَّة أهل المدن بعد إن اندمجت تلك الثَّقافة البدويَّة وانصهرت في بوتقة المدينة وثقافتها، وعلينا أن نفرِّق بين مفهومي: التمدُّن والتمدين، فالتمدُّن من طبيعة أهل المدن القاعديَّة، أمَّا التمديُّن فيجمع بين الخصائص المندمجة من الالتقاء البدوي والمدني؛ ولهذا فخاصيَّة التمديُّن قد حلَّت محلّ خاصيَّة التبدون التي أخذ بها أهل المدن عندما زحفت البادية وأصبحت الثَّقافة الارتجاليَّة في مؤسَّسات الدَّولة سائدة نحوًا من اثنتين وأربعين عامًا.

ومع ذلك في دائرة الممكن نقول: إنَّ خاصيَّتي: البدونة والمدنيَّة هما من الخصائص القاعدية لكلٍّ من أهل البادية وأهل المدن، أمَّا خاصيَّتي التَمدْيُن والتبدون يمكن أن يتمَّ الادعاء بهما ادعاءً، وذلك بغاية تجنُّب ما يعيق المنفعة والحصول عليها، أو بغاية تجنّب المغالبة وأساليبها؛ وبهذا فهي تُلعب سياسةً تجنُّبًا لألاعيب السَّاسة وسياساتهم.

ولأنَّ التَّمديُن قد أصبح خاصيَّة المندمجين والمدَّعين له؛ فلا شكَّ أنَّه سيكون الدَّاعم الرَّئيس للغة المغالبة وثقافتها، حتى وإن كانت المغالبة تحت مظلَّة القانون.

خَاصيَّةُ المغَالبَةِ:

خاصيَّة المغالبة لا يتَّصف بها إلَّا من يمتك الإرادة والقوَّة مع وافر المقدرة، وإلَّا ستظل خاصيَّة المغالبة ذهنيَّة ساكنة بين الأمنيات والآمال؛ ومن هنا فالمغالبة القبليَّة لا تكون إلَّا مغالبة فزعة وعصبيَّة وفقًا لقاعدة (أنصر أخاك ظالما أو مظلومًا)، فالعقل القبلي يقول: (إذا تقاتل كلبان اللهم أجعل الكب الذي مِن جِهتنا غَالبًا)؛ وفي حالة ما إذا خسِر الكلب الذي من جهتهم فالثَّأر يلاحق كلاب الآخرين حتى وإن لم تكن من الكلاب المشاركة في المعركة.

ولهذا فطبيعة البدوي وفقًا لتلك الشَّخصيَّة القاعديَّة لا تقبل الانتساب إلى المنهزم، فالقبلي لا يناصر إلَّا قويًّا، أو على الأقل يظن أنَّه سينتصر، ذلك لأنَّه يعرف أنَّ من وراء النَّصر (الفوز بالغنيمة) التي تتعاظم من ورائها أعمال السَّلب والنَّهب؛ ومن ثمَّ فعندما تزحف البادية على المدينة وتستولي على السُّلطة، وتصبح المسيِّرة لإدارة الدَّولة، تتجذّر عصبيَّةً (أنا وابن عمِّي على الغريب)، ولا غريب في الدَّولة إلَّا الشَّعب الذي لم ينتمِ إلى تلك القبيلة.

ومع أنَّ الغنيمة قِيمةً في المعارك مجازة؛ فإنَّها لا تُجاز لأحدٍ من أبناء الوطن بأن يَسرق الدّولة، ومع ذلك فالدَّولة الليبيَّة سُرقت رسميًّا مرَّتين:

الأولى: سُرقت في ذلك الزَّمن الذي عُطِّلت فيه جميع القوانين المعمول بها في البلاد، ففسدت الإدارة وسُرقت، وانكسرت منظومة القيم، فأصبح الطَّالب في الجامعة عميدها ورئيسها؛ وأصبح الأساتذة مجرَّد محاضرين

وكأنَّهم الغرباء؛ ولذا فهل يمكن للأساتذة أن يقرّوا سقوط أحد عمدائهم، أو رسوب أحد مرؤوسيهم إذا فشل منهم في الامتحانات من فشل؟! وهكذا أصبح حال المصانع: العمال الأميّون وفقًا لذلك الزَّحف الذي أمر به رأس سبتمبر أصبحوا هم رؤساءٌ للمصانع، أمَّا أولئك المهندسون المهرة، وأولئك الإداريون أصحاب الشَّهادات العليا ليس لهم إلَّا قبول الأمر الواقع أو الرَّحيل.

ومن هنا كانت الغنيمة رأس مال الدَّولة؛ فضاعت الدَّولة وضاع الشَّعبُ رأس مالها.

الثَّانية: في الوقت الذي كان الشَّعب فيه ينتظر التغيير للأفضل والأجود نهوضًا، جاء التغيير ثورة والشُّعب بغاية نيل المأمول وعيًا يناصرها، ومع أنَّ ذلك النِّظام قد أُطيح به أرضًا؛ فإنَّ لهو المنتصرين بالغنيمة ألهاهم عن الالتفات إلى رأس المال الوطني (الشَّعب الليبي)؛ فانفكَّ الشَّعب، ثمَّ تَفكَّك. ومن هنا أصبح رؤوس المشهد السياسي يغتنمون بلا حسيب ولا رقيب، وأصبح رؤوس المليشيات رؤوسًا ومشايخًا يبتزون الجميع من أجل تعظيم الغنيمة، ومن هنا سُرقت الدَّولة إدارة ومؤسَّسات وسُلطة؛ فأصبح مَن يُنتخب ولو لمرَّةٍ واحدةٍ ولسنةٍ واحدةٍ باقيًا على كرسييه وكأنَّه مولود معه (من رحم أمّه). ولأنَّها الغنيمة فأصبح معظم سفراءنا سفراءٌ لغيرنا، ومع أنَّ مفهوم الغنيمة أصبح من البنية الذهنيَّة للعقليَّة الفاسدة فإنَّ مفاسد الغنيمة قضيَّةٌ لن تبيد بالتقادم.

وكما أنَّ مفاسد الغنيمة قضيَّةٌ لن تبيد بالتَّقادم، فكذلك مفاسد المغالبة قضيَّةٌ لن تبيد بالتَّقادم، ومن هنا فمن لا يسوّي أمره قبل فوات الأوان فسيكون ثمن تصفية الحساب وتضميد الجروح وعلاجها عاليًا. وأذكر بقاعدة عن معرفة ودراية من البادية وكما هم يقولون: (الجمل يخزِّن لمن يضربه إلى يوم فحولته وهياجه)، أي فمن يضرب جملًا في أيَّامِ فتوره تبقى تلك الضَّربة في ذاكرته مخزَّنة لا يستدعيها إلَّا أيَّام هياجه، فيثور على من ضربه بلا رأفة ولو كان مالكه؛ ومن هنا فإنَّ أكبر حرقة تؤلم شخصيَّة البدوي القاعديَّة حرقة الهزيمة، وثأرها لا يبيد بالتَّقادم، ومن ثمَّ فلكل هزيمة هزيمة تنتظرها.

ومع أنَّ مفارقات ذهنيَّة للمتمدينين، والمتبدونين؛ فإنَّ لمبرّرات الاستيعاب ضرورة تأتي من كلاهم، فعندما تتغلَّب هويَّة البدونة على هويَّة التمدُّن يصبح التبدون ضرورة؛ "فيعيش أهل المدينة على إيقاع الصَّحراء فيغني من يغني منهم في الخيمة، ويلبس الجرد (اللباس التقليدي الليبي) على شاكلة البدوي، ويحاول أن يفكّر مثله بحجّة الوفاء لقيم الأجداد الأصيلة"[37]. وهكذا بالتمام عقليَّة البدوي عندما يخسر جولاته أمام المتمدينين فيستسلم ويدّعي التمدين وكأنَّه مدني بطبعه.

إذن: هل خصائصُ هذه الشَّخصيَّة تستطيع أن تبني دولة وطنيَّة؟

[37] المنصف ونَّاس، الشخصيَّة الليبيَّة (القبيلة الغنيمة الغلبة)، الدّار المتوسطيَّة للنشر، تونس: 2014م، ص 33.

الوطنُ لا يبنيه إلَّا من يتَّخذه رأسَ مالٍ، ولا رأسَ مالٍ للوطن إلَّا السِّيادة والهويَّة، فالذين لا يفرّقون بين أن تكون لهم سيادة وهويَّة، وبين أن تكون لهم سُلطة ومالٍ وبأي طريقة فلا يكونون إلَّا عبئًا على حساب السِّيادة والهويَّة الوطنيَّتين.

ولسائل أن يسأل:

وأين الوطنيون من المشاهد الليبيَّة تاريخيًّا؟

الوطنيون من أجل الوطن كانوا بين مناضلين ومجاهدين وشُهداء في سبيل توحيده وتحريره من المستعمرين عبر العصور الماضيّة، وكانوا هم المنتصرون الذين أسَّسوا الدَّولة (المملكة الليبيَّة) المستقلة ذات السِّيادة والهويَّة الوطنيَّتين، وفقًا لدستور 1951م.

والذي تغيَّر وكان على حِساب السِّيادة والهويَّة الوطنيَّة هو: أنَّ البعض أصبح لا يفرِّق بين تحيَّة الرَّاية الوطنيّة التي ارتضاها الليبيّون وفقًا لدستور 1951م، وتلك الرَّايات التي تعدَّدت وفرضت عليهم بلا دستور بعد الأوّل من سبتمبر 1969م.

في تلك الأزمن كان الاقتتال من أجل وحدة الوطن وسيادته وهويَّته، وفي زمننا منذ 1 سبتمبر من 1961م، إلى يوم كتابة هذا المؤلَّف أصبح الاقتتال بين الأخوة في الوطن بغاية (الغنيمة والمغالبة القهريَّة)، وهذه لم

تكن بين بدوٍ وحضرٍ، بل بين المتمدينين والمتبدونين، أي بين الذين ليس لهم علاقة بتلك القيم الوطنيَّة بداوة ومدنيَّة.

فالليبيون في زمن مقاومة الاستعمار كانوا يدٍ واحدة من أجل تحرير الوطن، ومن بعد الاستقلال كان الدَّستور الوطني كافيًا لِنظم السِّيادة والهويَّة الوطنيَّتين، أمَّا في زمن تعطيل كافة القوانين المعمول بها في البلاد فكل شيء في البلاد تبدَّل، وهكذا بعد التغيير 2011م ازداد التبديل تبدُّلًا، وسيظل التبدُّل ساري المفعول ولغة المغالبة والغنيمة سائدتين إلى أن يَسنّ الليبيُّون دستورًا يُنظِّم علاقاتهم، بكيفيَّةٍ تنهي الصِّراع الدَّامي على السُّلطة من خلال إيضاح كيفيَّة تداولها سلميًّا.

وعليه: لم تعد في ليبيا تلك القبيلة التي كانت في زمن ابن خلدون على قيد الحياة؛ فلا البادية هي البادية، ولا المدينة بصفاتها القديمة هي المدنيَّة، بل كل شيء قد تغيَّر وتطوَّر أو تمَّ استبداله؛ ومن هنا في ليبيا لا وجود لدولة وطنيَّة والبادية فيها لم تتمدَّن وتتحضَّر، فتلك الصِّفة البدويَّة لم يبق شيء منها إلَّا ما كُتِبَ أو روي عنها قصَّةً ونثرًا وشعرًا، أمَّا من حيث السُّلوك والفعل فلا شيء منه على أرض ليبيا؛ وبهذه المعطيَّة فالشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة ما زالت على قيد الحياة وإن انسحبت مؤقَّتًا من المشهد السِّياسي الذي ركبه من لا يُميّز بين (استنارة ونائرٍ ونورٍ ومستنور)؛ فتلك الشَّخصيَّة انسحبت لأنَّها تعرف أنَّ صوتها مع صوت البنادق لا يُسمع.

وعليه فإنَّ خاصيَّة عدم الاستقرار التي جعلها الدّكتور المنصف ونَّاس صفة لبوادي ليبيا، فالليبيون في عصرهم هذا أصبحوا مستقرُّون، لا علاقة لهم بتلك الصِّفة، ولم تعد الصَّحراء بالنِّسبة إليهم إلَّا للسِّياحة والاصطياد وجني الكما (الترفاس) منها في أوقاته؛ وحتى مربُّو الإبل من سكَّان القرى والمدن لهم رعاة ليسوا ليبيين، بل أجَّر على رعايتها؛ ولهذا فخصائص أهل القرى وأهل المدن الليبيَّة أصبحت منصهرةٌ وعيًا ودرايةً واستنارةً.

خَاصيَّةُ التَّساند:

من طبيعة الليبيين عندما تلمُّ بهم الحاجة أو عند الضَّرورة بأيَّة علَّة تراهم حُزمة واحدة، سواءً أكانوا أفراد قبيلةٍ، أم قريةٍ، أم ريفٍ، أم مدينةٍ وحاضرةٍ؛ ولهذا فالتساند بين الليبيين تلاحم تعاوني لم ينقطع بعد، وفيه من الخير كثير، حيث لا أحد يستشعر الوحدانيَّة إذا ما كان في حاجة لمعينين له ومساندين، حتى يتغلَّب على ما يواجهه من صِعاب أو مؤلمات دون أن يكون ما يواجهه على حِساب الغير.

أمَّا تلك المغالبة القبليَّة التي كَتب عنها ابن خلدون، وأخذ بها الدَّكتور المنصف ونَّاس في كتابه الشَّخصيَّة الليبيَّة وكأنَّ المغالبة ما زالت على قيد الحياة في ليبيا؛ وهي ليست كذلك؛ فالليبيُّون اندمجوا في وحدة ثقافيَّة وأخلاقيَّة؛ ومن ثمَّ لا يستطيع من لا يعرفهم أن يميِّز بينهم صفة أو خاصِّيَّة.

ومن هنا أصبحت المنافسة هي السَّائدة مغالبةً بين الليبيين الذين لم يبقوا على ما كانوا عليه قَبليَّةً وعصبيَّةً، ومع أنَّ الليبيين يعرفون أصولهم

الاجتماعيَّة وانتماءاتهم القبليَّة؛ فإنَّهم لم يبقوا على تلك العصبيَّات التي كانت عليها قبالهم، ولهذا فتلك المغالبة عصبيَّةً لم تعد في ليبيا إلَّا خبرًا من أخبار كان؛ فقد قُبرت ومزّقت أوراقها.

ولكن ما يُمكِن أن يلاحظ على الشَّخصيَّة الليبيَّة في الفترات الاستثنائيَّة إذا ما قورنت بغيرها هو: نقص ثقافة الاستنارة واتساعها، ونقص الثَّقافة السِّياسيَّة والحِنكة، ونقص التقنين الإداري والرّقابة الفاعلة؛ ومع ذلك فهناك من الشَّخصيَّات الليبيَّة: العلماء المتميّزون داخليًّا وخارجيًّا، وكذلك المتميّزون سياسة وحِنكة، وأهل الحكمة وحُسن الدِّراية والرّأي.

ولأنَّ ليبيا مرَّت وتمرّ بفترات استثنائيَّة؛ فلا استغراب أن تصبح السّلبيَّات على حساب الإيجابيَّات سائدة ألما ووجعًا؛ ومن هنا نقول كما انتهى زمن الإدارة الذَّاتيَّة في ذلك الزَّمن، سينتهي سوء الإدارة في هذا الزَّمن.

فتلك الإدارة الذَّاتيَّة وبشكل خاص التي مسَّت إدارة الجامعات الليبيَّة عندما أصدر ذلك القائد أوامره للطَّلبة بأن يستولوا على إدارة الجامعة، وإدارات الكليَّات التابعة لها، فاستولوا عليها، وأصبح من الطَّلبة من هم رؤساء للجامعات وعمداء لكليَّاتها، وفي المقابل أصبح أولئك الأساتذة الموقَّرون، الذين أبعدوا عن رئاسة الجامعات وكلياتها المتعدِّدة بلا توقير.

استولى الطَّلبة على إدارة الجامعات بأمرٍ يسندهم من المنظر للإدارة الذاتيَّة في ليبيا، فأصبحوا يتصرَّفون في شئونها المالية، ويمضون على مسوّغاتها ويعتمدون شهادات الخريجين بلا قوانين، حتى أصبحت الجامعات والكليات لا شيء، سوى الإساءة فيها للأساتذة والعمليَّة التعليميَّة برمَّتها، ومع ذلك كان القائد ممتنًّا من تسيير الطَّلبة للجامعات بكلِّ إساءة.

وبطبيعة الحال يكون ممتنًّا من الطَّلبة؛ كونهم قد كسّروا منظومة القيم الأخلاقيَّة التي كان القائد لا يرى عائقًا أمامه سواها؛ فهي التي تبني القدوة الحسنة التي يقتدي الليبيون بها، أمَّا الكيفيَّة التي ينبغي أن تكون عليها الإدارة الذَّاتيَّة؛ فلم يولها القائد اهتمامًا، ولم يكن أساسًا قاصدًا إنجاحها، بل كان من الأساس قاصدًا تسفيه أولئك الأساتذة القدوة الحسنة، بإحلال الطَّلبة محلَّهم رؤساء للجامعات، وعمداء للكليَّات والمعاهد العليا.

ومن دون شكّ أصبح الطَّلبة بلا مؤهَّلات ولا خبرة ولا دراية على كراسي رئاسة الجامعات رؤساءً، وعلى كراسي إداراتها مدراءً، وعلى كراسي الكليَّات والمعاهد العليا عمداءً، ولهم كامل الصلاحيَّات المنافية للقوانين واللوائح المنظِّمة للجامعات وحمْل المسئوليَّات فيها.

وإلى جانب ما ذكرناه أصبح الأساتذة بلا مكاتب، بعد أن أصبح الطَّلبة على رأس كلّ مكتب، وحتى مكاتب الأساتذة المشرفين على رسائل الماجستير والدّكتوراه، أصبحت هي الأخرى بيد الطّلبة؛ ومن ثمّ أصبح

الطَّلبة في المكاتب وعلى كراسي المسئوليَّة فيها، وفي المقابل أصبح الأساتذة يتقابلون مع الطّلبة المشرفين على رسائلهم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في الممرات بين الفصول، أو في محطَّات السيَّارات بين كلية وأخرى.

أصبح الطَّلبة يركبون سيارات الدَّولة الرَّسميَّة التي كانت بحوزة رؤساء الجامعات والكليَّات والإدارات العامَّة، وفي المقابل الأساتذة يمشون على الأقدام، أو يركبون تلك السِّيارات التي في كلِّ شتاء تحتاج إلى قوَّة تدفعها من أجل أن تستمدَّ الطَّاقة لمحركها حتى تتمكّن بصاحبها من الحركة.

وغُيّرت اللوائح من قِبل الطَّلبة الذين أصبحوا على رأس المسئوليَّة؛ وذلك بما يمكِّنهم من إعادة العام الدِّراسي مرَّات عدّة، حتى أنَّ البعض بقي شاغلًا لكراسي كليَّات المرحلة الجامعيَّة ما يزيد عن 12 عشرة عامًا في الوقت الذي فيه يتخرَّج نظرائه في أربعة أو خمسة سنوات.

تحت عنوان (الإدارة الذَّاتيَّة) تمّ الاستغناء عن العاملين القائمين بمهام النَّظافة، تحت عنوان: (أنَّ المؤسَّسة التعليميَّة يخدمها طلَّابها)؛ ومن هنا تعفَّنت دورات المياه بالجامعات والكليَّات الجامعيَّة، وأصبح السير في الممرات بين الفصول والمدرجات الدِّراسية لا يطاق بأسباب تلك الرَّائحة النَّتنة المنبعثة من الحمَّامات المتعفّنة.

ومن ثمَّ أصبحت المآسي بأسباب عدم وجود اماكن لقضاء الحاجة تسري بين الجميع (الطّلاب والطَّالبات والأساتذة)؛ فمن أشتدَّ الحال عليه بقضاء حاجة بشريَّة؛ فعليه بأقرب جامعٍ، أو أقرب أسرة تسكن محيط

الجامعات والكليَّات الجامعيَّة؛ ولذا فالبنات نتيجة ظروفهنَّ الخاصَّة التي لم يتمّ مراعاتها، عانىَّ الكثير والكثير من نتائج الإدارة الذَّاتية المؤلمة، والتي بأسبابها انتشر الغشّ في الامتحانات الجامعيَّة، وبأسبابها زُوِّرت شهادات لبعض الخريجين، وبأسبابها كثر الفساد والإفساد، وبأسبابها تعفَّنت دورات المياه تحت مظلَّة الإدارة الذَّاتيَّة بالجامعات الليبيَّة.

بعد أنْ تولى الطَّلبة رئاسة الجامعات وادارت شئونها، غُيِّرت لوائحها، ولوائح الكليَّات التَّابعة لها، وأصبح الطَّالب من حقِّه أن يُنقل بعدد من المواد الدِّراسيَّة من مرحلة لأخرى (حاميها حرميها)، وعندما يسمع القائد أنَّ اساتذة الجامعات يتململون من هذه الإجراءات، يأتي إلى الجامعات ليلتقي بطلبتها وأساتذتها والعاملين بها، ليقرَّ امامهم حقُّ الطَّلبة في إعادة أعوام الدِّراسة، كما يقرّ لهم حقّ الانتقال بعدد من المواد الدِّراسية كلّ عام من مرحلة إلى أخرى، وفي المقابل يوجّه اتهاماته إلى بعضٍ بأنَّهم معرقلين لمسيرة الثَّورة والإدارة الذَّاتيّة والتي من وجهة نظره أثبتت نجاحها بتفوّق في الجامعات الليبيَّة، ومن هنا الجميع يصمت تجنّبًا لما يؤلم.

أصبحت المنافسة على أشدَّها بين الطَّلبة في تولّي رئاسة الجامعات والكليَّات، ممّا جعل الفاشلين هم أصحاب النصيب الأوفر في الفوز بكراسي الرِّئاسة، والعمادة بالجامعات والكليَّات الجامعيَّة؛ ومن ثمّ أصبح لدى البعض لم يعد الفشل معيبة، فكيف لك أن تصف من أصبح رئيسًا للجامعة بصفة غير الموفّقين أو الفاشلين! وكيف لك أنْ تجلس في مدرجات

اللقاءات العامَّة وتنتقد الفشل، في الوقت الذي يدير فيه الجلسة متبوئ تلك العمادة أو الرِّئاسة الجامعيَّة، وهو من أولئك الفاشلين.

أصبح الأساتذة إن أراد منهم من أراد مقابلة رئيس الجامعة (الطَّالب)، لحاجة لا تتمّ إلَّا بعد الحصول على موافقته، لا يغضب كثيرًا إذا تأخَّر موعد مقابلته مع السيّد رئيس الجامعة، أو عميد كلية من كليَّاتها؛ فإن غضب وسمع بذلك السيّد الرَّئيس أو السيّد العميد لن تقضى مصلحته، وبخاصَّة إذا كانت المصلحة من أجل الحصول على حقٍّ في إجازة علميَّة (sabbatical leave)، أو من أجل الحصول على موافقة لحضور مؤتمر علمي خارج البلاد.

أصبح النِّفاق هو السِّلعة الرَّائجة بين الأساتذة الذين لم يقبلوا، ولم يقتنعوا بما حصل وجرى في الجامعات الليبيَّة، والطَّلبة الذين أصبحوا رؤساءً وعمداءً؛ ومن هنا فقدت القدوة الحسنة مكانتها، وأصبح كلّ شيء في الجامعات مزوَّرًا، ممّا جعل الخرِّيجين في المجتمع سلعة مزوَّرة.

ولأنَّ رؤساء الجامعات وعمداء كلياتها من الطَّلبة؛ فكيف لا تزوَّر الشَّهادات الجامعيَّة بإجراءات منهم!

انتشر الغش في الامتحانات، حتى أصبح لدى البعض ليس بمعيبة؛ لقد ساد في المدارس وبخاصَّة مراحل نيل الشَّهادات (الإعداديَّة والثَّانوية)؛ ومن ثمَّ دخل الغش في الامتحانات إلى الجامعات من أوسع أبوابه؛ وذلك لأنَّ الطَّلبة فيها هم الذين يرسمون سياساتها، وهم الذين يديرونها، وهم

الذين يعتمدون شهادات الخريجين منها، وهم الذين يشرفون على إداراتها والعاملين فيها.

وبدخول الغشّ إلى ميادين العلم والمعرفة؛ فإنَّ ذلك يعني امتداد الجهل على حِساب المساحات التي يجب أن يمتدَّ العلم فيها، وعليه عندما يعمّ الغشّ في الامتحانات حينها لا يهمّك أين يمتحن أبناؤك، ولكن عليك أن تعرف إن نجحوا فإنَّ نجاحهم هذا سيؤدِّي بهم إلى الرّسوب في ميادين المنافسة الحرَّة، وأمام مشبعات حاجة سّوق العمل المتنوّعة والمتطوِّرة؛ ومن ثمَّ فلن يكون منهم قادرٌ على التغيير المؤدِّي إلى النهوض والرِّفعة.

ولذا فبعد أنْ يتخرَّج الغشَّاشون في الامتحانات، ومزوِّرو الشَّهادات الجامعيَّة، وشهادات الدِّراسات العليا، ويمكّنون من مؤسّسات الدَّولة ورئاستها؛ فماذا تتوقّع؟

. هل يمكن أن تبقى الإدارات بمؤسّسات الدَّولة قدوة حسنة؟

. هل يمكن أن يُكتب النَّجاح لها؟

. هل يمكن أن يكون مثل هؤلاء الخرّيجون قادرين على التغيير؟ هل سيكون العدل قيمة سائدة بين المواطنين، أم أنَّ الوساطة والمحسوبيَّة والمظالم هي التي ستظل سائدة؟

أقول: لقد غُيَّرت تلك القيم القاعديَّة الخيّرة واستبدلت بغيرها؛ فأصبح النفاق سائدًا على حساب الصِّدق حتَّى تكاد أن لا تعرف الحقيقة

مع قربها منك، وعندما يسود النِّفاق بين النَّاس بأسباب انعدام الثِّقة فكل شيء ممكنٌ؛ حيث العملاء والبلطجيَّة كما يعرف في مصر وليبيا، وكذلك الشبِّيحة كما يقول أخوتنا في سوريا، يصبح الكذب إلى جانبه سائدًا جنبًا إلى جنبٍ مع التزوير والخيانة والغش وإباحة ممتلكات الدَّولة؛ ومن هنا يصبح كلّ شيء بثمن؛ فالتعليم يزوَّر بإجراءات السُّلطة المساندة للانحرافات التي لا ترى للوفاء معنى، إلَّا الوفاء للحاكم وأسرته، وأقربائه وقبيلته، أو حزبه وطائفته[38].

وكذلك بالتمام ساءت الإدارة بعد التغيير الذي كنَّا نأمله تغييرًا من أجل الأفضل والأفيد والأرفع؛ حيث أصبحت المليشيات تتحكَّم في الأمر على الأرض، فلا تقبل بمن يُنصَّب في إدارة من إدارات الدَّولة ما لم يكن تحت أمرتها أو مواليًا إليها.

ولا إمكانيَّة لإدارة ناجحة والدَّولة بها حكومات متوازية شرقًا وغربًا، ولكل صلاحياته المطلقة؛ حيث لا دستور يُلجم ولا قانون، الدَّولة واحدة والحكومات المتوازية فيها تعدَّدت؛ اثنا عشر عامًا ومئات المليارات صُرفت ولا شيء على الأرض يحسب.

[38] عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي، المجموعة العربيَّة للنشر، القاهرة: 2013م، ص 75 – 82.

وعليه: ألا تكون هذه المعطيات خير دليل على ما حدث وكان سببًا في القصور أو النقصان الذي لحِق الشَّخصيَّة الليبيَّة حتى تمَّ وصفها بأنَّها ما زالت لم تتخلَّص من عقلية تلك العصور عصبيَّة وغنيمة ومغالبة؟

نعم إنَّ لكل قاعدة استثناء، وشرَّ ما كان استثناء في ليبيا: (الإدارة الذاتيَّة وبتلك الكيفيَّة)، وكذلك الفوضى والفساد الإداري المتساند على حساب سيادة الليبيين وهويَّتهم الوطنيَّة.

خَاصِّيَّةُ التحدِّي:

مع أنَّ في زمن العلَّامة ابن خلدون والذين سبقوه كانت العصبيَّة القبليَّة ذات أهميَّة وتفاخر، فإنَّ زمنها أمام التقدُّم العلمي والتحضُّر الإنساني والاندماج الاجتماعي والأخلاقي قد ولّى، ومن هنا أصبحت المغالبة تنافسيَّة فلا تفرز الأوراق الانتخابيَّة إلَّا بها؛ ولذا فمهما اشتدَّت المنافسة تغالبًا فلا تخرج عمَّ سنَّته الدَّساتير والقوانين المستمدَّة منها ومن الأعراف والأديان.

ولأنَّ لكلِّ قاعدة استثناء فإنَّ إدارة الدَّولة الليبيَّة قد مرَّت بفترتينِ استثنائيتينِ: (الإدارة الذَّاتيَّة، وفوضى الإدارة) وهما الإدارتان اللتان دارتا برؤوس البعض حتى أخرجتهم عن المنافسة ساعة الدَّوران، ومن ثمَّ افقدتهم الذَّاكرة فترة من الزَّمن، وفي كل المرَّات الاستثنائيَّة فإنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة أثبتت أنَّها قادرة على تحدِّي الصِّعاب؛ ولهذا فالمتحدّون وحدهم يعرفون أنَّ نيل المأمولات الرَّفيعة لا يتم إلَّا بعد تجاوز الصُّعوبات مهما عظمت.

وعليه فإنَّ تحدِّي الصِّعاب لا يتمُّ إلّا بالقضاء على المخيف، أمَّا الخوف فلا إمكانيَّة للقضاء عليه، ذلك لأنَّ الخوف وحده المحفِّز على القضاء على المخيف، أي: لو لم يكن الخوف في نفوسنا ما تحدينا الصِّعاب وقبلنا بتحدِّي ما يمكن أن يكون مخيفًا من خلفها.

وعليه:

فالقاعدة: (تحدِّي الصِّعاب) أمَّا الاستثناء: (الاستسلام لها).

وحتى لا تحدث المفاجآت في كلِّ مرَّة؛ فأخذ الحيطة والحذر عند تحدّي الصِّعاب ضرورة لمن شاء أن يتدبَّر أمره بلا عِلل، ولكن هذه ليست الغاية، بل الغاية أن تسود الحياة بين النَّاس بلا مغالبة، ولا هيمنة، ولا حرمان، ولا تمدّد على حساب الآخرين، ولا اتكاليَّة على الغير؛ ومن هنا تصبح الغاية هي تجاوز الحلّ المتجاوز للإصلاح وإن كان إصلاحًا مساندًا.

ولهذا في زمن الاستثناء قَبِلَ الليبيون التحدِّي مع وافر الصَّبر؛ فانكسرت تلك الإدارة الذَّاتيَّة على أيديهم، وقد قُبِرت قبل أن يُقتل الدَّاعي إليها ويُقبر؛ ومن هنا فإنَّ المغالبة بالنِّسبة إلى الليبيين كانت تحت عنوان (مواجهة التحدِّي بالتحدِّي مع المصابرة وقبول دفع الثَّمن).

إذن: الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة لم تعد تلك الشَّخصيَّة التي كانت لا ترى للوطن ترابًا إلَّا تراب مراعيها (مراعي القبيلة)؛ أصبحت من أجل الوطن تقبل التحدِّي ودفع الثَّمن وإن كان غاليًّا من أجل الحريَّة والسِّيادة

والهويَّة الوطنيَّة؛ فالشَّعب الذي ثار على سبتمبرٍ حتى أسقطه ونظامه لم يكن شعبًا مستوردًا، ولم يكن مدنيًّا ولا بدويًّا، بل كان شعبًا متمدينًا ومُتبدونًا؛ أي إنَّه الشَّعب المتحضرن المنصهر في بوتقة وحدة الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة.

خَاصيَّةُ التَّسامحِ:

الليبيُّون مع كلِّ ما يُمكن أن يقال عنهم ساعة غضبهم فهم ساعة التسامح لينو الجانب؛ وذلك لقناعتهم التَّامة بأنَّه لو لم تكن الأخطاء ما كان للتسامح أهميَّة، وبالنّسبة إليهم أيضًا كل شيء قابل للتسوية إذا أخذنا بقيمة الاعتذار، وكلّ شيء قابل للتأزُّم إذا غفلنا عنها؛ وذلك أنَّهم واثقون أنَّ الإنسان الذي يقع في الأخطاء بإمكانه أن يصحِّح أخطائه إذا صُحِّحت له تلك المعلومات الخاطئة، ومن ثمَّ فإنَّ الواعين متى ما اكتشفوا أنَّهم قد وقعوا في أخطاء صحَّحوها، ولأنَّهم الواعون؛ فلا يكابرون من تقديم المعذرة؛ ولذا فالواعون متى ما وقع عليهم الفعل المترتّب على المعلومات الخاطئة لا يكابرون من التسامح؛ أمَّا الجهالة فستظل عنيدة على تقديم اللين والقبول بالتَّسامح من الجولة الأولى، سواء أكانوا من المتبدونين أم إنَّهم من المتمدينين، وفي ذلك يقول جورج أولبرت: "مسئوليَّة التسامح تقع على من لديهم أفق واسع"[39].

[39] ملتقى رابطة الواحة الثقافية، ملتقى النخبة العربية، عادل عبد الوهاب، القطوف الدانية من الحِكم الغالية.

أمَّا مهاتما غاندي فقال: "لا أحب كلمة التسامح، ولكنَّني لم أجد أفضل منها، ثمَّ قال: إذا قابلت الإساءة بالإساءة فمتى تنتهي الإساءة"[40]، ويقول في هذا الشَّأن جورج هربرت: "من لا يستطيع التسامح يهدم الجسر الذي يجب أن يعبره"[41].

والليبيون يعرفون أنَّ التسامح ليس تغاضٍ عن الأخطاء، بل إنَّه التجاوز عنها؛ ذلك لأنَّ الضُّعفاء هم الذين يقعون في الأخطاء أكثر من غيرهم، ولأنَّهم ضعفاء؛ فلا يمكنهم إلّا الانقياد وراء ضعفهم؛ ولذا فهم في حاجة لمن يعذرهم بعد أن يكشف لهم علل ضعفهم التي أوقعتهم فيما أوقعتهم فيه من أخطاء؛ ولذلك فالتسامح ضرورة لمن غالبهم ضعفهم من قِبل الذين يمتلكون القوَّة والمقدرة الممكّنة من التسامح؛ ولهذا يعدُّ التسامح إعطاء الفرصة للغير بهدف تجاوز الماضي المؤلم.

وعليه: فإنَّ الليبيين متى ما توافرت أمامهم فرص المراجعة يتسامحون وإن كان بعد اقتتال، ففي زمن معمر القذَّافي تسامح النِّظام وخصومه بعد أن كان الاختصام بينهم مُرتفِع السَّقف اقتتالًا، وعلى رأس المتقاتلين مع نظامه الجماعة الليبيَّة المقاتلة وجماعة الإخوان المسلمين، وغيرهم من الجماعات المعارضة ذات الاتجاهات الفكريَّة المختلفة فكريًّا ووطنيًّا[42].

---

[40] المرجع السابق.

[41] المرجع السابق.

[42] قادة الجماعات المقاتلة، دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس، طبعة: 2010.

فالليبيّون متى ما تقاتل أفراد منهم عمدًا أو خطأ سعت الأطراف ذات العلاقة إلى إطفاء نيران الفتنة قبل أن تتعاظم، فيسير البعض على البعض تسامحًا تسبقه مؤاساة وقبول العزاء؛ ولذا فالليبيّون يتسامحون وإن اشتدت تأزُّماتهم.

ففي ليبيا لم يعد الثَّأر ساري المفعول إلَّا استثناء، سواء أكان في المدن أم القرى، أم الأرياف، فالقاتل في ليبيا وفقًا للعرف الذي أصبح سائدًا بين الليبيين يُسلّم إلى مركز الشُّرطة والعدالة نزاهةً وحدها تحكم بالعدل المرضي.

خاصيَّةُ الرَّخاوةِ:

الليبيون بعد اكتشاف النَّفط تحسَّنت أحوالهم المعيشيَّة من بعد شدَّة وضيق، فهم بعد تلك المكابدات تعبًا وتنقُّلًا وحزامٌ على البطن، وبعد ذلك الكدّ من أجل العيش المشبع للحاجات الأوَّليَّة، أصبحت الرَّخاوة خاصيَّة من خصائصهم؛ إذ العيش الرَّغد المشبع للحاجات المتطوِّرة والمتنوِّعة؛ وذلك بعد اكتشاف النَّفط ودخوله أسواق التصدير عُملة صعبة.

ولأنَّ 95% من الدّخل الوطني يأتي من النَّفط، وسُبل الحياة المرفَّهة ميسّرة بين أيديهم جميعًا؛ تركوا المثابرة وحيويَّتها ومالوا إلى الدّعة والرَّخَاوَة؛ ومن هنا قال عنهم الدّكتور المنصف ونَّاس خاصيَّته السَّادسة: "إنَّهم لا يميلون إلى بذل الجهد مع ضعف الحماس إلى الإنتاج والعمل"[43]، ومع أنَّ

[43] المنصف ونَّاس، الشخصيَّة الليبيَّة (ثالوث القبيلة والغنيمة والمغالبة)، الدار المتوسطيَّة للنشر، تونس: 2014م، ص 67.

هذه الخاصيَّة ملتصقة بأهل البدو في تلك العصور فقد ألصقها كما هي خاصيَّة بالشَّخصيَّة الليبيَّة، وكأنَّ الليبيُّون لا يزالون في البراري والكهوف في الوقت الذي أصبح الليبيون أهل مدن ولو كانوا سُكَّان قرى؛ ذلك لأنَّ جميع معطيات المدينة أصبحت ميسَّرة بالتمام في جميع القرى الليبيَّة، من وسائل التواصل الاجتماعي إلى الطُّرق المعبَّدة، إلى وسائل الرَّفاه والترفيه، إلى المدارس والمعاهد العليا والكليَّات الجامعية، التي يندر أن لا تكون في كل قرية من القرى الليبيَّة، ولذلك فآلاف الليبيين خريجوا من أكبر الجامعات في دول العالم وبلا استثناء.

ومع أنَّ استكشاف وتسويق النَّفط والغاز في ليبيا مِن نِعم الله على شعبها؛ فإنَّ ذات النِّعم جعلت مِن الليبيين على الرّخاوة بدل أن يكونوا على الحيويَّة الممكِّنة من النّهوض وإحداث النُّقلة رفعة ونهضة.

ومع أنَّ مفهوم الرّخاوة لا يكون إلَّا عن الإشباع وإن تعدَّدت الحاجات وتطوَّرت وتنوَّعت؛ فإنَّ ما تتركه الرَّخاوة من دعةٍ لا بدَّ وأن يكون على حساب الإنتاج؛ مما جعل صفة الاستهلاك هي الصِّفة الغالبة على الشَّخصيَّة الليبيَّة؛ ولذا فإنْ لم يتم الانتباه للخطورة المترتّبة عليها قد تحدث المفاجأة غير المتوقّعة من البعض، وهي: أنَّ النَّفط لا يغذي البشر؛ فإذا تحكَّم من تحكّم في الأسواق العالميَّة المنتجة والمصدِّرة للقمح والغذاء بكل تنوّعاته المشبعة للحاجات فقد تحكّم في مصائر المستوردين بلا رأفة، وهذا

ما نلاحظ مؤشَّرات رَحاه تدور مع دوران رَحاة الاقتتال الدَّائرة بين روسيا وأوكرانيا.

خَاصيَّةُ العِيْلَةِ (العائلة):

الأسرة الممتدَّة بعد أن يكثر تعدادها وتكبر تأخذ صفة العيلة المنضبطة وكأنَّها الأسرة الصَّغيرة، ولها كبير تأخذه مرجعيَّة كونه ذا رأي وحكمة وخبرة ودراية، يعود إليه أفراد العائلة بغاية الاسترشاد برأيه تجربة وعِلمًا وحِكمةً وحِنكةً، وإذا ما طرأت خلافات أو حدثت بينهم أو مع الغير يُحتكم إليه؛ بوصفه الكبير الذي ينصف الجميع ومن يخرج عن رأيه وحكمته يعد خارجًا عن صواب العيلة.

وكبير العيلة هو رأسُها المرشد إلى ما يجب اتباعه والأخذ به؛ كونه بيت التجربة الواسعة، والخبرة التي تمرَّسها قولًا وعملًا وسلوكًا، وهذه الخاصيَّة العائليَّة منتشرة في كل ربوع ليبيا بلا استثناء مع أنَّه لكل قاعدة استثناء وشَذّ؛ ولذا فكل عيلة تأمل أن يترك كبيرها كبيرًا من بعده يخلفه، وفي مثل هذا الشَّأن، قال شارل ديجول: "إنَّ القبور مليئة برجال لا يمكن الاستغناء عنهم؛ فالزُّعماء يرحلون ويتركون وراءهم انطباعًا بأنَّه لا يمكن تعويضهم[44].

[44] الأهرام الرقمي، الرئيس بين الزعامة وسجن التاريخ، المصدر :الأهرام اليومي، بقلم عزّة إبراهيم.

وعليه: فالتَّاريخ لا يصنع الزُّعماء، ولكن الزُّعماء يصنعون التَّاريخ؛ ذلك لأنَّ الزُّعماء هم مَن يحدثون فارقًا يُمكِّن من تجاوز الأزمات وإحداث النُّقلة إلى ما هو مأمول دون تردّد من أجل السِّيادة والهويَّة.

فرأس العيلة يتميَّز بحنكته وسعة أفقه، وامتلاك زمام أمره وأمر من يرتبطون به علاقة؛ فيحسم موقفه وأمره بما يطمئن الأنفس ويمكّن من نيل التقدّير والاعتبار، وفي مثل هذا الشَّأن، قال كارل ماركس: "إنَّ الرِّجال يصنعون تاريخهم، ولكنَّهم لا يصنعونه في الظُّروف التي يختارونها بأنفسهم، بل بفعل أمور فرضت عليهم من تبعات[45]".

ومن هنا فكبير العيلة لا يقف عند حدود الفكرة، بل يتعدَّاها إلى العلل التي جعلته منشغلًا فيما هو يفكّر فيه، ومع أنَّه كبير العيلة الذي يفكّر في هموم عائلته أو قومه أو قريته أو مدينته أو وطنه وما يفكِّر النَّاس فيه، فإنَّه قادر على مواجهتهم فيما يفكّرون فيه إن رآهم على غايات بلا غايات نبيلة.

وكبير العيلة في ليبيا كما يُقدَّم في عقود الزَّواج وكيلًا، وفي الحوارات مع الآخرين رأسًا، فإنَّه يقدَّم على مستوى الوطن خير من يُسمع إليه حكمة ودراية.

ولذا فمن أراد أن يُصبح كبير عيلة؛ فعليه أن يكون قدوة حسنة تُجسّد الشَّخصيَّة الوطنيَّة قيمًا وخُلقًا، مع مقدرته على إظهار روح العفو،

[45] الأهرام الرقمي، الرئيس بين الزعامة وسجن التاريخ.

والتسامح، والصَّفح والتصالح من أجل حياة حاضرة مطمئنَّة، ومستقبل مأمول يكون أكثر اطمئنانًا وجودةً.

وفي المقابل مَن تُقدِّمه النَّاس رأسًا أو زعيمًا ولا يكون عند حُسن ظنِّهم آخذًا برأيهم الجمعي يثورون عليه بلا رأفة، ولهذا فلا طاعة لولي أمر إلَّا بدرجة تمسُّكه بالأمر الذي هو من عند النَّاس (رأيًا أو دستورًا أو قرارًا).

وعليه فإنَّ مفهوم خاصيَّة العيلة يُؤسِّسُ لأهميَّةِ وحدةِ الرَّأي في كل ما هو مشترك عائلي، أو مشترك قروي، أو مشترك مدني، أو المشترك على مستوى الدَّولة، مما يجعل الولاءات لوحدة المشترك سواء أكانت دينًا، أم عُرفًا، أم دستورًا، أم سيادة، أم هويَّةً، أم قيمًا، أم مصلحةً.

وعليه يُصبح لكل مشترك ولاءه الخَّاص به، فالقبلي لا يزيد ولاءه عن الولاء للقبيلة، والإقليمي لا يزيد ولاءه عن الولاء للإقليم، والطَّبقي لا يزيد ولاءه عن الولاء للطبقة، أمَّا الوطني فلا ينقص ولاءه عن الولاء للوطن؛ ولذا لا يمكن أن يكون الولاء القبلي إلَّا على حساب الولاء للوطن، والولاء للحزب لا يكون إلَّا على حساب الولاء للوطن، والولاء للطائفيَّة لا يكون إلَّا على حساب الولاء للوطن، وهكذا الولاء للعِرق أو الدِّين لا يكونان إلَّا على حِساب الولاء للأوطان؛ ومن هنا تضيع مصلحة الوطن بضياع وحدة آراء مواطنيه وتعدّد ولاءاتهم.

خَاصيَّةُ الوالدين طاعة:

ولأنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة المعاصرة هي نتاج الاندماج البدوي المدني، الذي نتج عن ذلك الانصهار المعرفي في بوتقة الوطن، فإنَّ تلك الأسرة الممتدّة لم تفقد خاصيَّتها المرسِّخة لرعاية الوالدين طاعة في مرضاة الله، فالأبناء في ليبيا (ذكورًا وإناث) يلتفتون وبكل عناية لصون آبائهم وأمهاتهم وإن كان ذلك على حسابِ مستقبلٍ مأمول؛ ذلك أنَّ الليبيين لديهم معتقد أخلاقي (مَن لا يرضى عنه والديه لا مستقبل له ولا مكانة بين النَّاس).

ولهذا تتميَّز الشَّخصيَّة الليبيَّة بطاعة الوالدين (أبوَّة وأمومة)؛ كونهما المفتاح الرَّئيس لفتح آفاق سُبل الخير التي يستبشرون بها كلّ صباح عندما يجدون وجوه آبائهم مستبشرة في وجوههم.

ومع أنَّهما المطاعان محبَّةً وعن رغبة وإرادة، فإنَّ طاعتهما لا تكون إلَّا قيدًا على حريَّة الأبناء، ومع أنَّهما قيدًا فإنَّ الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة لا تقبل بكسره أبدًا: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}[46].

ولهذا وجب طرح السُّؤال: هل (لا) تُعدُّ قيدًا أم إنَّها مجرَّد أداة ناهية وغير ملزمة؟

[46] الإسراء: 23، 24.

أقول:

لقد ورد معنى (لا) في الآية السَّابقة نهيًا قاطعًا: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) أي: لا حرّيَّة لك في أن تقول لوالديك: (أفٍّ)، ثمَّ أضاف ولا حريَّة لك أيضًا في أن تنهرهما: (وَلَا تَنْهَرْهُمَا)، وفوق ذلك فإنَّ (لا) تعني: ليس لك إلَّا القبول، وليس القبول فقط، بل يجب أن تقول لهما قولًا كريمًا: (وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) أي لا مجال للرّفض إلَّا القبول، وفوق التقبُّل أن تقول لهما: (قَوْلًا كَرِيمًا)، وفوق القول الكريم أن تخفض لهما جناح الذّل مِنَ الرَّحمة: (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ)، وفوق ذلك أيضًا أن تسأل الله أن يرحمهما: (وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا).

ومع أنَّ (لا) النَّاهية جاءت قيدًا ومن بعدها قيودًا من (لا)؛ فإنَّ الليبيين (المتبدونين والمتمدينين) لا يرون (لا) التي ورت في هذه الآية إلَّا رحمة لهم من الله تعالى؛ ولهذا فهم لا يرون الأخذ بـ(لا) إلَّا مفتاح خير به تفتح المنغلقات.

ومع أنَّ (لا) تعد قيدًا يستوجب الاحترام والتقدير بعد الأخذ بما نهت عنه، فإنَّه لا مُطلقيَّة للقبول؛ إذ لكلِّ قاعدة استثناء، والاستثناء جاء في قوله: {وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا}[47].

[47] لقمان: 15.

ولأنَّ (لا) ناهية وقاطعة؛ فهي ناهية لما تنهى عنه استثناءً، وبمراجعة النَّهي السَّابق نلاحظ أنَّ (لا) تنهى عن معصية الوالدين، وتوجب طاعتهما، وفي هذه الآية نلاحظ أنَّها تنهى عن طاعتهما في معصية أمر الله النافذ: (وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا)، ومع أنَّه لا يجب طاعتهما في أمر المعصية، فإنَّ مصاحبتهما في الدّنيا واجبة وبكل معروف، حتى وإن ارتكبا فعل المعصية: (وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا).

ومن ثمَّ فالتساؤل: هل (لا) تُعَدُّ قيدًا، أم إنَّها مجرَّد أداة ناهية وغير ملزمة؟

أقول:

إنَّ (لا) الملزمة غير مُلزمة، أي إنَّ (لا) التي يكون أمر نهيها مُلزمًا، فأمر نهيها لا يكون إلَّا استثناءً، فلو لاحظنا أمر الأبوَّة والأمومة للاحظنا أنَّ القاعدة المنطقيَّة هي طاعة الوالدين، والاستثناء هو: عدم طاعتهما، ولأنَّ لكلِّ قاعدة استثناء، فمن لا يطيع والديه يعدّ خارجًا عن القواعد القيميَّة المقدَّرة في ليبيا.

ولهذا فدائمًا (لا) النَّاهية لا تأتي إلَّا استثناءً، ولأنَّها لا تكون إلَّا استثناءً، فهي القيد الذي لا يجوز إلَّا استثناءً؛ ومن هنا تعد (لا) قيدًا لا يكون إلَّا في وجوبه (وفقًا للقاعدة)، وفي المقابل، من يستخدم (لا) في

غير وجوبها، ينبغي أن تكسّر؛ حتى لا تكون عائقًا بين الإنسان وما يمكّنه من ممارسة الحريَّة.

وعليه في الوقت الذي فيه نلاحظ بين الليبيين جمالًا في طاعة الوالدين، وروعة في الإحسان بهم، نلاحظ أنَّهم لا يعظِّمونَ طاعةً تعلو على طاعة الله.

ومن هنا تعدَّ طاعة الوالدين النَّبتة الأولى التي اثمرت محبَّةً من بعد ولادة ذلك الدّفء الذي اتسعت رقعته حتى عمَّت رقعة الوطن.

ومع أنَّ تعداد الشَّعب الليبي يبلغ السَّبعة ملايين نسمة تقريبًا فإنَّك لا تجد إلَّا استثناء من هم في دور رعاية العجزة، ولهم أبناء على قيد الحياة.

خَاصيَّة التكيُّفِ ضَرورةٌ:

ولأنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة تُقرُّ بأنَّه كلَّما اشتدَّت تأزُّمًا فُرجت؛ فإنَّها قادرة على تجاوز النقائص، وطي صفحات المعيبات، ونسيان الذَّاكرة الدَّاميَّة؛ ذلك أنَّ التَّاريخ الليبي لم يكن تاريخ قطيعة حتى وإن كان فيه من التوتُّرات ما فيه.

ومع أنَّ التكيُّف للضَّرورة يحدث؛ فإنَّه في معظم الأحيان لا يكون عن رغبة، كما هو حال السَّجين الذي لا رغبة له بأن يكون داخل جدران السّجن مقيَّدَ الحرّيَّة، ومع ذلك عبر الزَّمن سيتكيَّف السَّجين مع السِّجن

كأمر واقع، ومن هنا فالتكيُّف في كثير من الأحيان يعدُّ قيدًا على المتكيّف بغير إرادة.

ولأنَّ التكيُّف بأسباب الضَّرورة، فلا يمكن أن يكون إلَّا بعد القبول بتقديم تنازلات مادّيَّة أو معنويةً؛ فعلى سبيل المثال: تعدّ مهمة الشُّرطة والجيش هي الحفاظ على الأمن في الدَّاخل والحفاظ عليه من الخارج؛ ومِن ثمَّ يُجنَّد الشَّباب للجيش والشُّرطة، ولكن وللأسف الشَّديد في الأنظمة غير الدِّيمقراطيَّة الشَّباب يجنَّدون لمواجهة من لم يتكيَّف مع النِّظام وحكومته المحكومة بأمر قمّة السُّلطان غير العادل؛ وبذلك يُقمع الشَّعب إن لم يتكيَّف مع توجُّهات الحاكم وآرائه وسياساته الخاصَّة؛ ومن هنا لن يصبح أمام الشَّعب إلَّا أحد الأمرين:

. القبول بالأمر الواقع والتكيَّف معه سُفليَّةً.

. رفض الأمر الواقع والثَّورة عليه نُقلةً.

ولذا في الأنظمة الدِّكتاتوريَّة تُعد مهمَّة رجال الشُّرطة، ورجال الجيش مهمَّة وضع القيد على من لا يتكيَّف مع الأمر الواقع وإن كان دونيَّة وسُفليَّة.

وعليه: أصبح المواطن في بعض البلدان يتكيَّف مع الحاكم ونظامه، وأعوانه، وفي الوقت ذاته يتكيَّف مع أعدائه، وهذا الأمر عوَّده على أنْ يتكيَّف مع الصَّواب كما يتكيَّف مع الخطأ ضرورة.

والتكيُّف كما يحدث مع الأمر السَّالب يحدث مع الأمر الموجب، ولكن لا يحدث إلّا للضَّرورة، ممّا يجعله بين ظاهرٍ وكامنٍ؛ ولذا فعندما تنقلب المفاهيم، تنقلب السُّلوكيَّات، ويصبح التكيُّف الظَّاهر لا يعبِّر عن الكامن، ومن ثمَّ يصبح الكامن متربِّصًا بفرص النَّجاة بغاية انتهازها.

فالتكيُّف لا يكون غاية ما دام قائمًا على تقديم التنازلات سُفليَّة ودونيَّة، بل الغاية تحقيق التوازن في عمليّةٍ تفضي إلى المحافظة على النَّوع أو الحياة الخاصَّة مع وافر التقدير لكلِّ ما من شأنه أن يحدث النُّقلة توافقًا مع الحاجة ومشبعاتها.

ولننظر ما حدث مع بائع الخضراوات (التشيكي) الذي كتب على المحل المرخَّص له ببيع الخضراوات فيه (يا عمال العالم اتحدوا) وهو لم يعرف الأبعاد الفكريَّة لهذه المقولة، ولكنَّه يعرف أنَّ كتابة هذه المقولة قد تقيه شرّ الحكومة وظُلمها من أجل أن يبيع خضرواته بسلام، وهو غير مكترث بمضمونها الفكري، وهذا يدلُّ على شعور داخلي مفاده:

أيّها المشترون أرجو المعذرة، أنا أعرف أنَّه لا علاقة لهذا الشِّعار ببيع خُضاري، وأعرف أنَّ معظمكم مثلي لا يحبّ هذا الشِّعار، ولكن الضَّرورة الحياتيَّة جعلتني أضعه على واجهة محلي لكيلا ترفعوا رؤوسكم إليه مرَّة ثَانيه وتلهوا، ولكي تتمكَّنوا من اختيار أحسن الخضراوات، وعليكم أن تراعوا ظروفي؛ لقد وضعته من أجل أن يقال إنِّي صَادق، ومن أجل سلامتي وسلامتكم، وعليكم أن تعرفوا أنَّ كتابتي هذه تعني: معارضتي العلنيَّة له،

من أجل أن أكون صادقًا معكم، وكاذبًا مع الحكومة التي يرضيها ما لا يرضيكم[48].

خَاصيَّةُ التَّوافق رغبةً:

مع أنَّ زمن الانشقاقات والاقتتالات والنِّزاعات كما حدث بين الأخوة في ليبيا هو زمن تباعد؛ إذ لا تفاهمات فيه ولا توافق حتى ينقضي زمانه، فإنَّ إدارة رَحاهُ إنْ دارت في أيِّ وطنٍ يصعب إيقاف إدارتها، ومع أنَّها دارت في ليبيا فإنَّ الليبيين على تواصل ولا قطيعة، بل القطيعة في المشهد الليبي بين رؤوس المشهد السِّياسي الذين يُوقِدون نيران الفتنة بالدَّفع المسبق؛ حيث السُّفهاء القابلين بيعًا وشراءً. ومع أنَّ الظَّاهر بين رؤوس المشهد الليبي قطيعة؛ فإنَّ من تحت الطَّاولات كل شيء على ما يرام، فبالنِّسبة إليهم المهم أنْ لا تُطفئ نيران الفتنة؛ حتى لا يلتقي الليبيّون عليهم غضبًا ويزاحون جملة وتفصيلًا.

ولأنَّه التوافقُ فلا يكون إلَّا عن رغبة وإرادة وهو المرحلة التي يتجاوز الليبيّون بها ذلك التكيُّف وظروفه التي أجبرتهم على التأقلم وقبول الأمر الواقع؛ ومن هنا يتضمَّن التوافق انسجامًا ومشاركةً موضوعيَّةً تتطابق فيها وجهات النَّظر أو الأفكار، أمَّا ذلك التكيُّف ضرورةً فإنَّه يؤدِّي إلى التسليم والقبول بالأمر الواقع على الرَّغم من سلبيَّته، ومع ذلك فإنَّ الليبيين تكيُّفًا

[48] الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، 1988م، ص 26.

على أحسن ما يرام، يتقاتلون ليلًا ويشربون القهوة والشَّاي مع بعضهم صباحًا.

إذن: التوافق قيمة نفسيَّة واجتماعيَّة وإنسانيَّة إذا سادت قيمته بين النَّاس كانت دليلًا على انتشار الودّ بينهم نُقلة، وإذا انعدمت قيمة التوافق لن يكون الود إلَّا في خبر كان؛ ولذا فالليبيون متى ما انتهت الخلافات بينهم سادت بينهم المودَّة والمحبَّة، ومتى ما سادت بينهم المظالم وعمَّت تماثلوا في ارتكابها.

وعليه فللتوافق أهميَّة فكريَّة عمادها العقل، أمَّا التكيُّف دونيَّة فلا يكون إلَّا ماديًّا والزَّمن كفيل بتغييره أو إحداث النُّقلة وصنع المستقبل، كأن يتكيَّف الإنسان مع الغُربة أو السِّجن أو يتكيَّف مع جلسة معيّنة تُفرض عليه بوضع معيّن لمدَّةٍ محدَّدةٍ، فيجد نفسه مضّطرًا للتكيُّف في فترة زمنيَّة محدَّدة لظرف خاصّ ليس له فيه رغبة ضمن بيئة فرضت نفسها عليه، ولهذا تنتفي فيه الرَّغبة على الرُّغم من القبول بالواقع، ومن هنا يكون التكيُّف قائمًا على التنازلات، قلّتْ تلك التنازلات أم كثُرتْ، وبما أنَّ التكيّف لا يتمّ إلَّا بتقديم التنازلات، ماديَّة حينًا بدفع ثمنٍ مادّي، ومعنويَّة حينًا آخر كأن يوضع الإنسان في موقف لا يرتضيه لنفسه مع القبول به، أو ينزل منزلة هي أدنى من منزلته فيتكيَّف معها إلى حين انتهاء الظَّرف والضَّرورة. أمَّا التَّوافق فيقوم على الفكرة سواء أكانت مؤدّية إلى الرَّفض أو القبول، انطلاقًا من إرادة ومبدأ يستهدف غاية مؤسّسة على الرَّغبة والأمل،

وهذه الرَّغبة تدفع إلى بناء جسور التلاقي وإقامة علاقات قويَّة مع الآخرين والتوافق معهم حُجَّةً وبرهانًا.

والتوافق لا يكون بين الليبيين نُقلة تصنع المستقبل إلّا عن إرادة، ومتى ما بلغ الليبيّون التوافق نُقلة بلغوا الحلّ الذي يجد الإنسان نفسه به مقدّرًا ومعتبرًا، فالحاكم على سبيل المثال: عندما يكون صوته صوت النَّاس يكون هذا الصَّوت دليل التوافق التَّام بين الشَّعب وقمَّة السُّلطان نُقلة، وعندما تختلف الأصوات بين الشَّعب وقمّة سلَّم السُّلطان لن يعلو صوت على صوت الرَّفض الذي ينقل أصحابه من التسليم بغير حقٍّ إلى العمل المحقّ له نُقلة ورفعة[49].

وعليه: فإنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة لا يمكن أن تكون متوافقة مع نفسها والغير ما لم تُفخَّم قيمة المواطنة في ليبيا، وتعود تلك العلاقات المتراتبة بين المواطنين تقديرًا واحترامًا؛ إنَّها العلاقات التي بها المواطن يقدّر، والمسئول المؤهَّل يقدَّر، وممارس حقوقه يقدَّر، ومؤدِّي واجباته يقدَّر، أي لا بد أن تصبح العلاقات في دولة المواطنة الليبيَّة علاقات تقدير للكفاءة والجودة والمهارة.

أمَّا العلاقات التي توجد وتفرض على حساب الدَّولة وحقوق المواطنة بأسباب قوَّة الشَّوكة (العصبيَّة) سواء أكانت سلاحًا مدجّجًا وبأيدي من يكون، أو بأسباب عصبيَّة المدينة، أو عصبيَّة القبيلة؛ فإنَّ هذه العلاقات

[49] عقيل حسين عقيل، الرفض استشعار حرية، ص 84 . 92.

وما هو على مثلها فلا تكون إلَّا على حساب التوافق الاجتماعي، بل على حساب ترسيخ الهويَّة والسِّيادة الوطنيَّة، التي تستوجب حقوقًا تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليَّات يتمُّ حملها؛ ولذا فكلَّما سادت هذه المعطيات سادت الفرقة والفتنة؛ ومن ثمَّ فلن يُلتفت للكفاءات وأصحاب العقول، وأهل الدِّراية، وأهل المعرفة، وأصحاب القدوة الحسنة، وذوي المهارات العالية، بل هؤلاء جميعهم سيكونون وكأنَّهم الغرباء في وطنهم.

وعليه: ينبغي أن نميَّز بين مفهوم دولة التوافق التي تجسّد الشَّخصيَّة المتوافقة وطنيًّا، وبين النِّظام المؤسّس على قوَّة الشَّوكة (العصبيَّة)؛ ومن هنا فعندما تُنظّم العلاقات داخل الدَّولة على العلاقات الاجتماعيَّة وفقًا لرؤية قوَّة الشَّوكة؛ فلا يمكن أن تُبنى مؤسَّسات وطنيَّة، وفي المقابل عندما تنظّم العلاقات الاجتماعيَّة وفقًا لرؤية مؤسَّسات الدَّولة؛ فلن يكون هناك ولاء إلّا للوطن، ومن ثمَّ فدولة التوافق الوطنيَّة هي دولة التآخي والمؤسّسات المسئولة وطنيًّا.

ولذلك عندما تُفخَّم القيم الحميدة للشُّعوب وتُعظَّم؛ فبالضَّرورة سَيُفخَّم ويُعظَّم المواطن في وطنه (دولة التوافق)، وعندما تقوَّض القيم الحميدة؛ فلا بدَّ وأن يجد المواطن نفسه مقوَّضًا في بلاده.

إذن فالفرق كبير بين أن يكون الولاء للدَّولة، وأن يكون الولاء للنِّظام (نظام الحكم)؛ فالولاء للدَّولة هو ولاء للوطن، وفي المقابل الولاء للنِّظام يتنافر مع الولاء للوطن.

وعندما يكون الولاء للنِّظام، يصبح الولاء للحاكم وأدوات حكمه، ولهذا يتمَّ القفز على القيم الحميدة، والقوانين العادلة (المنظمة للعلاقات) بين الأفراد والجماعات، ولكن عندما يتمَّ الولاء للدَّولة يصبح الولاء وطنيًّا، ومن هنا، تتولَّد القدوة الحسنة من القدوة الأحسن منها.

ولسائل أن يسأل:

ما هيّ الكيفيَّة التي سادت القيم الليبيَّة بها نسبيًّا، حتى حافظت على العلاقات بين الليبيين على الرُّغم من سيادة السِّلاح وسيادة لغة استخدامه؟

أقول:

. لأنَّ المكوّنات الاجتماعيَّة الليبيَّة في معظمها مكوَّنات متراصَّة اجتماعيًّا؛ ولهذا مهما كثر وكبر عدد المجموعات المسلَّحة؛ فأصحابها لا يغفلون بالتَّمام عن أهميَّة المكوّن الاجتماعي ومدى تأثيره وخطورته على السَّاحة الليبيَّة؛ ومن هنا يُحسب للمكوّن الاجتماعي الليبي ألف حِسابٍ وحِساب.

. لأنَّ كلّ الليبيين يأكلون ويشربون من الدَّخل النَّفطي الذي لم ينقطع على الرُّغم من الشَّدائد والاقتتالات التي جعلت بعض الكتائب المسلّحة علَّة من علل إيقاف تصديره استثناءً، ولهذا لم يفقدوا الدَّخل النَّفطي الذي

لو فقدوه، لفقدوا الأكل والشُّرب الذي يدفعهم جميعًا إلى المقاتلة من أجل العيش.

. لأنَّ السَّارق لو فكَّر أنْ يَسرِق من يَسرق، سيجد نفسه سَارقًا بلا سلاح، أي إنَّ السَّارق في حقيقة أمره يريد أن يسرق، ولا يريد أن يُقتل؛ فهو يعرف جيدًا أنَّه إن اعتمد على بندقيَّته في سرقة المنازل ستواجهه بنادق من داخلها، ومن ثم لن يُقدِم على فعل السَّرقة؛ ولهذا ظلَّت المنازل أمنة بين أيدي سُكَّانها في الوقت الذي لم تكن فيه شُرطة ولا جيش وطنييّن في ليبيا، هذا إذا ما استثنينا بعض التصرُّفات المؤلمة التي طرأت ظُلمًا وعدوانًا.

وعليه فَسُلَّم القيم في الدِّول الوطنيَّة لا يُمكن أن يُبنى ويُفخَّم بالمواعظ، بل يُبنى ويُفخَّم بالتحوّل في علاقات المواطنين، وبناء مؤسَّسات الدَّولة، واستصدار دساتير وقوانين منظّمة لعلاقات الأفراد، والتمكّن من العمل وفقًا لمعطيات الجودة والمعياريَّة، وحاجة سوق العمل، والحاجة المستمرة للتغيير من أجل الأفضل والأهم والأكثر جودة.

إذن فمن أجل إنشاء دولة التوافق الوطنيَّة، ينبغي أن تفكّك تلك الألغام التي ملأت الأنفس غضبًا، أو أنْ تُفجَّر بغاية حلٍّ، وليس بغاية زيادة الغضب غضبًا؛ فالنَّار مع أنَّها من غير شكّ هي الحارقة؛ فإنَّ الماء كفيل بإطفائها إن سُكب عليها بقوَّة وإرادة الإطفاء سيادة وهويَّة.

وعليه:

إنَّ دولة المواطنة وحدها كفيلة بتنظيم العلاقات بين المواطنين قيمًا ودستورًا وقانونًا؛ ولهذا فالشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة لا تقبل بصعود أيِّ مصلحة على مصلحة الوطن، ولا تقبل بأيَّة هويَّة على حِساب هويَّة الوطن، وهي لا ترى سيادة تتوَّج بها الرُّؤوس إلى سيادة الوطن.

وما يُميِّزُ الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة هو انصهار ما كان بدويًّا مع ما كان مدنيًّا، أي انصهار ثقافة البادية مع ثقافة المتمدِّينين التي جعلت شخصيَّة البدوي وشخصيَّة المدني مندمجتين في شخصيَّة واحدة؛ ولهذا لم تعد في ليبيا إلَّا شخصيَّة واحدة من حيث وحدة التفكير والمنهج والطَّريقة والأسلوب؛ ومن هنا أصبحت الخصائص والصِّفات المشتركة عنوانًا للشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة. ولعل من جملة الأسباب التي مهَّدت للاندماج الثَّقافي بين الليبيين: أنَّ ليبيا ليس بها جاليات أجنبيَّة، ولا مهاجرين أجانب، إنَّها الدَّولة الخالية من الغرباء إذا ما استثنينا تلك السَّفارات المعتمدة، وأولئك الأفارقة العابرون إلى أوروبا عبور هجرات غير شرعيَّة.

ومع أنَّ زمن مُعمَّر القذَّافي كان سبَبًا في تحفيز وتحريض أهل الدَّواخل والبوادي الليبيَّة إلى دخول المدن وبخاصَّة العاصمة طرابلس فإنَّ ذلك الزَّحف الذي سبق التحدُّث عنه فهو بعد 42 عامًا أصبح ذا ثقافة مندمجة ومنصهرة في ثقافة العاصمة؛ ولم يعد لذلك الجيل الأوَّل من البادية وجودًا كما كان ظاهرًا في شوار العاصمة وأزقَّتها، بل الوجود لأبناء الجيل الثَّاني وهو نتاج الاندماج والمصاهرة والتَّجَانُب السَّكني والعيش المشترك والعمل

والتعليم. فتلك العاصمة التي كان تعداد سكَّانها نصف مليون نسمة تقريبًا أصبح تعداد سكَّانها يزيد عن الثلاث ملايين نسمة تقريبًا، ومن هنا ذابت المدينة في عقول المتمدينين من بعد تبدون، وذابت القبيلة في عقول المتبدونين من بعد تمدُّن.

خاصيَّةُ التحضرن:

مع أنَّ التحضُّر عمليَّة تغيير كمّي وكيفي يؤدّي إلى تحوّلات في خصائص المجتمعات البشريَّة وسماتها ووظائفها إنسانيًّا وحضاريًّا؛ فإنَّ مخزون الذَّاكرة الليبيَّة لم يُقصِ قيم الانتماء الاجتماعي المرسِّخة للهويَّة الوطنيَّة؛ بل عمل على تثبيتها تحت مظلّة الوطن قيمًا وقواسمَ اجتماعيَّة؛ فكان الاندماج (حضرنة) بين قيم المدينة والقرية والرّيف والصّحراء؛ ومن ثمَّ فالمجتمع الليبي لم يعد ذلك المجتمع رُحَّلًا كما رسم خريطته العلَّامة عبد الرَّحمن ابن خلدون في عصره.

ومع أنَّ الليبيين قد طووا صفحات البادية رُحّلًا فإنَّهم لم يبلغوا بعد قمَّة ذلك التحضُّر ثقافة وفكرًا وفنونًا وآدابًا ومدنيّةً، غير أنَّ أقدامهم قد وُضِعتْ على سُلَّم الرُّقي في اتجاه الصّعود تحضُّرًا.

والمتحضرنون هم الذين تغيَّرت أحوالهم في اتجاه التحضُّر ارتقاءً ورغبةً وضرورةً، وليس لكونهم أصبحوا مستقرّين في القرى والمدن؛ ومن هنا يلاحظ أنَّ في الأرياف والقرى والمدن الليبيَّة أصبح المستوى المعيشي والتعليمي والصّحي والثَّقافي والسُّلوكي لا يمثِّله إلَّا المنحنى التكراري المعتدل

بيانيًّا، الذي يشمل جُلّ الليبيين في مستويات قيميَّة واحدة والقليلون منهم على الأطراف متوزِّعون.

ومن ثمَّ فلا صفة للمندمجين ثقافةً تجاه التَّحضُّر الممكِّن مِن إحداث النُّقلة إلَّا **الحضرنة** التي جعلت أحوال الليبيين تتغيَّر وتتحسَّن معيشة واندماجًا.

ومع أنَّ التحضُّر نتاج الاستقرار السُّكاني والأخذ بالمعطيات المدنيَّة؛ فإنَّ المتحضرنين هم الذين تغيَّرت أحوالهم من تلك البداوة التي عانوا في زمنها من قساوة الطّبيعة وكدّ الحياة، إلى الاستقرار والأخذ بالتعليم، والتوظيف في مؤسَّسات الدَّولة، بل قيادة إداراتها وتبوء قممها السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والفنيَّة والمهنيَّة.

وعليه فالشَّعب الليبي المتحضرن لم تبق البادية في ذاكرته إلَّا حُقبًا من مواعظ التَّاريخ وعبره، وهي المواعظ والعبر التي يتغنّى المتحضرن بها لفترة وجيزة من الوقت، ثمَّ يطوي صفحاتها بما يشغله حاجة وضرورة وأولويَّة وأهميَّة؛ ولهذا لم يعد يركن إلى الدّعة والاتكاليَّة، ولا إلى التوقُّف عند مشبعات الحاجات الضَّروريَّة، بل حاجاته الضّرورية امتدت تطوّرًا إلى الكمالي ضرورةً؛ ومن تمَّ فتلك التي كان يشار إليها بالكماليَّات أصبحت من الضَّروريَّات المشبعة للحاجات المتغيِّرة والمتطوِّرة؛ ومن هنا فالشَّعب الليبي المتحضرن قد وضع أقدامه على السَّلالم المتحركة للتحضُّر الصَّاعد.

ومع أنَّ الشَّعب الليبي المتحضرن يَمُرُّ بجملة من التأزُّمات السِّياسيَّة التي قد تعرّضه إلى تجزئة الدَّولة أو تقسيمها، فإنَّ البعد الوطني لا يزال على قيد الحياة رائدًا وسائدًا بين الليبيين تحضُّرًا، ومع ذلك فإنْ لم يلتفت الليبيون إلى خطورة هذا الأمر فقد يَفرُض الأمر الواقع نفسه أمرًا مُرًّا على الليبيين جميعًا.

ومع أنَّ هناك قراءات كثيرة لعلماء الاجتماع، لا ترى تحضُّرًا لأيِّ شعبٍ ما لم ينتقل أفراده وجماعاته من تلك البراري والصَّحاري إلى القرى والأرياف والمدن استقرارًا؛ فإنَّ ما حدث في ليبيا يكاد أن يكون شاذًا عن هذه القراءات؛ ففي ليبيا مع أنَّ كثيرين من البوادي قد انتقلوا إلى الأرياف والقرى والمدن؛ فإنَّ كثرة أخرى قد انْتَقَلَتْ اليهم معطيات الاستقرار الحضريَّة وهم في اوديتهم وبواديهم حيثما كانوا، فَغيّرت تلك الخيام المتآكلة بمبانٍ حديثة، وفي قلبها بُنيت المدارس والعيادات الطبيَّة والمساجد، وكذلك رُبطت هذه القرى المتناثرة في ربوع ليبيا بالطُّرق والإمدادات الكهربائيَّة التي جعلت دوائر القرية العالمية الصَّغيرة تتسع وتأخذ حيِّزًا لها في تلك القرى النَّاشئة عبر شبكات الإنترنت والاتصالات المتطوِّرة.

ومع أنَّ الذين أصبحوا في أوديتهم مستقرُّون كغيرهم من أهل القرى والأرياف الليبيَّة؛ فإنَّ الفارق الثَّقافي سيظل واضحًا بين أهل المدينة ومن انتقل إليها واندمج، ومن لم ينتقل إليها إلَّا زيارة أو سياحة، فمثل هؤلاء هم الذين يندرجون تحت طرفٍ من أطراف المنحنى التكراري المعتدل في

مقابل طرفه الآخر المتمثل في القلّة التي لا تعرف عن البادية إلّا ما يُسمع عنها.

ولسائل أن يسأل: **وما الفرق بين مفاهيم (التمدين، والتبدون، والتحضرن)؟**

أقول:

التمدين: إنَّ أهل البادية الذين زحفوا على المدن قد أخذوا من قيم أهلها قيمًا قوَّمت سُلوكهم وهذَّبت أساليبهم؛ فاندمجوا في ثقافاتها دون أن ينسلخوا عن قيمهم الرَّفيعة؛ أي إنَّ التمدين الذي طرأ على أهل البادية ما كان ليكون لو لم تُفتح لهم أبواب المدن على مصارعها احتضانًا.

التبدون: إنَّ أهل المدن قد أخذوا من قيم البادية ما أخذوا من قيمٍ، وقد أثَّرت في سلوكهم وجذبتهم معًا إلى بعضهم بعضًا دون أن يتخلَّوا عن رفعة قيمهم الحضريَّة، فأصبحت بينهم قيمة الاندماج متماسكة؛ فذلك التمدُّن، وتلك الرّفعة السُّلوكيَّة كانتا على مقدرة استيعابيَّة عالية، بها أهل المدن تمكَّنوا من امتصاص جسارة البادية، وشدَّة حماسهم، وسرعة تقلُّباتهم، فَصُقِل السُّلوك، وخفِّضت درجة حرارة العصبيَّة؛ فكانت المصاهرة جابرة كسرٍ، وطاوية هُوَّةٍ، وكانت الدَّوائر الإداريَّة ضابطة عمل، وموسعة لدوائر المعارف والعلاقات، وكذلك كان للمصالح الفردية والجماعيَّة والمدنية أثرٌ كبير في عمليَّة الاندماج الثَّقافي بين أهل البادية وأهل المدينة.

التحضرن: إنَّ الشَّعب الليبي الذي أصبح توزيعه الثَّقافي والحضري والتعليمي والصّحي والاقتصادي على المنحنى التكراري معتدلًا قد أنتج في مرحلتي (التمدين والتبدون) المنصهرتان في بوتقة الوطن، صفة جديدة للشّعب الليبي عامَّة؛ هي: (صفة الحضرنة).

فتلك المدينة التي لم تكن ترى في شوارعها إلَّا الفرَّاشيّة البيضاء الرَّاقية التي كانت النّسوة ترتديها، لم تعد تراها في شوارع المدينة مرتدية، وتلك البدلة الرّسميَّة التي كادت أن تكسو شوارع المدينة لم تعد ذات أهميَّة إلَّا عند المسئولين المقيّدين بارتدائها، وكذلك حال البدلة الطّرابلسيّة والبنغازوية والسَّبهاويَّة التي لم تعد تراها إلَّا في المناسبات أو يوم الجمعة، وكذلك لم يعد ذلك الجَّرد الذي كان البدوي لا يخرج من منزله إلَّا مرتديه، لم يعد له أهميَّة إلَّا عند البعض في المناسبات والأعياد أحيانًا.

وعليه: فإنَّ معظم الذين زحفوا على مدينة طرابلس ملخوا الجَّرد الصَّحراوي والعمامة الصّحراويَّة وأصبحوا في مناسباتهم يلبسون الزّي الطَّرابلسي وكأنَّهم من أصل المدينة، وهكذا حال الذين زحفوا على مدينة بنغازي ومدينة سبها فهم أيضًا قد لبسوا ملابس المدينتين تاريخًا في أثناء مناسباتهم وكأنَّهم من أصل المدينتين.

إنَّها المدن العواصم التي تتكامل قيمها الوطنيَّة، وبخاصَّةٍ كلَّما اشتدَّت، فسكان بنغازي رجالات إذا لم تستقم الأمور السِّياسيّة في البلاد فهم دائمًا في صدارة المعارضة (إنَّهم فرسان الكرم والشَّجاعة)، أمَّا رجالات طرابلس

فلا تغيير وطنيًّا إلَّا بهم (إنَّهم أهل الثَّقافة والتحضُّر)، أمَّا الرِّجالات الوطنيين بسببها فهم مركز الميزان الوطني الذي لا تعتدل الكفتان إلَّا بهم (إنَّهم المشتهرون بأهل الطِّيبة والأمانة).

وعليه: في زمن التحضرن لم يعد هناك ما يُميّز ليبي عن ليبي؛ سواء من حيث متوسط الثَّقافة، أم من حيث متوسط الدّخل الشَّهري، أم من حيث المتوسط التعليمي، أم من حيث متوسط الرّعاية الصّحيَّة، والإسكانيَّة، وكذلك من حيث التوسط في ارتداء الأزياء في أثناء العمل، أو في أثناء الرَّاحة والفُسحة؛ فالليبيون يكاد أن يقال عنهم قد أصبحوا يرتدون زيًّا متماثلًا في أثناء العمل، وكذلك زيًّا متماثلًا في اثناء الفُسحة وفي أثناء المناسبات والأعياد الدِّينيَّة والوطنيَّة.

ومن هنا فإنَّ اندماج البدو والحضر في بوتقة الوطن أنتج لهم صفة مشتركة هي (**صفة التحضرن**)، التي عمَّت ربوع ليبيا فأكسبت الليبيين الحياة الحضريَّة، التي متى ما تخلَّصوا من تأزُّماتهم الحاصلة في الزَّمن الاستثنائي فإنَّهم يتمكنون من الإقدام على التحضُّر ثقافة ودراية واستنارة؛ ولذا فالتحضرن لن يعود راجعًا بأهله إلى تلك البادية وقواعدها القاعديَّة، بل بهم يمتدُّ تجاه المدنيَّة تحضُّرًا؛ ولذا تعد الحضرنة نمطًا سُلوكيًّا تضبطه المعايير الحضريَّة والمدنيَّة فتجعله سلوكًا منضبطًا وليس لمجرّد مظهرٍ من مظاهرِ الحياة غير المتَّزنة.

الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا تكسر وهمًا:

ولأنَّ الواهمين دائمًا في غفلة من أمرهم فهم في حاجة لمنقذ يتقبَّلهم كما هم من أجل الأخذ بهم إلى ما ينبغي أن يكونوا عليه وطنيًّا وموضوعيًّا؛ إذ لا مجال للمنقذ أن ينحاز لغير الحقِّ وإحقاقه، ومن ثمَّ يمكّنهم من التخلُّص من وهم التبعيّة، والانقياد تجاه المجهول (الموهوم به).

ومع ذلك فالموهوم به يظل عند الواهِم حلمًا حتى ينكسر الوهم، أو يصبح الواهِمُ في خبر كان.

وعندما يصبح الواهِم وقد بلغ الحال به إلى قفل معلوماته بمعلومات خاطئة، فلا إمكانيّة لكسر وهمه إلَّا بتصحيح المعلومات الخاطئة التي تستغرق من الوقت وقتًا، ومع ذلك قد لا يفيق من وهمه إلَّا بعد دخوله معركة تكون الخسارة فيها كفيلة بإيقاظه.

ومع ذلك فإنَّ لكل قاعدة استثناء فالبعض دخل أكثر من معركة ولم يصحَ من وهمِهِ حتى ورَّثه لأحفاده من بعده، ويا ليته لم يورِّث؛ فمثل هذا التوريث يجعل من الجيل الثَّاني نسخة موهومة بالجيل الأوَّل.

ولأنَّ لكل قاعدة استثناء فسيظل التنوّع ساريًا معنا، والمصلحة والمنفعة عندما تقطف ثمارهما تغيِّر المواقف بمواقف بديلة، وأحيانًا تكون بمواقف متضادة؛ وذلك عندما تكون قاعدة الوهم منقلبة بين الواهم والموهوم وكذلك الموهوم به؛ أي: عندما يصبح الوهم وكأنَّه عُملة بيع وشراء فالمواقف بالضَّرورة تصبح متبدّلة ومتقلّبة.

ومن هنا تستبدل المصالح بين المتبدِّلين في مواقفهم، وفي المقابل تصمد القيم الحميدة، والفضائل الخيِّرة عندما تكون المواجهة من أجل ما هو أعظم؛ كالدِّين، والوطن، والشَّرف، والسِّيادة والهويَّة؛ وبهذا تنكسر الأوهام التي غيّبت كثيرين عن معرفة الحقيقة، وفي بعض الأحيان لا ينكسر الوهم إلَّا بكسر الواهمين؛ فعلى سبيل المثال: التكبُّر وهمٌ عظيم؛ ولأنَّه كذلك فلا إمكانيَّة لكسر وهم التكبُّر إلَّا بكسر المشاريع الواهمة وأصحابها، وهكذا التسلُّط يعدُّ وهمًا ولا ينكسر إلَّا بكسر الواهمين، وأيضًا من يرى نفسه زعيمًا ولا زعيم معه أو لا زعيم من بعده فهو واهم، ومن يرى نفسه أنَّه عالمٌ ولا عالم معه أو من بعده فهو واهم، وهكذا من يرى نفسه أو يراه الواهمون بأنَّه المرجعيَّة التي لا مرجعيّة سواها فهو ومن يراه كذلك واهمون؛ ولذا وجب كسر أوهامهم بإرادة العارفين قبل أن تتسع رقعة الواهمين على حساب وعي النَّاس؛ ذلك لأنَّه لا خليفة على النَّاس إلَّا النَّاس أنفسهم؛ كونهم الجنس المفضَّل على من خَلق؛ ولذا فمن يدّعي أنَّه خليفة لغيره فهو واهم، وينبغي أن يكسر وهمه بنور الله الذي جعل الإنسان خليفة.

وحتى خلفاء رسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام ليسوا بخلفائه؛ فالرّسول لا يخلفه إلَّا رسولٌ، والرَّسُول يصطفيه الله مباشرة دون غيره، وينبئه بالنبأ العظيم، أو يرسله برسالة من عنده، وهذا ما لم ينطبق على خلفاء محمَّد رضي الله عنهم؛ فصحابته الذين استخلفهم النَّاس لم يستخلفهم الله؛ ولهذا فالفرق كبير بين من يصطفيه الله رسولًا، ومن يختاره البعض مسيّرًا لشؤونه

السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والحربيَّة؛ ولذا فمن يرى نفسه خليفة للمسلمين فهو واهم؛ إذ لا خليفة للمسلمين إلَّا كتاب الله وسنَّة رسوله، ومن ثمَّ لا رسالة ولا رسول من بعد محمَّد.

ومع أنَّ الوهم يُحفّز على ركوب المخاطر فإنَّه لا إمكانيَّة للتحدّي به، فهو يوصلك راكبًا إلى نصف مقصدك، ويتركك هناك حافيًا حيث لا وسيلة للمفرِّ من الوقوع في المصيدة، وفي حالة ما حاولت الفرار فلن تجد طريقًا خاليًا من الأشواك، وعندما تصبح الطّرق والمنافذ مليئة بالأشواك يعرف الواهم إنَّها من تلك البذور التي بذرها وهمًا بين النَّاس.

وعندما يقع الواهم في الفخّ وتنكسر هيبته وسياسته يتخلّى عنه معظم الواهمين مصلحةً، بل ويُلبسونه ما لم يكن قد لَبِسَهُ من قبل، وعندما يقع في الفخ تلاحقه اللعنات، وكأنَّه لم يكن لهم رمزًا، ولم يكونوا له من قَبلُ سندًا.

وعليه: فرؤوس النّصر دائمًا كثيرة، أمَّا الهزيمة فلا رأس لها إلَّا الوهمُ؛ ولهذا عندما تضعف الدَّولة وتنهزم لن تنال الاحترام حتى من أهلها، وهكذا حال القادة عندما يُهزمون يتخلّى عنهم الأقارب والأباعد، وبخاصّة إن كانوا ممن امتلكوا المال وأفسدوا، وهذه تتضح جليًّا في مجتمعات دولة العصبيَّة.

وعندما تسقط الدّولة؛ إذ لا مؤسّسات، ولا نظم ولا قوانين، ولا رجالات أمن يعود البعض إلى قبائلهم التي بهتت صورتها من القدم؛ لينفخوا

الرّوح فيها بغاية الاحتماء من الفوضى ودرء المخاطر، إلى أن تعود مؤسَّسات الدّولة لطبيعة عملها فيعودون، وفي الوقت ذاته تَبعث روابط التماسك روح العصبيّة في أهل المدينة من أجل البقاء الآمن، وتفادي المخيف. وفي معظم الأحيان الرّؤوس التي تظهر في زمن الفوضى ليست برؤوس وطنيّة، ولا اجتماعيّة، بل في معظمها رؤوس سلب ونهب وإفساد لرأس مال الوطن.

ومع أنَّ لكل وهمٌ ردة وهمٌ فإنَّ منهاج الواهمين واحدٌ وإن اختلفت الأساليب، فالسَّارق هو السَّارق، والكاذب هو الكاذب، والواهم هو الواهم، وهؤلاء في معظمهم في الدّول الفاسدة يفضّلون على غيرهم من أهل القيم الحميدة، فيجندون من قبل أجهزة القمم السُّلطانيَّة، وفي المقابل لا ضحيّة لهؤلاء إلَّا الشُّعوب ومؤسّسات الدّول.

ومن ثمَّ تجد رجال الأمن السرِّي يكتبون التقارير في الكلّ، والكل عندما تتاح له الفرصة يكتب التقارير في رجال الأمن؛ ولهذا في زمن تحكّم الوهم في الدّولة لا سقف لكتابة التقارير ونشر الوشايات، وزرع الفتن، واختلاق المؤامرات، ودس المكائد، ولكلٍّ وهمهُ؛ فالحاكم الواهم حتى وإن جاءته في أحد المواطنين وشاية كاذبة فلا يظنها كذبًا، بل يعدُّها صادقة ما لم يثبت التحقيق بالإكراه بطلانها؛ ولهذا سُجن من سُجن ظلمًا، وقُتل من قُتل ظلمًا، وهاجر من هاجر ظلمًا، ومن هنا لا شيء يُطمئن قلب الحاكم كرهًا إلَّا المبايعات وإن كانت وهمًا، والمبايعة التي لا تجدَّد بمبايعات

من بعدها تعد باطلة ولا يؤخذ بها، ولا ثقة في أهلها؛ ولذلك تسجّل المبايعات وتعرض على الشَّاشات المرئيّة أكثر من أيٍّ موضوع ولو كان المواطن في حاجة ماسّة إليه.

إذن عندما يصبح الأمر هكذا فلا صفة للدّولة إلَّا (الوهم)، ولنفرِّق بين الدّولة الواهمة والدّولة غير الواهمة؛ ففي الدّولة غير الواهمة الدين ينتشر بالحُجَّة، وفي الدّولة الواهمة المذاهب تنتشر تحت مظلة السُّلطان الواهم، وهذا الأمر يجعل الصّراع داخل الدّولة على المنابر بين من يدعو لله، ومن يدعو للحاكم.

ولأنَّ الدّين السَّماوي من عند الله فبعض الحكَّام المسلمين يتخذونه مظلّة ليقال عنهم إنَّهم أهل التقوى، وفي الوقت ذاته منهم من يتقدّم ليصلِّي بالمصلّين ولا علاقة له بتقوى الله، وفي هذا الشأن فإنَّ أخطر شيء يمكن الإشارة إليه أن يتحالف السُّلطان مع الفقيه، وحينها تلتحف السّياسة بالدّين، ويلتحف الدّين بالسّياسة؛ مما يجعل وهم السّياسة في الدّين، ويجعل الدّين في السّياسة وهمًا.

أي: يُصبح الفقيه داعية للسُّلطان، والسُّلطان داعية للفقيه، ومن بعدهما لا يبقى أحدُ المسئولين في الدّولة داعيّة للدّين، وعلى هذا الغرار انقرض المذهب المعتزلي، وانتشر المذهب الأشعري بعد أن اعتنق صلاح الدين الأيوبي المذهب الأشعري، وأصبح الأزهر الذي كان شيعيًّا إسماعيليًّا أيَّام الدّولة الفاطميّة سُنيًّا؛ ومن ثمَّ نشرت السُّلطة المذهب الأشعري، وتغيّر

الفقهاء والمشايخ والقضاة، ثم ألغي تدريس المذهب الشّيعي في المعاهد الدينيَّة؛ ذلك لأنَّ دائمًا حوالي 90% من المشايخ والعلماء هم في الاتجاه المرضي للسُّلطان الحاكم، وفي المقابل السُّلطة تعمل على نيل رضاهم وعدم معاداتهم؛ لما لهم من أثرٍ على العامّة وبخاصَّة على المتتلمذين.

ولأجل أن يستمر السُّلطان أمنًا ولا تكون الفتنة بين المذاهب استوعبت الدّولة المملوكيَّة المذاهب الإسلاميّة الأربعة: المالكيّة، والحنيفيَّة، والحنبليَّة، والشَّافعيَّة، كما أنَّها اهتمت بالصوفيَّة أيضًا، ومع ذلك فالتصالح مبدأ مستمر بين السُّلطان والفقهاء، وهذا المبدأ مثلما جعل للوهم السُّلطاني حدًّا جعل لوهم الفقيه حدًّا.

ولأنَّ الوهم لا يفارق عقول الواهمين خوفًا أو طمعًا، فالعلاقة بين آراء السُّلطان والفقيه فيها من التوفيق ما فيها، وفيها من التلفيق ما فيها؛ إذ هناك من الأمور السُّلطانيّة ما لا إمكانيَّة لتمريرها ما لم تُحزْ من الفقيه ولو بشيء من المجاملة والتنازل وغض النَّظر، وكذلك هناك من الآراء الفقهية ما يعيقها ما لم تُحزْ هي الأخرى من السُّلطان بشيء من المجاملة والتنازل، ومع أنَّ البعض لا يرى تنازلًا إلَّا عن قناعة فإنَّ تنازلات مثل هذه لا تتم إلَّا وهمًا؛ ولهذا فإنَّ الشَّخصيَّة المتحضرنة وطنيًّا لا تبايع الواهمين حكَّامًا وفقهاء؛ ومن هنا فهي الكاسرة للوهم والمتجاوزة للمنازل الدّونيَّة.

الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا متجاوزة للدُّونيَّة:

من خصائص الحضرنة الوطنيَّة الليبيَّة إنَّها تتجاوز بالليبيين كل المنازل الدّونيَّة التي لا تليق بأهل العلم ولا أهل المكانة والرّفعة وطنيًّا، بل ولا تليق بمن خُلق في أحسن تقويم؛ ولذا فمن أراد أن تكون حياته على الخُلق الرّفيعة تحضُّرًا فعليه بكلّ ما يُمكّن من إحداث النُّقلة ارتقاءً إلى ما هو مأمول، وفي مقابل ذلك إن لم يحسن الليبيون إدارة شؤونهم الوطنيَّة فليس لهم إلّا الانحدار.

ولأنّ العمل ارتقاءً يؤدّي إلى ما يُنقذ الليبيين من الألم، كما يؤدّي بهم إلى ما يُغرقهم فيه، فهم بين هذا وذاك بين ارتقاءً فيه العمل يُتقن، ودُونيَّة بها يُهمل وينحرف إلى ما لا يجب؛ ولذلك كان الصّدق ارتقاءً بين الليبيين في مواجهة الكذب انحدارًا، وكان العدل بينهم ارتقاءً في مواجهة الظّلم انحدارًا، وهكذا هو الحقّ دائمًا في مواجهة الباطل، والحريَّة دائمًا في مواجهة الاستعباد، والدّيمقراطيَّة في مواجهة الدّكتاتوريَّة، والاستيعاب في مواجهة الهيمنة والإقصاء، وبين هذا وذاك يجب تحدّي الصِّعاب بما يُمكّن من الارتقاء قمّة وطنيَّة.

ولأنَّ الليبيين بين ارتقاءً ودونيَّة فهم بينهما بين ما يرسّخ قيمة الإنسان رفعة ونهضة ومكانة وطنيَّة، وما يؤدّي إلى التخلّف والفاقة وتقليل الشَّأن.

ولهذا فالارتقاء الوطني لا يمكن أن يبلغه الليبيون إلّا عدلًا وعملًا وعفوًا وصفحًا، وكذلك الانحدار لا يمكن أن يبلغوه إلّا ظلمًا وإهمالًا

وتشدّدًا وتطرّفًا، ففي دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، فمن شاء الارتقاء عمل من أجله ارتقاءً وتحدّى الصِّعاب، ومن شاء الانحدار عمل من أجله سُفليَّة ودونيَّة.

والليبيون كغيرهم من بني آدم خُلقوا على الاختلاف وسيظلون به مختلفين، حتى أهل الوطن الواحد والدّين الواحد واللغة والثَّقافة الواحدة هم مختلفون قدرات ومواهب واستعدادات وميول واتجاهات؛ ولهذا فهم مختلفون بصمة، ولا تناسخ بينهم فيما خلقوا عليه خلقًا، ولكن بينهم تماثل فيما هم عليه من معرفة وعلم وتقنية واقتصاد وسياسة، وفنون وآداب؛ ومع ذلك فالاختلاف بينهم لا يلغيه التماثل والتشابه: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[50].

ومع أنَّ القاعدة المنطقيَّة ترى: أنَّ الارتقاء أساس الخَلق البشري، فإنَّ الاستثناء يرى كفّة الانحدار تكاد أن تتعادل مع كفّة الارتقاء، وهنا تكمن العلّة؛ حيث قلّة الجهد المبذول من قِبل من يأمل ارتقاءً، في مقابل الجهد المبذول من قِبل من تشدّه السُّفليَّة.

فالإنسان الذي خُلق في أحسن تقويم، هو الإنسان المقوّم للارتقاءً، وليس للدّونيَّة، ولكن لأنَّ الارتقاء والدّونيَّة يتأثَّران بالمعرفة والتّخيير تذكّرًا وتدبّرًا وتفكّرًا؛ فهما بيد الإنسان رغبةً واختيارًا؛ ولذلك ينبغي على الليبيين وطنيًّا أن يعملوا كلّ ما من شأنه أن يؤدّي بهم إلى إحداث النُّقلة الممكّنة

[50] هود 118، 119.

من معرفة المستحيل والتوقّف عنده ارتقاءً. وفي المقابل فمن تُلهه نفسه شهوة فلن يجد نفسه إلّا على حالة من الانحدار والدّونيَّة التي لا تزيده إلّا تقليل شأن.

ومن ثمّ ينبغي على الليبيين عند رسم السّياسات الوطنيَّة أن يجعلوا وراء كلّ هدف غرضًا، من ورائه أغراض تحقّق لهم غايات ومن بعدها المأمول يتم نيله، أي: تحقّق لهم المكانة الشَّخصيَّة قدوة، وتحقّق لهم الكرامة الآدميّة رفعة، وتحقّق لهم العيش السّعيد قيمة. ولكن إن لم يتحدّوا الصِّعاب ويعملوا ويفعلوا فلا شيء لهم إلّا البقاء على رصيف الحاجة متسوّلين، وهنا يكمن الانحدار علّة[51].

الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا عندها الآراء تتعادل:

مع أنَّه من الأمر الطبيعي أن يفكِّر كل جيل في يومه وغده، وأن يسعى لصناعة مستقبله المأمول، فإنَّه لا ينبغي أن يقوّلب مستقبل الأجيال الآتية بتفكير ورواء عقول اليوم، بل ينبغي أن يترك الأمر مجالا لحالات التقدُّم والتطوُّر والتغيُّر الذي سيحدث، فرواء أجيال اليوم مجتمعة قد لا تفيد بالتمام لرسم صور الجيل الآتي في المستقبل، ومن خلال هندسة الجينات يمكن التخلُّص من بعض القيم التي تتأثَّر بالمورثّات الجينيَّة كالشَّجاعة والرّقة، والحبّ والكراهيَّة، وغيرها من القيم التي قد تتأثّر بإحداث تغيّرات من خلال خريطة هندسة الجينات البشريَّة.

[51] المصدر السابق، ص 76.

ولذا فإنْ سيطر عقل اليوم أو تحكّم بتدخلاته في رسم صور جيل المستقبل ففي دائرة الممكن قد يستطيع، ولكن سيكون لهذا التدخل من العيوب ما لا ينبغي أن يتم، فمن خلال خريطة هندسة الجينات يمكن للآباء أن يتدخّلوا وعن رغبة في رسم الصّورة التي يكون عليها الجنين الذي سيكون مولودًا وعنصرًا أساسيًّا في حياة المستقبل، بأن يسعوا مع المتمكِّنين من التدخل العلمي في الخريطة الجينيَّة للجنين بأن يخلصوه من بعض مورثات الرُّجولة، أو من بعض مورثات الأنوثة. فماذا سيكون عليه هذا المولود؟ وهل هذا التدخل سيليق به في حياة المستقبل التي سيكون فيها تفكير عقل الإنسان مختلفًا أو مخالفًا لمستوى تفكيره في الزَّمن الآن؟

إذا كان من الممكن تخنيث الأبناء عن طريق هندسة الجينات، برغبة الآباء أو الأمهات أو برغبة كليهما؛ فإنَّ ذلك يعني أن مستوى تفكير جيل اليوم تحت أي أسم أو مبرر من المبررات الحضاريَّة سيكون سببًا في صناعة جيل مشوَّه للغد، وبطبيعة الخَلق لا ينبغي أن يكون كذلك، ولكن مشيئة الله جعلت الأبواب مفتوحة بين تخييرٍ وتسييرٍ لمن خَلق في أحسن تقويم. هذا ومن المتوقَّع أن تُتيح الفُرص العلميَّة في المستقبل أكثر مما نتوقَّع، وإلى درجة قد يصبح فيها غير المتوقَّع هو الأكثر سيادة على أرض الواقع.

وحتى وإن قال البعض هذه الأمور أصبحت من سيادة الإرادة والرّغبة فإنَّنا نقول: إنَّ الإرادة والرَّغبة لا تسريان إلَّا على من يتعلق الأمر به دون غيره، أي إنَّ أمر الأبناء من حيث الرِّعاية يتعلق بوالديهم وذوي العلاقة

بهم، أمَّا أمر تحقيق التوازن القيمي المؤثّر على الرَّأسمال الاجتماعي فينبغي أن يخضع للمحاورة المنطقيَّة، التي لا تسمح لجيل اليوم بأن يرسم كما يبدو له صورة جيل الغد الذي في دائرة الممكن ينبغي له أن يكون على حالٍ أفضل وأرقى من مستوى تفكير عقول عصرنا.

فهندسة الجينات ستحقّق الجديد المفيد وقد تحقّق الجديد غير المفيد، وهنا قد يكون التدخل الذي يفقد التوازن الطبيعي؛ فعلم التناسخ وإن تعثَّر في البداية فإنَّه في النهاية سيتقدَّم أكثر، وقد يحدث غير المتوقَّع المخطط له، أو حتى المفاجئ.

وبمعرفة هندسة الجينات يمكن أنْ يتمّ التخلُّص من جملة كبيرة من الأمراض التي تتناقل بالوراثة، ويمكن أيضًا التحكُّم في النّوع بالاختيار والرغبة، وهذا بدوره قد يؤثّر على عمليَّة التوازن الطبيعي.

وبالطبيعة الخَلقيَّة أنَّ الذّكور يساوون نصف مال الرَّأسمال الاجتماعي، وأنَّ الإناث يساونَّ النّصف الثَّاني كمًّا، ولكن السُّؤال:

هل رأي الإناث في حالة توازن مع رأي الذُّكور فيما يتعلّق بالقضايا السِّياسيَّة؟

في اعتقادنا لا يوجد أي توازن في هذا الشَّأن، ولكن تشير المنحنيات البيانية الصَّاعدة إلى أنَّ الاتجاه سيتحقق في المستقبل، وعندما يتحقَّق سيتحقَّق التوازن السِّياسي على السَّاحات المحليَّة والدَّوليَّة في وقت واحد

بنظرة جديدة قد تهزّ السِّياسة الدّولة وتقلب المفاهيم السَّائدة رأسًا على عقب، ففي تلك العصور وإلى عصرنا كل شيء يكاد أن يكون على ما هو عليه؛ ولذا فالسُّؤال: **من الذي يرسم سِّياسة الدّول؟**

نقول: نظريًّا الجنسين (الذّكور والإناث)، أمَّا واقعيًّا، فإنَّ عقول الذّكور هي التي ترسم السِّياسات؛ ذلك أنَّ مشاركة المرأة في جميع أنحاء العالم لا تساوي إلَّا نسبة ضئيلة جدًّا من: (المشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في تنفيذها) وفي المقابل قد يقول البعض: إنَّ نسبة المرأة في الانتخابات والادلاء بالأصوات عالية؛ فنقول نعم: ولكن على مستوى تولي الناصب السِّياديَّة إلا تكون في كثير من دول العالم تكاد أن تكون منعدمة!

وعليه: علينا أنْ ننظر إلى كل أعضاء حكومات العالم المتقدّم والمتأخر على السّواء، ونجيب معًا على التساؤلات التي تسأل عن النّسبة التي تشارك بها النِّساء في رسم السّياسات المحليَّة والدّوليَّة. وفي هذا المجال لا أعني المشاركة في العمليَّة التعليميَّة والمساواة في الحقوق الصحيّة والحريَّة في الاختيارات العلائقيَّة، والتي هي على درجة عالية من التساوي، ولكن أعني المشاركة الفعليَّة في رسم السِّياسات الجسام التي تُعتمد في بلدان العالم بأسره، وتقرّر مصيره. **هل هذه السِّياسات ترسم بعقل الرُّجل أم بعقل المرأة؟**

نقول: هذا الأمر لن يستمر طويلًا، فالنِّساء سيعملن على تحقيق التوازن السّياسي والاقتصادي والاجتماعي في المستقبل، اليوم كل شيء يرسم ديمقراطيًّا بعقول الغالبيَّة، والغالبيَّة في المشاركة بلا شك هي للذُّكور. وبالطبيعة أنَّ الذُّكور والإناث لهم من القدرات العقليَّة التي في بعض الأحيان تتميز فيها الإناث وفي البعض الأخر يتميز فيها الذكور أو يتفوقون، وهذا يعني وجود توازن طبيعي في خَلق الله تعالى، ولكن بطبيعة الحال فإنَّ بعض من رغبات وميول الذُّكور تختلف عن بعض رغبات الإناث وميولهن، فالذُّكور الذين بطبيعتهم يميلون إلى الخشونة والقوَّة، هم يختلفون عن طبيعة الإناث اللاتي يملن إلى الرّقة والملاطفة. وهذا التحليل قد يبرهن على أنَّ أيامَّ وأعوام الحروب التي سادت بين الشُّعوب على المستويات المحليَّة أو العالميَّة كان سببها عقل الذُّكور الذي خطَّط ونفذ. ولو كان الأمر افتراضًا، أنَّ الإناث هن اللاتي كانت لهنّ السِّيادة، فإنَّ الرَّأسمال الاجتماعي لا يمكن أن يكون كما كان عليه عبر التَّاريخ.

ومن ثمَّ فعندما تتعادل كفتي الميزان الاجتماعي فإنَّ القرارات السِّياديَّة ستكون في حالة توازن بين الجنسين، وستكون الآراء ووجهات النَّظر مختلفة بالتمام عمَّا هي عليه الآن، وسيكون الأمن العالمي قائمٌ على التآخي والمحبَّة وقائم على كل الفضائل؛ ومن هنا يصبح المنطق هو سيد الميدان في حل الاختلافات إذا ما حدثت؛ وسينتهي تفكير الرّجل الذي لا يقبل بتفكير المرأة ومقدرتها على المشاركة الفعّالة، وسيعم السَّلام الذي يحقّق الاعتراف

والتقدير لكل فرد وجماعة، ولكل مجتمع من المجتمعات البشريَّة، والنَّاس في انتظار هذا اليوم للتعانق سويًّا على بساط المحبَّة والمساواة العادلة؛ ومن هنا فنحن لم نكن ضد عقل الرّجل، بل نحن ضد تعميم أحكامه باسم المجتمع أو باسم الشَّعب (ذكور + إناث)؛ ولذا حتى وإنْ شارك جميع الذُّكور في صياغة القرارات السِّياديَّة ستظل نسبة كبيرة منه غير مشاركة مادام المرأة التي هي جزءًا من الشَّعب لم تدخل وتشارك بنفس النّسبة التي يشارك بها الرِّجال؛ وهذا لا يعني الانحياز لعقل المرأة ضد الرّجل؛ فعندما يسود عقل المرأة على القرار السّياسي والاقتصادي والاجتماعي ويغيّب صوت الرّجل فإنَّ ذلك بالضَّرورة سيخلق عائقًا أو خللًا في الرّأسمال الاجتماعي.

ومع أنَّ المرأة قد أصبحت مشاركة ووصل الحال بها إلى أن اعتلت رأس الحكم في بعض البلدان، فإنَّ مجمل ما وصلت إليه لا يتعدى عدد الأصابع كما يقولون، ولننظر إلى المجالس النيابيَّة والبرلمانيَّة والوزاريَّة والرِّئاسيَّة في كل العالم ونعد المشاركات من النِّساء في رسم السِّياسات الدَّاخليَّة والخارجيَّة؛ فنجد أنَّ كل المستويات التي وصلت المرأة إليها هي بقرار الرّجُل، وأنَّ كل الصِّياغات للسّياسات الدَّاخليَّة والخارجيَّة هي بقرار الرّجل الغالب الحضور في المشاركات الفعليَّة[52].

[52] عقيل حسين عقيل، منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس: 2003م، ص 50 – 58.

وحسب قراءاتنا لغير المتوقع فإنَّ المرأة ستصل إلى مرحلة من الثِّقة والجسارة بما يمكنها من تحمّل المسؤوليَّة المتماثلة مع الرّجل عندما تتعادل معه على كفتي الميزان كمًّا وكيفًا، حينها تصبح سياسة مجتمع المستقبل غير التي نحن عليها؛ كون أنَّ سياساتنا في معظمها تقرَّر وتنفَّذ بعقل الرَّجل، وسياسات الآتيين ستقرَّر وتنفذ بالعقل المشترك (الرَّجل والمرأة)؛ ومن ثمَّ فعندما تصبح أعداد النِّساء مماثلة مع أعداد الرِّجال فإنَّ القرارات الصادرة لن تكون كما كانت عليه بعقل الرّجل.

وعليه فإنَّ اللغة التي كانت تصاغ بها القرارات الصادرة لن تكون تلك اللغة؛ حيث كانت لغة الشّدَّة والقوَّة، والتي ستكون هي لغة المنطق الذي يجمع بين المندمجين في النحن، والرِّجال إن لم يفسحوا مجال المشاركة للمرأة بالتماثل كمًّا وكيفًا، فإنَّ المرأة قادمة إلى ميادين المشاركة السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لا محالة، وستتغيَّر الأمور وتؤسَّس قواعد جديدة بعقدٍ الاجتماعي جديد.

وهكذا ستكون المنافسة جادة على بساط ممارسة الديمقراطيَّة وبكل شفافيَّة، ومن لا يفسح المجال بإرادة لا بدَّ وأن يزاح بغيرها، فالسِّيادة الوطنيَّة لن تسمح بأن يسود عقل على عقلٍ، وفي هذا الأمر يؤكد فرنسيس فوكوياما على وجود عواقب هامة ستحدث بالتغيّرات العلميَّة والثَّقافيَّة التي ستسود العالم في هذا القرن الواحد والعشرين، "عواقب هامَّة بالنّسبة إلى السِّياسات بالقرن الواحد والعشرين ستكون تطوراتها خلافيَّة لحد كبير لأنَّها تتحدَّى

أفكار عزيزة على المساواة بين البشر وعلى إدراك أهميَّة الخيار الأخلاقي؛ وستقدّم للمجتمعات تقنيات جديدة للتحكُّم في سُلوك المواطنين؛ وستغير تفهمنا لشخصيَّة الفرد وهويَّته، وستقلب المفاهيم الاجتماعية الحالية رأس على عقب وتؤثِّر في معدل التقدّم الفكري والمادّي والسِّياسي؛ وستؤثّر في طبيعة السِّياسة الكرضيَّة"[53].

وبما أنَّ كل شيء يقع في دائرة الممكن، إذن كل شيء متوقع، وبما أنَّه متوقع فلماذا لا نفكر بعقل تسابقي لأجل المشاركة في صناعة المستقبل؟ إن الإجابة على هذا السّؤال تستوجب الأخذ في الاعتبار رواء أكثر من جيل حتى لا ترسم خطط المستقبل بلا مستقبل.

بناء على ما تقدَّم لا ينبغي أن تُرسم صورة جيل الغد بمنظور سياسة جيل اليوم، وعقول علمائه ومفكريه، ذلك أنَّ معظم الرّواء السِّياسية اليوم هي نتاج ردود أفعال، وأي فعل أو سُلوك هو نتاج ردود أفعال قد يكون فاقد للموضوعيَّة وخاليًا من مفردات المنطق.

ولهذا ففي عصر العولمة لا بدَّ من تفاوض اجتماعي على طاولة واحدة لا يمتلك فيها أحد حق النقض، الكل على كفّة اعتدال الميزان، والتفاوض الاجتماعي الذي اعنيه هو تفاوض القيم الاجتماعيَّة الناهضة من أجل صياغة الفكرة وقواعد التنظيم التي تستوعب الجميع دون تمايز

---

[53] فرنسيس فوكوياما، نهاية الإنسان (عواقب الثورة البيو تكنولوجيا). "ترجمة أحمد مستجير"، القاهرة: شركة مطابع لوتس، 2002، ص 132.

بين أنا وأنت، تفاوضٌ بين الرَّغبات والخصوصيَّات وبين الآمال التي تصنع المستقبل للجميع[54]؛ ومن هنا نعم للإرادة، ولا لكل من لا يحب الاستماع إلى كلمة (**لا**) التي يتغنّى بها من حُرم من قولها.

الشَّخصيَّةُ المتحضرنة وطنيًّا لا للإرعاب:

إنَّ الفترات الخلافيّة التي طرأت على الليبيين وأدّت بهم إلى صدامات واقتتالات قد مزَّقت أوارقٌ كثيرة كانت بين أيدي الليبيين مواثيق أخلاقيَّة؛ ومع ذلك كانت لهم درسًا ممجّدًا للتمييز بين مفهومي: (الإرهاب والإرعاب) فأولئك الذين يفخِّخون أنفسهم أو مقرّات الآمنين وأماكن لقاءاتهم ووسائل تنقّلهم وينسفونها بغاية دخولهم الجنّة؛ فالجنّة لا يمكن أن يدخلها القتلة الظَّلمة، ومثل هذه الأعمال والأفعال الشاذّة توصف بالمرعبة، ومن هنا وجب التمييز بين مفهوم الإرعاب الذي لا يأتي الرُّعب إلَّا منه، ومفهوم الإرهاب الذي لا يأتي الرّهب إلَّا منه؛ قال تعالى: {سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[55]؛ قال تعالى: (سَأُلْقِي) وكلمة (سَأُلْقِي) في اللغة العربيَّة ذات أثر ومدلول عظيم، ومفهومها في هذه الآية بالتمام كما تلقي المدافع والطّائرات قنابلها على رؤوسٍ وأهدافٍ يُراد لها أن تدمّر، هكذا يكون أثر

---

[54] اولريش بك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية "ترجمة أبو العيد دودو". كولونيا: منشورات الجمل، 2001، ص 174.

[55] الأنفال: 12 – 14.

إلقاء الرُّعب في القلوب إن لم يكن أكثر أثرًا وشدّةً؛ ولهذا جاء مفهوم ضرب الأعناق والبنان أفعالًا محقّقة لترعيب القلوب، وإلَّا هل هناك من يخالفنا بقوله: إنَّ ضرب الأعناق وضرب البنان ليس بمرعبٍ؟

وهنا نقول: إنَّ أفعال الإرعاب تكاد أن تتفجّر القلوب منها وتتمزّق، وإنَّ أشد الآلام والأوجاع عندما يُقذف الرّعب في القلوب قذفًا؛ ولأنَّ المقذوف في تشابهه كما هو حال مقذوف المدفعيّة بغاية رمي الأهداف؛ فإنَّ المرمى بالمقذوف لن يكون إلَّا مستويًا على الأرض ترابًا؛ ولهذا جاءت كلمة (وقذف) في هذه الآية؛ لتبيّن شدّة أثرها في القلوب رُعبًا.

ومع أنَّ القذف بالحجارةِ أو بحممِ البراكين دمغها شديد فإنَّ القذف بالحقِّ على الباطل في مرضاة الله هو أكثر دمغًا وأكثر شدّة: {بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ}[56].

إذن: وفقًا للآيات السَّابقة نلاحظ أنَّ مفهوم الرُّعب جاء بدلالة ترعيب القلوب، وفي المقابل جاء مفهوم الإرهاب بما يخيف الأنفس؛ ومن هنا فالفرق كبير بين ما يرعب القلب وما يرهب النَّفس من حيث: إنَّ الرُّعب لا يكون إلَّا نتاج فعل متحقق ألما، أمَّا الإرهاب فلا يكون إلَّا بما ينذر النّفس؛ كي لا تقدم على ما من شأنه أن يحدث ألما: {قَالُوا يَا مُوسَى

[56] الأنبياء: 18.

إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ}[57].

تدلُّ هذه الآية الكريمة على قبول التحدّي سلمًا لمن له رأي آخر وإن كان كُفرًا (قَالَ أَلْقُوا)، وهذا التحدّي سلمًا هو الذي ضبط هذه الآية بقيم استيعاب الآخر وقبول التحدّي حُجّة بحجّة، ومن وهنا ارتبط مفهوم الاسترهاب بمفهوم سحر أعين النَّاس (سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ)، أي: ارتبط مفهوم الإرهاب بإظهار القوَّة والاستعراض بها وعدّتها أمام أعين النَّاس أو الخصوم دون استخدامها؛ وفي المقابل إذا تمَّ استخدام القوَّة ساد الترعيب على حساب سيادة الترهيب ظلمًا وعدوانًا؛ وذلك كما حدث بالتمام في أحداث 11 من سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكيَّة، وكما حدث في مرفأ بيروت 4 من أغسطس 2020م، وكما حدث في كثيرٍ من دول العالم من تفخيخ وتفجير ودهس مرعب بالسّيارات التي جعلت من أجساد الأبرياء أشلاء متناثرة، ومن بقي منهم على قيد الحياة جريحًا بقي غارقًا في الدِّماء مرتعبًا.

إنَّ هذه الصّفات كلها صفات للإرعاب والمرعبين والمرتعبين، أمَّا الإرهاب فلا يزيد عن كونه إعداد عدّة وقبول تحدٍّ لمن شاء أن يعتدي ويتمدّد على حساب الغير ظلمًا؛ ومن ثمَّ فإنَّ الوقوف عند حدود الاستعراض بالقوّة يُرهب الأنفس ويجعلها تعيد حساباتها قبل أن تقدم على

[57] الأعراف: 115، 16.

أيٍّ من أفعال الرّعب؛ ولهذا تعد الدّول التي تمتلك القنابل الذريّة مرهبة لبعضها البعض ومرهبة للغير، ومن هنا فامتلاك السّلاح يعد (مُرهبًا) أمَّا استخدامه فيعد (مرعبًا)، وهذا بالتمام ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكيَّة في أغسطس 1945م بقصف مدينتي: هيروشيما وناجازاكي باستخدام القنابل الذريَّة المرعبة؛ بسبب رفض تنفيذ إعلان مؤتمر بوتسدام الذي نصَّ على أن تستسلم اليابان استسلامًا كاملًا من دون أيَّة شروط، ولكن رئيس الوزراء الياباني (سوزوكي) في ذلك الوقت رفض المهلة المحددة وتجاهلها؛ فأصدر الرّئيس الأمريكي (هاري ترومان) الأمر المرعب بإطلاق السَّلاح الذري المسمَّى (الولد الصَّغير) على مدينة هيروشيما يوم الاثنين الموافق 6 من أغسطس عام 1945م، ثم تلاها إطلاق قنبلة (الرّجل البدين) على مدينة ناجازاكي في 9 من أغسطس وهو اليوم الثَّالث من إلقاء القنبلة المرعبة على مدينة هيروشيما[58].

ولذا فحمل السّلاح يُرخّص له قانونًا؛ بغاية حماية النّفس، ثمَّ إرهاب من تسوّل له نفسه أن يعتدي على الغير، أو يتمدّد على حساب حريَّاتهم وممتلكاتهم وأوطانهم، أمَّا استخداماته في غير أوجهه القانونيَّة فيخرجه من دائرة (الترهيب) ويدخله في دائرة (الترعيب) المحرّم والمجرَّم دينًا وعرفًا وقانونًا.

ولهذا فمفهوم الإرهاب يخالف مفهوم الإرعاب من حيث: إنَّ الإرهاب لو لم يكن يحمل من الخير ما يعود على حامله، ما قُرن كما سبق

[58] حكيم جوي، تاريخنا الحرب والسلام، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1995م، ص 84.

تبيانه بالرّأفة والرَّحمة؛ ولذلك فالرَّهبانيّة بهذه الصّفات الحميدة التي عُطفت عليها أوجبت لها فعل الخير، {وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً}[59].

وعليه: لم ترد كلمة الإرهاب في القرآن الكريم ولو لمرّة واحدة بمفهومٍ سالبٍ، بل أينما وردت وأُنزلت جاءت موجبة وفيها من الرَّأفة والرّحمة ما يحول بين خلاف النَّاس واقتتالهم.

ومن ثمَّ فإنَّ مفهوم كلمة (رهيب) يعني مما يعنيه كلمة (عظيم)، فالإنسان إذا ما وَجد نفسه في موقفٍ عظيمٍ جليلٍ مهيبٍ وصفه بأنَّه موقف (رهيب)، ومن هنا، فأهل العقول تستوقفهم المواقف والمشاهد الرّهيبة؛ كونهم أُناس يميّزون بين ما يُقدّر وما لا يقدّر، وبين ما يُعظّم وما لا يُعظّم؛ ومن ثمَّ فإنَّ كل شيء له رهبة تجلّه الهيبة وتكسوه؛ ولذلك فالمواقف الرّهيبة تحمل في مضمونها الهيبة التي تستوقف النَّاس وتلفتهم إليها، وكذلك تلفتهم إلى أنفسهم وما يجب أنْ يتخذوه تجاه ما يترتّب عليها من مواقف[60].

ولذا فإنَّ إعداد العدّة والاستعراض بها قوّة ترهب الأعداء، ثم تعيدهم إلى الذَّاكرة؛ ليعيدوا النّظر في رؤاهم وما سبق لهم أن رسموه من خطط تجاه

---

[59] الحديد 27.

[60] عقيل حسين عقيل، معجزات وبعضها من بعض، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م، ص 175 – 196.

مَنْ لم يكن يمتلك القوّة مِن قَبل، وهذا الأمر يجعل العودة ميسّرة إلى استخدام لغة الحوار في تسوية الخلافات بين الدِّول والشُّعوب، وفي المقابل عدم امتلاك الضّعفاء لمقاليد القوَّة يحفّز الأقوياء على التمدد عدوانًا على حساب حريَّة من لا يمتلك مقاليدها.

ومن هنا فالقوَّة عندما تكون رهيبة ضاربة تستوقف عقول المشاهدين من أهلها حتى يعظّموها تفاخرًا؛ كونها تعكس نهضة وطنهم، وتحافظ على هويّتهم وسيادتهم، وكذلك فهي تستوقف عقول الغير وتعيدهم لتغيير خططهم وسياساتهم واحترام من لم يسبق له نيل الاحترام منهم.

ولهذا فإنَّ المواقف الرّهيبة تُمكّن من أخذ الحيطة والحذر وتجنُّب المواجهات المؤلمة، وهذا ما حدث بالتمام بين الهند والباكستان، فعندما كانت دولة الباكستان لا تمتلك القنبلة النوويّة ودولة الهند تمتلكها؛ كانت الباكستان مُرتهبة ومُرتعبة في وقت واحدٍ، أمَّا الهند فليست كذلك، ولكن بعد أن امتلكت الباكستان القنبلة النوويّة أصبحت الهند مرتهبة بالتمام كما كانت الباكستان مرتهبة، ومن هنا أصبحت الهند تحسب للباكستان حسابًا لم يسبق لها وأن حسبته (القوّة النوويَّة لا تُرهبها إلَّا قوَّة نوويّة)، وهكذا دائمًا القوَّة لا ترهبها إلَّا القوَّة وتستوقفها عند حدودها وتعيدها إلى حيث ما كانت.

ومع أنَّ امتلاك القوّة النوويَّة مرهبٌ فإنَّ استخدامها ليس بهينٍ، ولهذا فإرهابها يجعل الكلّ يقف عند حدوده، وهذه من نعم الإرهاب (أنْ يقف

الكلّ عند حدّه)؛ قال تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قوَّة وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ}[61].

يُفهم من هذه الآية الكريمة أنَّ إعداد العدّة مأمور به أمرًا من عند الله (وَأَعِدُّوا)؛ وجاء هذا الأمر بغرض إرهاب من يضمر الاعتداء ظلمًا؛ وذلك بغاية إرهابهم؛ حتى يقفوا عند حدودهم ولا يقدموا على أفعال العدوان.

ولذا فما كان في مفهوم الإرهاب تطرُّفٌ أو رُعبٌ، ولن يكون كذلك، ومن ثمَّ فإنَّ الإرهاب والخوف والفزع والرّعب والوجل والتوجّس ألفاظٌ ليست بمكرّرة لمفهوم واحد، وبهذا ينتفي إطلاق لفظ الإرهاب على فعل لا ينطبق المفهوم عليه والمعنى، ولا يوضح دلالته، ومن أجل الوقوف على الفرق بين المعاني والمفاهيم، أخذنا أفصح النُّصوص لغة وأعظمها دلالة وأيسرها مفهومًا، تلك التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا يرقى إليها شكّ، ولا ينتاب أحد فيها توجّس، بحيث تطمئنّ إليها القلوب والعقول من القداسة والفصاحة والدّلالة والمفاهيم.

إنَّ إعداد العدّة الإرهابيَّة أمر من القضايا العقليَّة التي تثبتها البراهين المنطقيَّة؛ حفاظًا على سلامة الفرد والمجتمع والقيم الأخلاقيَّة الحميدة والفضائل الإنسانيَّة الخيّرة؛ فالنصّ القرآني وفقًا لما أُنزل بخصوص الإرهاب من وضوح المفهوم والمعنى أنَّه لا يحتمل مفهومًا آخر غير التهيؤ والاستعداد

[61] – الأنفال: 60.

والتأهب أخذًا بالأسباب مع وافر الحيطة والحذر، وليس تحريضًا على العدوان وارتكاب المظالم، فالمصطلح لا يحتمل ما حمّلوه من دلالة الترعيب والفزع، ولا يُفهم منه التفخيخ والتقتيل والسّلب والنّهب والاعتداء الذي يمارسونه بغير حقٍ.

فالإرهاب دعوة إلى إعداد العدّة دائمًا، واستكمال القوَّة بأقصى الحدود الممكنة؛ لتكون القوَّة في مواجهة القوَّة التي ترهبها، ومن هنا فالنصّ القرآني أمر بإعداد القوَّة على اختلاف صنوفها وألوانها وأسبابها، والغاية من الإعداد والاستعداد والتهيؤ والتَّأهُّب الذي يوصل إلى الإرهاب، أنْ يأمن المعدّ للعدّةِ على حرّيّته وماله ونفسه وأرضه وعِرضه، ومن هنا يُرهب الأعداء حتى يبلغ بهم الرَّهب إلى عدم التفكير في العدوان ظلمًا، وعلى هذا يكون الإرهاب منهجًا عمليًّا واقعيًّا للحياة، يواجه مناهج أخرى تقوم عليها سُلطات، ومن ورائها تقفُ أنظمة وقوى تسعى إلى الإضرار بالآخرين بأساليب شتّى ووسائل مختلفة؛ ولذا فلا مفرّ من الأخذ بما يُمكِّن من الإرهاب؛ تحسبًا للعدوان ظلمًا، ولا مفرّ من مواجهة كل الأعمال والأفعال المرعبة.

ولذا فلا يمكن لعاقل يتكلّم بلسان الضّاد أن يجمع بين مفهوم العنف والتطرُّف والقتل والجريمة التي ينتج عنها الرُّعب والفزع والهلع، ويضعها جميعًا تحت اسم الإرهاب في مفهوم واحد ليؤدّي المعنى الذي أقحم على لفظ الإرهاب قسرًا؛ بحيث جعل الأسماع تنفر منه لما افتُريَ على هذا المفهوم

من افتراءات، وكأنَّ الغرض منها تسمية الأشياء بغير مسمّياتها، ووصفها بغير أوصافها؛ حتى يفلت المجرم من العقاب، ويصبح الضحيّة هو المتهم.

إنّ المتتبع للأحداث السِّياسيَّة ومحاولة النيل من المسلمين ودينهم، يجد أنَّ مصطلح الإرهاب لم يعدّ يسيرًا في مفهومه ودلالته ومعناه الذي أشارت إليه الآية الكريمة وأمرت به؛ فالله –تعالى– يأمر بالعدل والإحسان، ويأمر بالمعروف وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، ومن هذا المنطلق يجب أن يُنظر إلى دلالة المصطلح ومفهومه ومعناه فيما أمر الله –تعالى– من الأخذ بالإرهاب وأسبابه، لا بما أُقحم عليه من مفاهيم وأُلصق به من تهم التشدّد والتطرُّف والخطف والقتل والتفخيخ والترعيب وتفجير الأبرياء وممتلكاتهم بغير حقّ، حتى أصبح مفهومًا مُرعبًا ومعقّدًا ومركّبًا إنسانيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وعلى هذا نجد كلّ باحث أو كاتب أو متكلّم في هذا المجال، يرى ما لا يراه الآخر، ويجد فيه ما لا يجده غيره؛ من حيث مصداقيّة الدّلالة ومطابقة الكلمة للمعنى ومواكبة اللفظ للمفهوم؛ ولذا فبهذا المفهوم نجد مصطلح الإرهاب قد أصبح مساويًا للتطرُّف، ومتماثلًا مع العنف، ومرادفًا للخوف، ودالًّا على القتل، ومتطابقًا مع الرُّعب، ويعني الإجرام ويشار إليه بالانتحار، فأيّة لفظة هذه التي أصبحت جامعة لكلّ هذه المعاني من الأفعال العدوانيَّة، وأيَّة لغة هذه التي تقصر فيها الألفاظ على استيعاب المعاني، فتحمّل لفظة واحدة؛ لأنَّها لا تمتلك من الألفاظ ما يستوعب أفكارها.

وعليه: ينبغي أن نميّز بين الأمر الذي يُرهب حتى يُعظّم، والأمر الذي يُرعب حتى يتمّ القضاء عليه ويُقلع من جذوره، ومن هنا يجب التمييز بين الأمر الذي يُعيد الإنسان إلى ذاكرته، والأمر الذي يجعله أشلاءَ ولا ذاكرة؛ ولذا فالإنسان عندما يتعرّض إلى مواقف رَهيبة يحسب كلماته قبل أن ينطقها ويقولها، وعندما يتعرّض لمواقف مرعبة فلا تجد الكلمات مكانًا لها على لسانه مما يجعله في حاجة إلى مُنقذ أو عكّاز يتوكأ عليه إن استطاع أنْ ينهض.

ومن هنا فالإرهاب في لغتنا وثقافتنا لم يتمّ تداوله اصطلاحًا إلَّا في العقدين الماضيين؛ نتيجة ظروف جاءت بضغوط خارجيَّة، واتجاهات سياسيَّة غربيَّة، آثرت إقحام اللفظ اصطلاحًا وفق مفهوم غربي، بما له من دلالات في اللغات اللاتينية؛ ولذا كان تعريفه اصطلاحًا وفق مفاهيمهم: "في اتفاقيّة لاهاي 1907م المادة (22) التي نصّت على أنَّ: الضّرب بالقنابل من الجو يعدُّ عملًا غير مشروع إن كان يهدف إلى إرهاب السكّان، وفي عام 1934م اتخذت عصبة الأمم قرارًا بتشكيل لجنة خبراء لدراسة ظاهرة الإرهاب، وكان أوَّل قرار اتخذته الأمم المتحدة مختصًّا بمحاربة الإرهاب القرار رقم: "2197" بتاريخ 1972/12/18، ونصّ القرار على إجراءات منع الإرهاب الدّولي، ودراسة أسباب الإرهاب وأشكاله.

وفي سبتمبر 1992م أدرج موضوع "الإرهاب" رسميًّا في جدول أعمال الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة؛ بهدف وضع تعريف محدّد للإرهاب"[62].

ومن هنا كانت الجامعة العربيَّة مضطرة لأنّ تحدّد مفهوم المصطلح سياسيًّا؛ وذلك ضمن الاتفاقيَّة العربيَّة لمكافحة الإرهاب التي وقّعت في القاهرة في يوم 1988/4/22م؛ حيث نصّ التعريف على أنَّ الإرهاب: "كلُّ فعلٍ من أفعالِ العنفِ أو التهديد به أيًّا كانت بواعثه، أو أغراضه، ويقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي، أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرُّعب بين النَّاس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضَّرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك العامَّة، أو الخاصّة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنيَّة للخطر"[63].

كل المصطلحات التي وردت في هذا التعريف لا علاقة لها بمفهوم الإرهاب كما أمر الله به قرآنًا، بل لها علاقة بمصطلح العنف والجريمة والرُّعب، ومن ثمّ فلو طُلب منهم أن يعرّفوا مصطلحات: العنف والرّعب والجريمة فلا أدري بماذا سيعرفونها!

[62] – الحضارة الإسلامية، ج7، ص172.

[63] – الحضارة الإسلامية، ج7، ص172.

خُماسي الشَّخصيَّة لتحليل القيم:

مع أنَّ التحدُّث عن الشَّخصيَّة بشكلٍ عامٍ فيه من العموميَّات ما فيه، فإنَّ التحدُّث عنها بمعياريَّة علميَّة يستوجب التدقيق الممكن من فرز المفاهيم وتصنيفها وفقًا لتلك المتغيِّرات، التي تجعل شخصيَّات البعض لا صفة لها إلَّا الذَّاتيَّة، وتجعل صفات البعض على الإنسحابيَّة، والبعض الآخر صفاته أنانيَّة، أو تطلُّعيَّة، أو موضوعيَّة.

ومع أنَّ لكلِ عصرٍ ولكلِ مجتمعٍ خُصوصيَّته التي بها يتميَّز، وأنَّ للامتزاج الثَّقافي والتقدُّم الحضاري أثره المفيد والنَّافع عندما لا يكون على حساب السِّيادة والهويَّة الوطنيَّة؛ فإنَّ لكلِّ شيء ثمنه؛ ذلك لأنَّ الأمر يستدعي الأخذ بالجديد النَّافع حتى وإن لم يكن مألوفًا، وهو الذي لا تتم موالفته إلَّا بقبول الأثر الذي قد يكون على حِساب منظومة القيم القاعديَّة.

ومع أنَّ الأخذ بالجديد النَّافع يُسهِم في إحداث النُّقلة؛ فإنَّ البعض لا يَقدم عليه، أو أنَّه لا يَقدم عليه برغبةٍ، وفي المقابل تجد البعض متحفِّزًا ومتطلِّعًا له بغاية النُّهوض والرِّفعة.

ولأنَّ الأخذ بالجديد المفيد يُحدث تغييرًا نافعًا فلا ينبغي التوقُّف عنده وكأنَّه لا جديد من بعده، بل الواعون يأخذون به وهم متطلِّعون ومترقِّبون لما سيأتي من بعده وهو الأكثر فائدة ونفعًا.

ومع ذلك علينا أنْ نَعرِفَ أو نَعتَرف أنَّ لكلِّ شيءٍ ثمنه، فتلك القيم القاعديَّة (الأساسيَّة) التي تربط الأفراد والجماعات والأوطان بروابط الأبوَّة والأخوَّة والجيرة محبَّتًا وقوَّة صِلة، قد يكون التقدُّم الحضاري علمًا وتقنيَّةً على حِساب تلك الرَّوابط المتينة والمقدَّرة عرفًا اجتماعيًّا؛ حيث ساعات العمل أصبحت لا تسمح بالزِّيارات العائليَّة المألوفة والواجبة الأداء، وحتى ملابس العمل لم تعد تلك المألوفة، وأنَّ التقيّد بالقانون أصبح ضرورة، وأنَّ بعض المعطيات الحياتيَّة الجديدة أصبحت لا تنسجم مع معطيات ذلك العُرف وتلك العادة؛ ولذا فبهذه العصرنة قد انتهت معطيات ذلك الزَّمن الذي كان فيه المسحَّراتي الذي يدقّ ناقوسه أو يقرع طبله لإيقاظ الصَّائمين؛ لتناول وجبة السَّحور، ثمَّ يقرعه مرَّة أخري بغاية الإمساك صومًا.

وقد انتهى زمن البرَّاح، الذي يُبرّح صوتًا عاليًا: أنَّ هناك من فقد شيئًا أو أضاعه؛ ليبلغ النَّاس في محيطه السَّكني والاجتماعي ويُعلمهم بالمفقود أو الضَّائع، ثمَّ يبرّح مرَّة أخرى عند وجود المفقود أو الضَّائع في حالة إيجاده والعثور عليه؛ ليعلم صاحبه بوجوده فيأتي لاستلامه. ومن بين مهام البرَّح المتطوّع لعمل الخير أيضًا أنْ يُبلغ النَّاس مبرِّحًا بيوم الصِّيام أو

يوم العيد؛ وذلك بعد إثبات رؤية الهلال الذي كان النَّاس يترقَّبونه، والذي تمَّت رؤيته من قِبل البعض.

ومع أنَّنا عندما نقارن بين زمني: المسحَّراتي والبرَّاح، وزمن الاتصالات والتقنية؛ نعرف أنَّ زمن المسحَّراتي والبرَّاح قد ولّى؛ ومع ذلك فإنَّ دفء تلك العلاقات لم يمحَ من العقول التي تتغنَّي بالقيم وتفتخر بالهويَّة وتتمسّك بالسِّيادة الوطنيَّة؛ ففي تلك الأزمن إذا ضاع ما ضاع أو فُقد فأينما ضاع أو فقد فهو في مكانٍ آمن حتى يتم إيجاده ولو كان من قبل العابرين، وإن لم يتمَّ من قِبلهم مصادفة فإنَّ أهل الدِّراية وقصَّ الأثر (الجرَّة) سيجدونه؛ كونهم الخبراء في تتبع الأثر وتقصِّه بداية ونهاية.

تلك هي الشَّخصيَّة القاعديَّة التي لا تغفل عن أهميَّة استقراء التَّاريخ ولا تغفل عن مواكبة التحضُّر الممكِّن من النُّهوض العلمي والمعرفي والثَّقافي والممكِّن من استيعاب التقنيّة؛ ولهذا فالشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة تعتزُّ بتحف التَّاريخ ومتاحفه؛ فهي عندما تكون حاضرة إلى العرض المسرحي والسِّينمائي كلَّما شاهدت تقنية متطوِّرة تذكَّرت ذلك (الكارّو) الذي كان مؤدِّيًا لمهمَّات كبيرة، وعندما تستمع إلى المعزوفات الموسيقيَّة تتذكَّر تلك النواقيس وهي تعزف بلا عازف، وأقصد (تلك النواقيس) التي كانت تُعلَّق في رقاب البهائم سواء أكانت تجرُّ عرباتها أم إنَّها المركوبة.

إنَّها الشَّخصيَّة الليبيَّة التي مستوياتها القيميَّة تتداخل وتمتد منذ القدم من البدونة والأريفية إلى التمدُّن والتحضُّر؛ فتلك الأقوام التي لا ترى ناصفًا

لها إلَّا العرف ولا فاصلًا في قضاياها إلَّا العرف؛ أصبحت تطالب بالدَّسترة والتقنين؛ فتلك الأقوام مع أنَّها لا ترى مرورًا بلا قانون، فإنَّها لا تقبل أن ترى عربات الكارُّو بلا محطَّات في نواصي المدينة وقلبها للتوّقف والانتظار سياحةً واستمتاعًا، ومع أنَّها تتمسّك بالعرف والدّين؛ فإنَّها لا ترى دولة حرَّة بلا عقد اجتماعي ينظم العلاقات، ومنه تستمدّ السِّياسات وتُرسَم، ومع أنَّها تتمسَّك بالكبير قدوة حسنة؛ فإنَّها لا ترى كبيرًا يساوي من تفرزه صناديق الانتخابات الحرَّة الشّفَّافة. إنَّها الشَّخصيَّة المتفائلة؛ حيث لا يأس ولا قنوط، شخصيَّة تقبل التحدِّي؛ ذلك لأنَّها تعرف أنَّ الصِّعاب لا تصمد أمام المتحدين، شخصيَّة تتملّك نفسها؛ فتحسُنَ التصرُّف ساعة الغضب، وبهذا فهي قادرة على الاستيعاب وتجاوز المحن، وإحداث النُّقلة.

وعليه: فإنَّ للشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة مستويات من الوعي والمعرفة؛ فهي تميَّز بين الأنانيَّة التي تتمركز على الأنا الشَّخصاني، والذَّاتيَّة التي تتمركز على الذَّات المجتمعيَّة، والموضوعيَّة التي تتمركز على الموضوع وفقًا للمعطيات المعياريَّة، وكذلك فهي تميّز بين تلك الشَّخصيَّات التي تنسحب من المستوى الذَّاتي مصلحة خاصَّة، والشَّخصيَّات التي تتطلَّع إلى المستوى الموضوعي تجريدًا؛ ولذا فهي تعرف أنَّ النُّظم القبليَّة تتمركز على العصبيَّة الاجتماعيَّة لُحمةً وفَزعةً، وتعرف أن النُّظم الأريفيَّة تعاون وتماسك بين المزارعين وأصحاب الحرف الرّيفيَّة. أمَّا أهل المدن فإنَّ الشَّخصيَّة الوطنيَّة تعرف أنَّ القوانين كفيلة بتنظيم شؤونهم وعلاقاتهم، وأنَّ رجالات مراكز الشُّرطة

والمحاكم هم أهل الفصل بين المتخالفين والمتشابكين تُهمًا. وهكذا حال أهل الحضر وهم بيوت النَّهضة الحضاريَّة فكرًا ووعيًا ودراية؛ فذلك هم المهذَّبون الذين لا يتجاوزون آداب الكلمة والفعل والعمل والسُّلوك. وبين هذا وذاك فإنَّ للشَّخصيَّة الليبيَّة خمس مستويات قيميَّة: وفقًا لخماسي تحليل القيم، وهي:

. المستوى الذَّاتي (الشَّخصيَّة الذَّاتيَّة):

. المستوى التطلُّعي (الشَّخصيَّة التطلُّعيَّة):

. المستوى الموضوعي (الشَّخصيَّة الموضوعيَّة):

. المستوى الإنسحابي (الشَّخصيَّة الإنسحابيَّة):

. المستوى الأناني (الشَّخصيَّة الأنانيَّة):

الشَّخصيَّةُ الذَّاتيَّةُ:

الشَّخصيَّةُ الذَّاتيَّةُ مكوَّن علائقي من مجموعة الصِّفات التي يقرَّها المجتمع، فمن يأخذ بها وتتجسَّد في سلوكيَّاته يصبح متَّصفًا بها وكأنَّه المجتمع بكامله؛ ولهذا فكبار القوم لا يتّخذهم الغير قدوة إلَّا لكونهم متَّصفون بما يُرضي المجتمع عرفًا وعادة ودينًا وسُلوكًا؛ ومن هنا فعندما يُصبح لِسان حال الفراد الليبي لِسان حال الليبيين توصف شخصيَّته بالذَّاتيَّة.

ولسائلٍ أنْ يسأل: هل كل الأفراد في ليبيا تتجسَّد في سلوكياتهم الشَّخصيَّة الذَّاتيَّة الليبيَّة؟

نقول: لا؛ ذلك أنَّ لكلِّ شخص ليبي خاصيَّتهُ التي بها يتميَّز عن غيره من الشُّخوص في ليبيا، وذلك هو الحال في كلِّ بلدان العالم وعلى مختلف الثَّقافات والمعارف والأديان.

ومن ثمَّ نقول: مع أنَّ لكلِّ دولةٍ أو وطنٍ شخصيَّة عامَّة تميِّزه عن شخصيَّات أوطان الآخرين وبلدانهم؛ فإنَّ للفروق الفرديَّة بصمتها على كلِّ شخصيَّة وفي أيِّ دولة أو وطن. فنحن الليبيون كما نستطيع أنْ نميِّز بين شخصيَّةٍ ليبيَّة وأخرى فكذلك نُميّز بين شخصيَّة تونسيَّة وتونسيَّة أخرى، أو مصريَّة ومصريَّة أخرى، وهكذا غيرنا يُفرِّقُ ويميّزُ بين شخصيَّة وشخصيَّات أخرى.

وعليه فلا وجود للشَّخصيَّات المتناسخة بعضها مِن بعضًا؛ فالنَّاس ليس بنسخٍ وكأنَّهم الأوراق تسحب بعضها من بعضٍ. وحتى مفهوم الشَّخصيَّة الوطنيَّة فهو مفهوم خاصّ بمن المت بهم صفات الوطن أو الموا بها، وبهذا المفهوم ليس كلّ الليبيين بوطنيين معرفة ودراية، ولا كلِّ الغير في بلدانهم وطنيّون بصفات أوطانهم.

ومع أنَّ مفهوم الذَّاتيَّة يرتبط بالمؤنث، فإنَّه المحتوي على (المذكّر والمؤنث)؛ ولذا فذات الإنسان تتكون من: قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يُحب ومما يكره؛ فعندما تتوحَّد آمال المجتمع وآلامه ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى عنده كفتا الحياة والموت، يصبح الفرد وكأنَّه مجتمعٌ بأسره، أو أمَّةٌ بكاملها أو دولة؛ وذلك نتيجة بنائه الذَّاتي الاجتماعي أو الوطني،

مما يجعل حال لسانه حال وطن، وحال سلوكه سلوك مواطن؛ ومن هنا فالذَّات مكوّنٌ قيميٌّ (جمعيٌّ)، وليس بمكونٍ فرديٍّ، فعندما تتجسّد الذَّات في السُّلوك لن تجد الأنانيَّة (الشَّخصانيَّة) مكانًا لها بين النَّاس، وعندما تتكوَّن في الإنسان بأماني المجتمع الوطنيَّة تزيل عنه الأنانيَّة، وتغرس فيه روح المواطنة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنَّه وطنٌ بحاله، ويكون الوطن وكأنَّه الفرد بلا عِلّة.

والمستوى الذَّاتي للشَّخصيَّة الليبيَّة هو المتكوّن من ذات المجتمع الليبي، أي المتكوّن من عاداته، وتقاليده، وأعرافه، ودينه، وفي هذا المستوى يتساوى المفهوم الذَّاتي للشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة رؤيةً ومعرفةً وثقافةً، وحُسن تَصرُّف.

وفي هذا المستوى الذَّاتي تظهر الشَّخصيَّة الليبيَّة (القاعديَّة) قيمًا بغض النَّظر عن الزَّي الذي ترتديه، ومع أنَّ البعض لا يرى الزَّي إلَّا مظهرًا؛ فإنَّ الزّي لا يكون إلَّا مرتبطًا بثقافةٍ من الثَّقافات التي شكَّلت الذَّوات البشريَّة. وحتى داخل المجتمع الواحد تتعدَّد الأزياء وتتنوَّع عادةً وعُرفًا وثقافةً بغاية إظهار الخصوصيَّات المحليَّة التي لا يكون ارتداؤها على حساب أيَّة هويَّة من الهويَّات المنصهرة في بوتقة المظهر الوطنيّ.

ومع أنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة واحدة فهناك من يغلب عليه ارتداء (لبس) الجرد والزّبون، وهناك من لا يراه إلَّا خفيفًا مع الملابس العربيَّة، وهناك من لا يرتديه إلَّا في المناسبات الاجتماعيَّة؛ حتى لا يقال عنه أنَّه حَادَ عمَّا لا

يجب أن يحيد عنه اجتماعيًّا، وهذه بصفة خاصَّة لا تكون إلَّا بنظرة كبار السِّن إليه، فيرتديه بغاية نيل التقدير والاحترام؛ ومن ثمَّ يتجنَّب النُّعوت، ومع ذلك هناك الزّي الشَّعبي اليومي، وهناك الزّي المرتبط بالمناسبات، وهذه تتصدرها البدلة الكبيرة والبدلة الصّغير رجالٌ ونساءٌ، ولكن لكلٍّ خصوصيَّته فللنساء زيهُنَّ الخاصّ بهنَّ (البدلة الكبيرة والصَّغيرة) اللتان تحتويان على كل ما يُلبس المرأة ليبيًّا، وللرِّجال زيهم المختلف عن زي النّساء فلهم أيضًا (البدلة الكبيرة والصّغيرة) اللتان تحتويان على كل ما يلبس الرّجُل ليبيًّا.

وهناك للرِّجال الجلابيَّة والسّروال الواسع والعمامة، وهناك الرِّداء الحريري المتميّز، وعصابة الرَّأس والحزام والبُلغة للنِّساء، ومع ذلك فهناك مسمِّيات متعدّدة لكل مفردة من مفردات الزّي الوطني.

ومع أنَّ لليبيين زيهم الشَّعبي المتميّز والخاصّ بهم، فإنَّ الليبيين في أثناء ساعات العمل لا يرتدونه إلَّا استثناء؛ ذلك لأنَّهم يرتدون الزَّي الرّسميَّ وكأنَّهم على غير علاقة بذلك الزِّي الشّعبي.

وعليه فإنَّ المستوى القيمي للذَّات الليبيَّة يتمركز على عصبيَّة لا ترى ليبيا إلَّا وطنًا ليبيًّا، وفي هذا المستوى دائمًا تُفخَّم قيمة الكرامة وقيمة الشَّرف؛ ولهذا فإنَّ المكوّن الذَّاتي الليبي أنتج عقليَّة الفزعة (الليبي يفزع مع الليبي عصبيَّة اجتماعيَّة ولا فرق في هذا المستوى القيمي بين: (عربي وأمازيغي وطارقي أو تباوي).

إذن: المستوى القيمي للذَّاتيَّة الليبيَّة تنصهر فيه ثقافة رمال الصَّحراء وجبالها وأوديتها مع ثقافة شواطئ البحر وشوارع المدينة وأزقتها، وكأنَّها ثقافة أسريَّة.

وفي هذا المستوى القيمي كما تنصهر مكوِّنات الثَّقافة الليبيَّة؛ فإنَّ قيمًا أخرى تنصهر في الشَّخصيَّة الليبيَّة، وهي: (قيمة الكرامة، وقيمة الشَّرف، وقيمة الكرم)؛ ولهذا فالشَّخصيَّة الليبيَّة كما أنَّها تقبل الموت دون كرامتها ودون شرفها؛ فإنَّها لا تَقبل إلَّا أنْ تكون كريمة؛ ومن هنا فإنَّ الذَّاتيَّة صفة الفطرة بالنّسبة لليبيين عمومًا.

ومع أنَّ الكرم قيمة رفيعة لمن يتَّصف به أو يتميَّز كما هو حال كبار القوم مشايخ ووجهاء وأفرادًا؛ فإنَّ البعض لا يراه كرمًا إلَّا والغاية من ورائه نيل مأمولٍ؛ إذ هناك من يتباهى به، وهناك من لا يراه إلَّا من باب الوجوب القيمي، وهناك من يعتز به ولا يرى شيء من ورائه إلَّا عمل الخير في ذاته.

ومما يميّز الشَّخصيَّة الليبيَّة الذَّاتيَّة، ثلاثة أمور أساسيَّة:

الأمر الأوَّل: إنَّها شخصيَّة فزَّاعة: لمن استنصر بها رابطة اجتماعيَّة ووطنيَّة، وهنا يتساوى عندها (الرّبح والخسارة).

الأمر الثَّاني: إنَّها شخصيَّة مُتحدِّيَّة: فإذا كُتب القتال عليها يتساوى عندها (الموتُ والحياة) وكأنَّ عمر المختار ما زال على قيد الحياة جهادًا (النَّصرُ أو الاستشهاد).

الأمر الثَّالث: إنَّها شخصيَّة متسامحة تخاصم من يخاصمها حتى وإن كان من بني جلدتها، وحتَّى إنْ كان الخصام على عقال ناقة، وعندما تقرّر أن تسامحه فبيت مِنَ الشِّعر يرضيها ويكفيها.

إنَّ تمسّك الليبي بالدّين والعُرف والقيم التي تُميّز شخصيَّته عن غيره لا يُعد تمسُّكًا شخصانيًّا، بل يعد فعلًا ذاتيًّا وليس خاصًّا؛ ولذلك عندما تتمسّك الذَّات بقيمها، وتمارسها بوعي، فإنَّ سلوكها هذا يُعد سلوكًا عامًّا، تقابله ردود أفعال اجتماعيَّة مُرضية، وهذه ردود الأفعال المرضية محفِّزة لمشاعر الاعتراف والتقدير التي تحقّق الاعتبار الاجتماعي للذَّات، سواء أكانت ذات فرد، أم جماعة، أم مجتمع.

وفي هذا السِّياق أذكر شخصيَّات اجتماعيَّة من أهالي الجنوب الليبي؛ كونهم القدوة الحسنة لأهل القرية وجمع شمل أهاليها كلمة وحكمة وموعظة، وأخصُّ بالذّكر من منطقة الشَّاطئ مدينة الزويَّة: الشّيخ علي الغول، والشّيخ سعيد الشّيباني، والشّيخ جمعة ممَّد، ومن زلواز: الشّيخ محمَّد عبدو ميلاد، إنَّهم رجالات الحكمة والطّبل الذي لا يُقرع إلَّا لجمع الشَّمل ووحدة الرَّأي والتغنّي بالأمجاد الاجتماعيَّة والأخلاقيَّة، وأذكر منهم من تولى هذه الرِّسالة من بعدهم تحت شعار: (الخصّ[64] جَمَعَ آباءنا وأجدادنا ويجمعنا)، وفي مقدِّمتهم: الشَّيخ أحمد بركة الزَّويّ؛ الذي جعل من نفسه

[64] الخصّ بيت من زرب النخيل والقش أتخذ رمزًا للتَّاريخ الاجتماعي الذي شكَّل الذَّات الاجتماعيَّة تحت شعار (نحن معًا وسواسيَّة)، ومع أنَّ عصرنا قد تجاوز عصره؛ فإنَّ أهالي الزويَّة لا يرونه إلَّا وسلة من وسائل الوعي التي تعيد أهل العقول إلى الذَّاكرة.

ذات من تلك الذَّوات الليبيَّة؛ فَيُنسِّقَ ورفاقه لقاءات اسبوعيَّة لإحياء التَّاريخ الاجتماعي حِكمة وأغنيّة ورأيًا، وحُسن تدبُّر.

شبابٌ اتخذوا من الخُصِّ عِنوانٌ لهم (إحياء للذَّاكرة)؛ حيث الأجداد والخُصّ كان منزلهم، وقيم المحبَّة فيه مَنزِلةٌ؛ فهم بهذه الرُّؤية وعيًا وتحضُّرًا لا غاية لهم إلَّا النُّهوض بالذَّات الاجتماعيَّة رفعة أخلاقٍ، وليس العودة إلى تلك العصورِ بدائيَّةٍ.

هكذا تتكوَّن الذَّات الاجتماعيَّة عندما يَحسُّ الفرد بأنَّه المجتمع وحدةً ورأيًا وحُسنُ تدبُّر؛ ولهذا فالاتصاف بالذَّاتيَّة لا يُعدُّ عيبًا كما يعتقد البعض من الباحثين؛ لأنَّ الذَّاتيَّة نقطة الارتكاز؛ وذلك لارتباطها بالموضوع الذي لا تنفصل عنه؛ ولهذا تعبِّر الذَّات المفردة عن نحن الجمع، فالباحث الليبي عندما يجري بحثًا لا ينسلخ عن ليبيَّته ودينه: (عن ذاته الواعية)، بل يتمسّك بهما في كلِّ المجالات والمحافل؛ ومن هنا يتمّ الاتفاق مع الدَّكتور علي زيعور في قوله: "لا وجود للذَّات البحتة، بل هناك علاقة دائمة بين الذَّات والموضوع"[65].

وتدلُّ الذَّاتيَّة على التمسُّك بانطباعات المجتمع وقيمه التي تميّزهُ عن غيرهِ مِن المجتمعاتِ الأخرى؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان ذاتيًّا ما لم تتجسَّد قيم المجتمع في أفعاله وسُلوكيَّاته، وهذا يدلُّ على أنَّ الذَّاتيَّة يمكن

[65] علي زيعور، مذاهب علم النفس، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136.

أن تكون على مستوى الفرد، ويمكن أن تكون على مستوى الجماعة، ويمكن أن تكون على مستوى المجتمع وطنًا.

وتعدُّ الذَّاتيَّة شعرة التَّوازن المعياري للعلائق القيميَّة وطنيًّا، فعندما يكون الضَّمير هو المعيار العام لأفراد المجتمع يُصبح الإطار المرجعي لهم هو الموروث المشترك بينهم بإرادة، وتصبح (الذَّاتيَّة) هي نقطة تمركز الفكرة، وعندما تميل عن نقطة التمركز هذه، لا بدَّ أن تميل إلى ما هو سالب في حالة ما إذا تغلَّبت النَّفس الانسحابيَّة، أو تميل إلى الموجب في حالة الاعتماد على الأحكام المنطقيَّة التي يتمّ فيها الاستماع للآخر وأخذ رأيه فيما يتعلّق بالأمر المشترك.

وعليه فالذَّاتيَّة ليست تسليميَّة كما يعتقد البعض، بل بالنِّسبة إليها كلّ شيء قابل للنقاش والحوار والموافقة وعدم الموافقة؛ ولذا فلا ينبغي أن نغفل عن تلك العلاقة الوثيقة بين الذَّاتيَّة والحاجة إلى التقدير والاعتراف؛ فالذي تتوحَّد فيه قيم البادية، أو القرية، أو الرِّيف، أو المدينة لا شكَّ أنَّ حاله سيصبح من أحوالها، ولسانه من ألسنتها؛ أي وكأنَّه القرية تتحدَّث أو تتصرَّف، أو وكأنَّه المدينة بحالها؛ ومن هنا يستمدُّ الفرد المتَّحد في الذَّات الاجتماعيَّة التقدير والاعتراف، فعلى سبيل المثال:

. ماذا يريد المتعلِّم الذي يسعى لأنْ يفوز بالمرتبة الأولى على أقرانه؟

. ماذا يريد الأب الذي يسعى لأن يسلك أبنائه ما يرضي أهل القرية أو القبيلة أو المدينة؟

- ماذا يريد السِّياسي الذي لا يسلك إلَّا ما يرضي الشَّعب؟

- ماذا يريد التَّاجر الذي لا يسلك إلَّا ما يرضي الله؟

جميعهم يريدون نيل الاعتراف بأنَّهم كانوا القدوة التي يبحث عنها النَّاس، وأنَّهم في الوقت ذاته يسعون إلى الحصول على تقدير المجتمع لهم على هذه النجاحات التي تحقَّقت بجهودهم، أو على أيديهم.

فالاعتراف والتقدير منزلة اجتماعيَّة، ومطلب يحقِّق الرِّضا على المستوى الفردي، والجماعي، والوطني، ومع أنَّ الاعتراف والتقدير مفاهيم لفظيَّة، فإنَّها ستظل مطالب لإرضاء الذَّات وأملًا تسعى لتحقيقه، ونظرًا لأهميَّة ذلك للذَّات، كانت المنافسة المولود الأوَّل للاعتراف والتقدير، وإلَّا

لماذا المنافسة؟

المنافسة من أجل تحقيق الفوز بالاعتراف والتقدير، فحتى العبد في زمن العبوديَّة يسعى لينال الاعتراف والتقدير من سيِّده؛ ولهذا يكدّ ويجدّ في الإخلاص والعمل، وهكذا انتزع عنترة بن شدّاد من سيده ورجال قبيلته الاعتراف والتقدير بالتفاني في حماية شرف الذَّات (القبيلة)، وهكذا كان عمر المختار رمزًا وطنيًّا في ذوده عن تراب الوطن وكرامة الليبيين.

وعليه فلكلِّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة جُملة من القيم المفضَّلة، والقيم غير المفضَّلة، وكلتا الجملتين من القيم تتراتب وفقًا لخماسي عقيل

لتحليل القيم إيجابًا وسلبًا[66]، فهي تتمركز على (الذَّات) عندما تزن بلا زيادة ولا نقصان في الوزن، وتميل عنها إيجابيًّا إلى ما هو مفضَّل: (تطلُّعًا)، ثمّ إلى ما هو الأفضل: (موضوعيَّةً)، وتميل سلبيًّا إلى ما هو أقلُّ (انسحابيَّةً)، ثمَّ إلى ما هو أنقص: (شخصانيَّة).

ومن ثمَّ فإنَّ الذَّات المتّزنة هي التي تحرص على أن تكون شعرة الميزان الاجتماعي في حالة اعتدال (في منتصف الميزان المعيَّر)، والذَّات المنطقيَّة هي التي تُوفي الميزان الاجتماعي (تحرص على أن يكون الميزان المعيَّر عند الوزن وافيًا)، والذَّات الموضوعيَّة هي التي تحرص على إيفاء الميزان ثمَّ من بعده تتصدَّق، أمَّا الذَّات المنسحبة فهي التي تُخسر الميزان المعيَّر (تجعله في حالة المنقوص)، والأنانيَّة هي التي تغُش الوزن وتهمل المعايير السويَّة للوزن الاجتماعي والوطني أخلاقيًا.

وعليه:

يتمّ الاتفاق مع المفكّر يونخ في قوله: "إنَّ الذَّات هي نقطة الوسط، أو المركز للشَّخصيَّة، فتتجمّع حولها جميع النُّظم الأخرى، وهي تجمع هذه النُّظم، وتمدّ الشَّخصيَّة بالوحدة، والتوازن، والثَّبات"[67].

---

[66] عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت: 2004م.

11- Borg, W.R.: & Gall, M, D. (1979): "Educational Research an Introduction", (3rd ed), Long Man, New York.

ولذا فالذَّات مكوّن علائقي فأنا كفرد، وأنا كوطن، وأنا كدين وعرف تجعل لي ضمير المتكلّم، ولا قيمة لـ(أنا) إلّا بالمعنى المصاحب الذي يميّزني عن أنت، ويميّزنا عن الآخرين (هم) فعندما يتوحَّد الموضوع في: (أنا وأنت وهم) يصبح الجميع وفقًا لقاعدة: (نحن سويًّا ونحن معًا) مما يجعل الموضوع واحدًا، والرِّسالة واحدة، ويحقّ لكلٍّ منَّا أن يقول في الوقت الواحد: (أنا) ويقول: (نحن)، نحن الشُّركاء، وأنا الشَّريك، وأنت شريكي، إنَّها المكوّنات الذَّاتيَّة التي جعلت بيننا الضَّمير الاعترافي (نحن) بإرادة؛ وعندما يحيد أحدنا عن نحن الضَّمير المشترك بإرادة قد يحدث الانحياز والميل السَّالب، أو الميل الموجب؛ ذلك حسب الموضوع المنحرف عنه، والموضوع المنحرف إليه؛ فإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع آخر موجب يعدُّ الميل أو الانحراف موجبًا (ميلًا منطقيًّا لا عيب فيه) وتعدُّ الحالة: (تطلُّعيَّة)، وإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع أكثر إيجابيَّة، يكون الميل والانحراف موجبًا وتوصف الحالة: (بالموضوعيَّة).

أمَّا إذا حدث الميل من موضوع موجب إلى آخر سالبٍ؛ فإنَّ هذا الميل يُعدُّ سالبًا وتوصف الحالة بالإنسحابيَّة، وإذا كان الميل أو الانحراف من الحالة الإنسحابيَّة إلى الحالة الشَّخصانيَّة، فإنَّ هذا السُّلوك يجعل الحالة أو الشَّخصيَّة في المستوى الأدنى: (مستوى الأنانيَّة).

ولهذا تُعدُّ الذَّاتيَّة نقطة التمركز؛ كونها مكمن الحقائق، والحقائق هي التي تُظهر الحالات والمواقف، والمواضيع على ما هي عليه، وليس كما يجب

أن تكون؛ فهي التي تتماثل مع الفعل، أو السُّلوك، سواء أكانت هذه الحقائق موجبة، أم سالبة؛ ولهذا يكمن في الذَّات كلّ من الموجبِ والسَّالبِ، ولكن ما يظهر قد لا يكون مطابقًا لما هو كامن، فالحقيقة الكامنة في الصُّدور عندما تتماثل مع السُّلوك، أو الفعل تؤدِّي إلى معرفة؛ وكذلك الحقيقة الكامنة في الصُّدور عندما لا تتماثل مع السُّلوك تؤدِّي هي الأخرى إلى معرفة.

وعليه:

لكلِّ حقيقة سلوك، ولكلِّ معرفة سلوك، ولكن ليس بالضَّرورة أن يتماثل السُّلوك والفعل الظَّاهر مع الكامن المعرفي؛ فالذي يتشرَّب المعرفة التي تجعل من الآخر طرفًا سالبًا، أو معاديًا لا بدَّ أن تكون له ذات منحازة، والذي تتكوَّن عنده الذَّات المعترفة بالآخر لا بدَّ أن تكون له ذات استيعابيَّة؛ وهكذا حال الذي يتشرَّب معلومات متناقضة تكون ذاته متناقضة؛ فيسلك أفعالًا غير مُتَّزنة (تميل حينًا لما هو موجب، وحينًا آخر تميل إلى ما هو سالب)؛ فإذا عددنا إعطاء الضَّريبة واجبًا على القادر، فبالضَّرورة نعدّها حقًّا لمن يستحق، فعندما تُعطيها الذَّات بإرادة للمستحقّ تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما تمتنع عن إعطائها تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الأنانيَّة.

ولهذا فالذَّات مركزٌ رقابيٌّ (التزام رقابي)؛ إذ إنَّ أفعالها تُقيَّم على معطيات ضميريَّة، سواء أكانت في حالات الاعتدال والتوازن، أم في حالات الإقدام والإحجام (حالتي: التطلُّع والانسحاب).

وبناء على ما تَقدَّم فإنَّ للذَّاتيَّة مستويات ثلاثة:

أوَّلًا: المستوى الفردي (الذَّات في مستوى الأنا): قد تكون ذات الأنا في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 ـ في الحالة الإيجابيَّة (حالة الاعتدال والاتزان) يقول صوت الذَّات: (أنا صاحب الحقّ لن أتخلى عنه، أنا المؤدِّي للواجب ولن أتخلى عنه، أنا مُتحمِّل المسئوليَّة، ولن أتخلى عنها)، إنَّه صوت القيم التي تشرَّبها الأنا، وتجسَّدت في سلوكه، وجعلت منه ذاتًا متكاملًا على مستوى الوطن.

2 ـ في الحالة السَّلبيَّة (حالة الميل والانحراف الأناني) هي الحالة التي يختلف فيها السُّلوك عن الفعل، وفي كثير من الأحيان تحدث عندما تتمسَّك الأنا بأخذ الحقوق، وتتهرَّب أو تمتنع عن أداء الواجبات وتحمّل المسئوليَّات، وتحدث أيضًا كلّما امتدت الأنا على حساب الآخر.

ثانيًا: المستوى الجماعي (ذات الجماعة): قد تكون ذات الجماعة في حالة الإيجاب، وقد تكون ذاتهم في حالة السَّلب:

1 ـ في حالة الإيجابيَّة: يرتفع صوت الذَّات (نحن) نحن الأسرة، أو نحن الطَّلبة، أو نحن الأطباء (نحن الجماعة) نتمسَّك بكامل حقوقنا، ولن

نتخلَّى عنها، ونؤدِّي واجباتنا، ولن نتأخَّر عن أدائها، ونتحمَّل المسئوليَّة كلّ المسئوليَّة فيما ينبغي لنا أن نتحمَّل، وإذا حاول أحد المساس بأضلاع مثلث ممارسة الدِّيمقراطيَّة التي تخصّنا لن نتأخر عن مواجهته والصِّدام معه؛ فمثل هذه الذَّات الشَّخصيَّة هي التي راوغت نظام مُعمَّر القذَّافي 42 عامًا وعندما قرَّرت التخلُّص منه أنهته في ساعة استجابة.

2 ـ في حالة السَّلبيَّة (حالة الميل والانحراف الأناني): في هذه الحالة يقتصر تفكير الجماعة ونظرتها على ما يفيد الجماعة بغض النَّظر عمَّا يترتَّب من ضرر لجماعة أخرى.

ثالثًا ـ المستوى المجتمعي (ذات المجتمع): نظرًا لما يختصّ به كلّ مجتمع من المجتمعات البشريَّة من قيم وثقافة مرجعيَّة؛ فإنَّ ذات المجتمع قد تكون في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 ـ في الحالة الموجبة (حالة تماثل الذَّات مع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة): في هذه الحالة تسود العدالة، وتزول الفرقة؛ فيعيش المجتمع الحريَّة بممارسة كامل حقوقه، وأداء كامل واجباته، وتحمُّل مسئوليَّاته، وعندما تسود الحريَّة المجتمع بمختلف أعراقه وانتماءاته، تندمج الأقليَّات العرقيَّة في وحدة المجتمع، وينتهي الخلاف والصِّدام اللذين سببتهما التفرقة، والتعصُّب، واحتكار الحاجات.

2 ـ في حالة السَّلبيَّة (حالة الميل، أو الانحراف الأناني): في هذه الحالة تمتدُّ الذَّات المجتمعيَّة على حساب ذات مجتمع آخر، أو على حساب

الذَّات الإنسانيَّة بأسرها دون أن تضع اعتبارًا للخصوصيَّات المجتمعيَّة التي تميّز كل أمَّة عن أمَّة أخرى، أو عندما لا تسود العدالة وممارسة الدِّيمقراطيَّة على مستوى الوطن، في مثل هذه الحالات يصبح السُّلوك الظَّاهر غير الباطن؛ ولذا قد يكون السُّلوك الظَّاهر الإخلاص والمحبَّة، والكامن في حقيقة الأمر هو الخيانة والكره حتى تأتي الفرص السَّانحة فتغتنم.

الشَّخصيَّةُ التطلُّعيَّةُ:

الشَّخصيَّةُ المتطلّعة هي التي لا تَقف عند حدٍّ من النّهوضِ وقد بلغتهُ وكأنَّه قِمَّة ما بعدها قِمَّة؛ ذلك لأنَّها الشَّخصيَّة الملمّة بالقيم الذَّاتيَّة (الاجتماعيَّة) والمتطلّعة لما هو أفضل علمًا ومعرفةً وإنسانيَّةً.

ومع أنَّ التطلّع للأهم والأعظم قيمة رفيعة، فإنَّه لن يزيد عن كونه أُمنية إذا لم يسبقه تهيَّؤ وتأهُّب واستعداد وإعداد عُدّة، ووفقًا لأهدافٍ واضحة وليست خياليَّة، كونها أهداف تُمكِّن من بلوغ الغايات ونيل المأمولات الرَّفيعة.

ولذا فإنَّ مفهوم الشَّخصيَّة الذَّاتيَّة الليبيَّة ليس بمفهومِ الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة؛ فالشَّخصيَّة الذَّاتيَّة الليبيَّة قيمها لا تتجاوز حدود الذَّات الليبيَّة، أمَّا الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة فهي التي تلتزم بما يجب ليبيًّا، وتمتد لتأخذ من الغير ما هو أكثر أهميَّة للوطن، أي إنَّها تأخذ كل شيء يُمكِّنُ

من النّهوض والتَّقدّم الوطني دون أن يكون ذلك المأخوذ على حِساب القيم الخيّرة للشّعب الليبي.

إذن فالتَّطلُّع لو لم يكن قيمة ناهضة ومرغوبة ما نهضت الشُّعوب والأمم التي نهضت عِلمًا ومعرفةً وثقافةً وحضارةً، ولو لم يكون التَّطلُّع وعيًا واستنارة ما وعت عقول النَّاس واستنارت.

وعليه فتلك العصور بداوة تختلف عن بداوة عصرنا المتحضّر؛ وتلك المباني التي كانت تُبنى من القشِّ ومن جريد النخيل وسعفه لم يبق شيء منها في ليبيا إلَّا ذلك الخُصّ الذي نَظَمهُ شُبَّانٌ من تلك القرية المتحضِّرة (الزويَّة) وجعلوه منارة متطلِّعة للمعرفة الواسعة والمستقبل المأمول نهوضًا.

ومن هنا فالتَّطلُّع رغبة النَّاهضين وعيًا للمزيد المعرفي عِلمًا وفكرًا ومعرفة؛ وهو الذي ينقل الشَّخصيَّة من حيِّز التمركز على الذَّات، إلى التطلُّع تجاه الآخر الذي له مِن الخُصوصيَّات التي تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وإمكاناته؛ فتتمكَّن الشَّخصيَّة من معرفة الفوائد التي يمكن أن تحدث لو توصَّل الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون سياسي واقتصادي وإنساني، وعندما تُستكشف تلك الإمكانات، ويُستكشف الحُسن والذَّوق يحدث الالتفات، ويزداد الانتباه، ويرتفع الشُّعور بأهميَّة الآخر، والحاجة إليه، وتزداد أهميَّته فيحدث التجاذب وعيًا بلا تردُّد.

ولهذا عندما تقتصر رؤى الشَّخصيَّة على مكوِّنات الذَّات القيميَّة توصف بالذَّاتيَّة، وعندما تستوعب تلك الرُّؤى، وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم به، أو تفعله، وتسلكه، حينها توصف الشَّخصيَّة في هذه الحالة بأنَّها منطقيَّة، أو تطلُّعية؛ إذ تتطلَّع إلى ما هو أفضل وفقًا لافتراضاتها المنطقيَّة لِما هو متوقَّع، أو مفترض.

والعيب الذي قد يظهر في هذه الشَّخصيَّة، هو ليس كلّ مفترض أو متوقَّع حقيقة؛ فالمفترض أو المتوقَّع بالضَّرورة يحتاج إلى زمن، ومبررات الإثبات، أو النَّفي؛ ومن ثمَّ فالأحكام التي ستثبته ستكون مؤجَّلة، فإذا سلكتْ الشَّخصيَّة، أو فعلتْ، أو حكمتْ وفقًا لافتراضاتها؛ فقد تفعل أو تسلك خطأ، فعليها أن تنتظر إلى أن تتبيَّن حتى لا يقع الخطأ؛ وخير مثال على ذلك تلك القضيَّة الأرسطيَّة التي تقول:

كلّ مَن وقف بعرفات كُتِبت له حَجَّة.

عبد الله وقف بعرفات.

إذن: عبد الله كُتِبت له حجَّة.

فهذه القضيَّة وفقًا للمنطق الأورسطوطاليسي مع أنَّها تعد منطقيَّة فإنَّها قد لا تكون صادقة؛ ولهذا يصبح الشَّكّ يحفُّها من كلِّ جانبٍ؛ فإذا كان عبد الله قد وقف بعرفات في غير موسم الحجّ، وفي غير يوم عرفة؛ فلا تكتب له الحجَّة، وإذا كان موظَّفًا، أو طبيبًا، أو حارسًا، أو بائعًا، ووَقَفَ

بعرفات يوم عرفة بهدف أداء مهام خدميَّة فقط، فلا تُكتب له الحجَّة؛ وذلك لافتقاده مبررات أداء الفريضة، وهي أن يكون عاقدًا نيَّة الحجَّ بدليل الإحرام، وقد أدى ما سبق من فرائض قبل الوقوف بعرفات، في هذه الحالة يصبح الوقوف بعرفات حقيقة لأداء ركن من أركان الدِّين الإسلامي، وحينها ينطبق المنطق على الواقع الموضوعي.

وعليه: فالشَّخصيَّة الليبيَّة المتطلّعة للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي توصف بأنَّها في حالة ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أي إنَّها في حالة النُّقلة من التمركز على الذَّات إلى حالة الاتزان النَّفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته، ثمَّ يتفاعل مع كلِّ ما هو مفيد لدى الآخر؛ ذلك أنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة المتطلّعة ليست تلك الشَّخصيَّة المنغلقة على تراثها القيمي فقط، بل إنَّها في حالة امتداد موجب مع الثَّقافات والأفكار الإنسانيَّة الأخرى، وفي الوقت ذاته غير مفرّطة في خصوصيَّتها الذَّاتيَّة.

إذن فالشَّخصيَّة الليبيَّة المتطلّعة شخصيَّة توافقيَّة، تندمج فيها حالتي: الذَّاتيَّة، والمنطقيَّة، وسلوكها إرادي؛ إذ اعتمادها على حرّيَّة الاختيار؛ فهي تتفاعل مع الحقِّ، والعدل، والواجب، والمسئوليَّة على مستوى الذَّات ومستوى الآخر؛ ولذلك لم تكن منغلقة، أو متعصِّبة مثل تلك العصبيَّات التي أكل الدَّهر عليها وشرب؛ ولذا فهي الشَّخصيَّة المتفاعلة مع ما هو منطق كونه حقيقة وليس افتراضًا، إنَّها الشَّخصيَّة التي إذا رأت الآخر رافضًا لقيمها، أو معتقداتها تكون رافضة له، وإذا كان مستوعبًا لها ولقيمها تكون

مستوعبة له ولقيمه، أي ستكون مستوعبة لقيمه التي لا تكون على حساب ما يميّز الخصوصيَّة الذاتيَّة.

والشَّخصيَّة الليبيَّة المتطلِّعة هي الممتدَّة في الحيّز القيمي الرَّابط بين الذَّات والموضوع: (بين العاطفة، والعقل)، فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسُّلوك بالتمام يُفسح مجال جديد للعقل والنَّفس بأن تُفكر فيما يجب، وتسعى لِما يُفترض، أو تميل إليه؛ فالميل هنا موجب، حيث التطلُّع للأفضل الذي يحافظ على الهويَّة والخصوصيَّة الوطنيَّة، ويمتدّ إلى أن يتعرَّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ ميل موجب، فعندما تميل الشَّخصيَّة من حالة التمركز على الذَّات إلى حالة التخلّي عن بعض من مكوّناتها الموجبة تصبح الشَّخصيَّة ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة، وتوصف في هذه الحالة بالشَّخصيَّة الانسحابيَّة.

ولأنَّ (التطلُّعيَّة) هي حالة وعي الذَّات بمحيطها المعرفي والثَّقافي؛ فهي مرحلة النُّضج المعرفي الذي تتمكَّن به الذَّات من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرَّ من التعامل معه؛ ولذا عندما تستجيب الذَّات مع الموضوع بمنطق تصبح الذَّات في حالة ميل موضوعي، وتوصف بالتطلُّعيّة أو المنطقيَّة؛ فترتقي إلى مستوى تقبُّل النَّقد، وتصحيح الأفكار، والسُّلوكيَّات التي كانت معتادة؛ ولهذا فإنَّ الشَّخصيَّة المتطلِّعة تكون على درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق، وواجبات، ومسئوليَّات ينبغي لها أن تُقدَّر وتُحترم، ومِن

غير المنطق أن يتمَّ تجاوزها أو الإغفال عنها؛ فلا ينبغي أن تُمسَّ، ولا تؤخذ بما هو على حسابهم؛ فالذَّات المتطلّعة متطوِّرة، وأدوارها متغيّرة ومتنوِّعة، وليست ساكنة، أو راكدة، ولا هي متعصِّبة، بل بالمرونة تتميَّزُ.

وعليه: فإنَّ البحث في معطيات الشَّخصيَّة الوطنيةَّ الليبيَّة أمرٌ ليس بالهيِّن فهو يحتاج إلى تحصينات معرفيَّة وحقائق علميَّة؛ ولهذا لا ينبغي أن تؤسّس الفروض أو التساؤلات على المسموع، أو على معطيات تلك العصور وكأنَّ العصر الجاهلي ما زال مستمرًا معنا، ولكي يتم استقراء أيِّ شخصيَّة وطنيَّة أو الكتابة عنها والتأليف ينبغي أن يكون الباحث محدّدًا لمفاهيمه وافتراضاته أو تساؤلاته، ولهذا كان من الأهميَّة لدراسة الشَّخصيَّة الوطنيَّة (أيَّة شخصيَّة وطنيَّة) أنْ تُحدَّد مستوياتها القيميَّة والمعيارية وهي:

1 ـ الأنانيَّة: معيارها الشَّخصانيَّة (أنا كلّ شيء).

2 ـ الانسحابيَّة: معيارها نفعي انسحابي (أنا أوَّلًا، وإلّا..).

3 ـ الذَّاتيَّة: معيارها العاطفة (نحن كلّ شيء).

4 ـ التطلُّعيَّة: معيارها (الحُجَّة والمنطق).

5 ـ الموضوعيَّة: معيارها العقل (نحن معًا نحن سويًّا).

إذن: عندما تتمسّك الشَّخصيَّة بالقيم والمعايير الوطنيَّة التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، وتُقدِّر قيم الغير ومعاييره، في هذه الحالة تعدّ تطلُّعيَّة، وعندما تتمسّك بالقيم والمعايير الخيِّرة بغض النَّظر عن

مصادرها، تصبح أحكامها مؤسّسة على الموضوعيَّة، وتُعدّ معاييرها إنسانيَّة؛ ولذا عندما تميل كفَّة المعايير العامَّة بمنطق على حساب كفَّة المعايير الخاصَّة حينها تميل الشَّخصيَّة إلى الموضوعيَّة، وعندما تميل إلى ذلك بلا منطق ولا حقيقة تصبح الشَّخصيَّة في حالة ميلان إلى الأنانيَّة (إنسحابيَّة).

والشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة المتطلّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظَّرف الآني (الحاضر)، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة؛ مغالبة الفضائل على النواقص، وليس مغالبة النواقص على الفضائل كما هو حال الشَّخصيَّة الإنسحابيَّة؛ ولذا فهي الشَّخصيَّة المسترشدة بالحكمة، والمنطق، ونواميس الضَّمير العام.

وعندما تتجاوز الشَّخصيَّة دور الذَّاتيَّة، إلى مرحلة ممارسة النَّقد الذَّاتي الذي يُمكِّن من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسَّلبيَّات التي تمارس، ويصل إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، يرتقي إلى مكوّن من مكوِّنات الشَّخصيَّة وهو مكوّن: (التطلُّعيَّة).

وعليه لا يمكن أن يكون قاطع الشَّخصيَّة المتطلّعة مستقلًّا بذاته عن بقية قواطع الخماسي، بل القواطع الخمسة متداخلة كالحلقات المترابطة في تكوينها لدائرة الخماسي، وما التجزئة التي قمنا بها إلَّا لأجل التبيان والتوضيح العلمي والموضوعي لكلِّ قاطعٍ بذاته، ونتيجة لهذه التداخلات الموضوعيَّة نلاحظ الاندماج الذي تمَّ بين بعض من مقومات الشَّخصيَّة

الذَّاتيَّة، وبعض من مقوّمات الشَّخصيَّة الموضوعيَّة التي أوجدت قاطعًا جديدًا يُبرِز مبررات الظّهور للشَّخصيَّة المنطقيَّة (التطلُّعيَّة).

وعندما تشعر الشَّخصيَّة بأنَّها في حاجة إلى المزيد المعرفي، والمزيد العلائقي، والمزيد القيمي؛ فهي في هذه الحالة ستمتدُّ إلى مرحلة ما بعد الذَّاتيَّة؛ فتدخل قاطع (التطلُّعيَّة) الذي يمدُّها بالمزيد من الرِّضا النَّفسي، والعاطفي، والأخلاقي، ويحقِّق لها الإشباع الذي كانت تفتقده في مرحلة قصور معارفها على الذَّاتيَّة؛ ولذا فهي من أجل الوطن مأمولاتها عظيمة، والشَّخصيَّة المتطلِّعة وطنيَّةً هي التي تُعطي مكان الصَّدارة للمنطق، أو تُضفي على ذاتها صورة نسق منطقي[68].

إذن: عندما تعطي الشَّخصيَّة الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام، واتخاذ المواقف؛ فهي تصبح تطلُّعيَّة، وهذا يعني: إنَّ المنطقيَّة هي نتاج تداخل المتغيِّرات وتأثيراتها الموضوعيَّة على السُّلوك أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقيَّة تُقيّم القضايا بالعقل، والمنطق، والحُجَّة المبررة، إلَّا أنَّ الشَّخصيَّة في هذه الحالة لم تصل بعد إلى مستوى التفكير المجرَّد، بل إنَّها في حالة نُقلة من حالة التمركز على التفكير والتقييم العاطفي، إلى حالة التقييم المنطقي الذي يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرج يؤدِّي بالضَّرورة إلى الميل المنطقي، ويجعل الشَّخصيَّة في مستوى (التطلُّعيَّة).

---

[68] . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 2، ص 1295.

الشَّخصيَّةُ الموضوعيَّة:

الشَّخصيَّةُ الليبيَّة الموضوعيَّة ذات معايير موضوعيَّة؛ إذ لا مجال للانحياز عندها إلَّا للحقِّ، شخصيّة تقول الحق وتلتزم به سُلوكًا، وهي كما تنتقد الغير تقبل بأن تُنقد، وهي التي لا ترى للمعلومة الخاطئة مصحَّحًا إلَّا المعلومة الصَّائبة.

وتُعدُّ الموضوعيَّةُ مكوّنًا قيميًّا استيعابيًّا تندمج فيها المعارف الإنسانيَّة والعلوم والثَّقافات التي تحتوي الأنا وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالًا وسُلوكيَّات تؤدَّى من قِبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيميَّة ذات أبعاد ومرامٍ إنسانيَّة خالية من التَّعصُّب والتحيُّز.

والشَّخصيَّة الليبيَّة الموضوعيَّة ذات عقليَّة متجاوزة لمرحلة العاطفة والمنطق؛ فلا تحتكم إلّا بالعقل؛ فتلك الشَّخصيَّة بعد أن كانت تحتكم في قاطع (التطلُّعيَّة) بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقَّع أو مفترض، أصبحت تحتكم بالعقل الذي يميّزها في أحكامها وسُلوكيَّاتها التي تفعلها بعد أن تتبيّن الحقّ من الباطل، والخير مِن الشَّر، وما يجب وما لا يجب.

ولذا فعندما تُقيِّم الشَّخصيّة الليبيَّة الموضوعيَّة الظّروف والمواقف الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعات بمعياريَّة، توصف أحكامها وتقييماتها بالموضوعيَّة؛ فالموضوعيَّة مرحلة وعي متقدِّم على مستوى الثَّقافة والفكر الإنساني، وهي الالتزام بالحقائق المجرّدة قولًا وعملًا، فلا تميل كلّ الميل، ولا

تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف خالية من اللبس؛ وذلك لرفض ضميرها العام لكلِّ مشوّهٍ وغير صائبٍ؛ ولهذا فالموضوعيَّة مرحلة تَيقُّن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كلّ مراحل الانحرافات، والميول السَّالبة التي تحيد أفعالها عن الحقيقة.

وتتمركز قيم الشَّخصيَّة الليبيَّة الموضوعيَّة على التجرُّد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشَّخصانيَّة، وهي لا تعترف إلّا بما يجب، ولا تؤدِّي إلّا الأفعال الواجبة السُّلوك موضوعيَّةً؛ ومن هنا فتقييماتها استيعابيَّة ومعياريَّة، فتعترف بوجوبيَّة أخذ الحقوق، وأحقيَّة أداء الواجبات، وأهميَّة تحمُّل المسئوليَّات.

فالشَّخصيَّة الليبيَّة الموضوعيَّة إذا قيَّمت الأشياء فلا تقيّمها إلَّا كما هي لا كما ينبغي أن تكون عليه عن غير حقيقة، فبالنِّسبة إليها الحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثِّر سالب، أم ذات مؤثِّر موجب؛ فالكذب حقيقة، والصِّدق حقيقة، والنِّفاق والرَّفض والتمرُّد حقائق كغيرها من الحقائق؛ ولذا فوفقًا لمعياريَّة الموضوعيَّة ليس عيبًا أن يقال للكاذب كاذب، وللسَّارق سارق، وللصّادق صادق، بل العيب أن لا يقال ذلك كحقيقة، ولهذا فالحقيقة لا تتبدَّل، ولا تتغيَّر مهما تغيَّر الزَّمان والمكان، أو تغيَّر الأفراد وتبدلوا، بل الذي يتبدَّل ويتغيَّر هو ما ليس بأصيل.

وعليه فالشَّخصيَّة الليبيَّة الموضوعيَّة ذات رفعة قيميَّة تعلو بها عن كل ما هو دوني وسُفلي؛ وحتَّى الشَّخصيَّة المنطقيَّة إذا ما قورنت بالشَّخصيَّة

الموضوعيَّة تجدها لم تبلغ الرِّفعة المأمولة إنسانيًّا؛ وذلك لأنَّ معايير الشَّخصيَّة الموضوعيَّة هي: إظهار الحقيقة، أمَّا معايير الشَّخصيَّة المتطلِّعة فهي: إظهار المنطق، ولهذا فمعايير (الحقيقة) هي الصِّدق والثَّبات، أمَّا معايير المنطق فهي (الافتراض والتوقّع).

إذن فبالنِّسبة إلى الشَّخصيَّة الموضوعيَّة يجب أنْ ينطبق الحكم على المحكوم؛ حيث تطابق معطياته مع مثبتاته، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم بتطابق معطياته ومثبتاته فإنَّ الحالة المحكومة تشعر ظلمًا وتحسُّ ألما؛ ففي هذه الحالة إذا لم تعط لها فرص الاستئناف فترفض، وتتمرّد وتثور.

ومع أنَّ للشَّخصيَّة الليبيَّة مفهومًا ذا دلالةً ومعنى؛ فإنَّ مستوياتها القيميَّة ذات مفاهيم متباعدة ومختلفة؛ ذلك أنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة المعتدلة ذاتيًّا مهما اعتدلت فلا تخلو من عاطفة الانحياز والعصبيَّة، سواءً أكانت على المستوى القبلي، أم القروي، أم المدني والحضري، أمَّا الشَّخصيَّة الإنسحابيَّة التي تميل إلى الأنانيَّة ميلًا فهي في معظم الأحيان تحيد عن قول الحقّ وفعله، أمَّا الشّخصيَّة الليبيَّة الشَّخصانيَّة (الأنانيَّة) فلا تفكّر إلَّا في أناتها، ومستقبلها الشَّخصاني، والمنفعة التي تعود عليها دون غيرها؛ ولذا فلا تولي اهتمامًا بالغير، فهي تطالب بحقوقها، ولا تؤدِّي واجباتها، كما أنَّها لا تتحمّل أعباء المسئوليَّة. وفي المقابل نجد أنَّ الشّخصيَّة الليبيَّة المنطقيَّة (تطلُّعيَّة) تمارس أفعالًا منطقيَّة، وتحافظ على أنَّ كلّ شيء نسبي، إلّا أنَّها

لا تتجرَّد دائمًا، وعلى غير ذلك فإنَّ الشَّخصيَّة (الموضوعيَّة) تلتزم بقول الحقّ وتفعله، ولا ترتضي الحياد عنه.

وعليه: لم تعد تلك الفواصل الثَّقافيَّة والمعرفيَّة التي كانت في تلك العصور عصبيَّةً على ما هي عليه في المجتمع الليبي، الذي أصبحت شخصيَّته العامَّة وطنيًّا على مستويات من القيم؛ حيث الاختلاف والتنوَّع؛ ومن ثمَّ فالخَلق لا يمكن أن يكونوا نسخة واحدة؛ وتلك هي مشيئة الخَالق؛ إذ لا يكون البشر إلَّا مختلفين: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[69].

وعليه:

إذا أردنا قيام الشَّخصيَّة الليبيَّة موضوعيًّا فينبغي أن تكون الإرادة متوافرة، حتى يتمكّن المواطن الليبي من قول الحقِّ بكلِّ شفافيَّة؛ ومن ثمَّ عندما تنعدم الإرادة تنعدم الموضوعيَّة، وبما أنَّ الإرادة شرط لتحقيق الموضوعيَّة، والإرادة حُرَّة، إذن لا يمكن لأحدٍ أن يتَّصف بالموضوعيَّة ما لم يكن حرًّا (لا شروط تقيّده).

ولهذا فالاشتراطات قد تكون قيدًا، والموضوعيَّة تتطلّب فكّ القيد بإرادة، أو أن يُكسرَ بالقوَّة؛ ولأنَّ الاشتراطات قيودٌ تستوجب الاتباع، فإنَّ كلمة (يجب) إن لم تكن لأداء واجب، ففيها من الإجبار ما فيها؛ ولذا

[69] هود 118، 119.

فإنْ بقية كلمة يجب آمرةٌ عن غير واجب؛ فكيف يمكن للمواطن أن يكون حرًّا وهو مقيدٌ بكلمة (يجب) واشتراطاتها؟

ولذا تُعدّ الموضوعيَّة نزاهة في الرّأي، والأسلوب، أو المنهج المتَّبع عند سبر أغوار الحقائق العلميَّة، وتحليلها، وتفسيرها؛ ولذلك ينبغي للأحكام العلميَّة أن تكون نسبيَّة، وليست قطعيَّة ومُطلقة، فإذا كانت النِّسبيَّة نظريَّة مثبتة في العلوم الطَّبيعيَّة، ألا يكون الأولى تصديقها والعمل بها في العلوم الاجتماعيَّة؟ وإلَّا هل هناك من يعتقد أنَّ نظريَّة النِّسبيَّة لا تعتمد على الموضوعيَّة في قوانينها؟ وإذا كان الوصول إلى نظريَّة النِّسبيَّة في أساسه هو الاعتماد على الموضوعيَّة في البحث العملي، ألا تكون الموضوعيَّة في أساسها هي الأخرى نسبيَّة؟

وفي نظريَّة التقريب الإحصائي لا وجود للمطلق إلَّا الذي هو خارج مجال قدراتنا البشريَّة، ومن ثمَّ في حالة إجراء العمليَّات الحسابيَّة، سواء بالجمع، أو الطرح لا يتمُّ الانتقال من كمٍّ إلى كمٍّ إلَّا بالتقريب الحسابي، فعلى سبيل المثال: الانتقال من 1 إلى 2 يحتاج إلى كمٍّ مِن الكسورِ كجزيئات مترابطة تُجمع بعد الواحد الحسابي لكي نصل إلى العدد 2؛ ولذا لا يتمّ الانتقال إلى العدد 3 ثلاثة إلَّا بتقريب حسابي، وإلَّا لا يمكن الوصول إليها حتى النِّهاية؛ ولهذا عرفنا 1، 01.، 001.، 0001.، 00001.، 000001.، 0000001.، وهكذا لا يمكن الوصول إلى العدد 2 إلَّا بالتقريب الحسابي؛ وذلك لعدم وجود الأحكام المطلقة إحصائيًّا، وهذا يجعلنا نؤكِّد أنَّه لا

وجود للموضوعيَّة المطلقة، بل الوجود للموضوعيَّة النِّسبيَّة؛ وبناء على ذلك أتساءل: هل من الموضوعيَّة أن يتحرّر فكر الإنسان وعقله من القيود والموانع، أم من الموضوعيَّة أن يُقيَّد، أم أنَّ كلَّ شيء ممكن ونسبي؟

أقول:

الموضوعيَّة أسلوبٌ معياريٌّ علائقيٌّ يتكوَّن من أحكام لا ميل فيها، ولا انحياز لأحدٍ على حِساب آخر، ترى الأمور برؤية محايدة بها يقال الحقّ ويُحقّ، لا تؤمن بالأحكام المسبقة، بل ترى من الوجوب أن يُخضع الأمر إلى القياس المعياري، والنَّقد، والمقارنة، والمحاجَّة، والتفكيك، والتركيب من أجل البناء الذي يقوِّي العلاقات بين الشُّعوب.

ولهذا تُعدُّ الشَّخصيَّة الموضوعيَّة المفردة الأولى في مجتمع الفكرة، مجتمع (النَّاس متساوون) بغض النَّظر عن أجناسهم، وثقافاتهم، وأعرافهم، ومعتقداتهم؛ فهم أُنَاسٌ متساوون في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليَّات الوطنيَّة؛ ومن ثمَّ فمجتمع الفكرة هو المجتمع الموضوعي؛ ولأجل ذلك يجب أن تكون الفكرة سليمة من العيوب: والمنتميين إليها أو المتمسكين بها هم الآخرون يخلون من العيوب؛ عيوب التحيُّز، والتعصُّب، والتفرُّق؛ حتى يكونوا على حقٍّ في آرائهم وأفعالهم وتصرّفاتهم.

ولأنَّ الشَّخصيَّة الموضوعيَّة لن تحكم على الأشياء إلَّا وفق ما يتوافر لديها من معرفة، والمعرفة بطبيعة الحال لا تكون إلَّا في دائرة النِّسبيَّة؛ فالموضوعيَّة إذًا لن تخرج هي الأخرى عن دائرة النِّسبيَّة، ودائرة الممكن.

وهكذا هي المعرفة ومهما عَظُمت، والعلوم ومهما تعلَّمنا لا تَخرج عن دائرة النِّسبيَّة، ومن هنا فمهما تعلَّمنا سيظل العلم متطوِّرًا وتظل حقائقه مؤقّتة، ولهذا سيظل كلّ فرضٍ علمي، أو بحثٍ جديدة في خبر كان أمام البحوث الجديدة، وفي هذا الشَّأن يقول برنار: "عند مشاهداتنا لفروضنا العلميَّة وقد اختفت عن أبصارنا، فإنَّها تقضي نحبها في ساحات الشَّرف كما يستشهد الجندي في سبيلِ وطنهِ"[70]، ويقول يورد كليفورد: "الحقيقة ليست التي نتأمَّلها دون خطأ، بل هي التي نعمل بها دون خوف"[71].

ومع أنَّ النَّظريَّات العلميَّة –طبيعيَّة واجتماعيَّة وفكريَّة– ترى كلّ شيء في دائرة النِّسبيَّة والممكن قابل لأن يتغيَّر وفقًا للتغيّر المكاني أو الزَّماني أو وفقًا للمعلومات الصَّائبة التي بها تصحَّح وتصوب تلك المعلومات الخاطئة؛ فإنَّه من الموضوعيَّة أنْ لا يغفل المحلل أو المفسِّر في تفسيراته واستقراءاته عن أيَّة ظروف كان لها الأثر (السَّالب أو الموجب)؛ ولهذا فلا داعي للأخذ بتفسيرات أولئك العلماء والمفكِّرين الذين عاشوا حُقبًا وعصورًا تختلف كثيرًا عن معطيات عصرنا، ولا ينبغي أن نحكم مسبقًا على عصور لم تأت بعد بأن يكون مصير أهلُها مثل مصير أهل عصرنا؛ فتلك البداوة التي كانت في عصر بني عبس، وكليب، وداحس والغبراء لم يعد لها وجودًا على قيد الحياة، بل نُقلة كبيرة حدثت عبر العصور والأعوام على

---

[70] الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي. المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1986م، ص 803.

[71] المصدر السابق، ص 804.

بني الإنسان؛ ولهذا حتَّى بمقارنة زمننا القريب جدًّا بأيَّامنا هذه لم تعد شخصيَّة الإنسان كما كانت عليه بداوة وثقافة ولا حتى مدنيَّةً، ولهذا كل شيء تغيَّر علمًا ومعرفةً وتقنيةً ونهوضًا، ففي زماننا لم يعد الفقر هو ذلك الفقر الذي كان في تلك العصور ولا حتى الذي كان في الأزمن القريبة؛ إذ كان الفقير لا يجد ما يشبع حاجاته الضَّروريَّة، أمَّا الفقر في زماننا فقد أصبح صفة لمن لم تشبع حاجاته الكماليَّة. ففي ليبيا على سبيل المثال تجد من بين الفقراء من يوبِّر النخيل وهو يتخاطب مع غيره هاتفيًّا بهاتفه النّقَّال أثناء قيامه بعمليَّة التوبير وهو على رأس النَّخلة، وتجد من يركب جملًا أو حمارًا ويخاطب من يخاطبه هاتفيًّا وكأنَّه في ذات القرية، وإذا نظرت إلى بعض القلَّة أمام المساجد وهم في حاجة لا يمكن أن تجد أحدهم بلا هاتف يتواصل به مع الغير.

ومن هنا أتساءل:

مَن منهما البدوي، ومن منهما المدني؟ فهل الذي يتعامل مع أحدث وسائل الاتصال وهو على ظهر الجمل أو الحمار من يتّصف بالبداوة، أم الذي يوبِّر النَّخلة وهو في قلبها وبنقَّاله يتهتَّف؟

في كلتي الحالتين: إنْ قلنا عنهما: إنَّهما مدنيان قد لا نكون على حُجَّة ومنطق، وكذلك إن قلنا إنَّهما بدويان قد لا نكون على حُجَّة ومنطق؛ ومن هنا اعتبرنا صفة التبدون والتمدين هما الصِّفتان الأساسيَّتان لأهل ليبيا؛ ولذلك فإنَّ معطيات الزَّمان تختلف من وقت لآخر، مما

يستوجب تفسير الظَّواهر في زمن حدوثها، ومن ثمَّ ينبغي مراعاة المستجدَّات وإن كانت استثناءً؛ فالزَّمان الذي ظهر فيه سقراط، وفلسفته يختلف عن زمان الفارابي، وزمنهما يختلف عن زمان الثَّورة الفرنسيَّة، ويختلف عن زمن الثَّورة البلشفيَّة، ويختلف أيضًا عن زمن سقوطها؛ ولذا فلكلّ زمان معطياته ومتغيّراته حتى وإن كانت الأفكار بينهما متَّصلة؛ ولهذا عبر الزَّمان تتغيّر حياة المجتمعات وتتطوَّر وتتبدَّل، أو تتقدَّم، وعلينا مواكبتها وإلَّا سنجد أنفسنا كمن يلكّ العلكة التي سبق لكَّها من الغير أكثر من مرّةٍ ، فلا طعم ولا رائحة؛ ولهذا فما قاله العلامة ابن خلدون عن زمانه وعصره فلم تعد معطياته هي كما هي في ليبيا؛ حتى يقرّها الدُّكتور المنصف ونَّاس وكأنَّها ما زالت على قيد الحياة تمشي.

وبناء عليه: ينبغي للأفكار أن تُحلّل وفق معطياتها في الزَّمان الذي وقعت فيه لا بمنظور الوقت الحاضر الذي تختلف ظروفه ومعطياته عن ظروف الزَّمان الماضي ومعطياته؛ ولذا فعند تحليل المعلومات والبيانات بموضوعيَّة ينبغي أن يراعى الموضوع من حيث تأثير السَّابق على اللاحق، وتأثير اللاحق على السَّابق، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال هو المدينة الفاضلة، فإنَّ تحليل مضمون هذا الموضوع يتطلَّب عدم الإغفال عمَّا حدث في الماضي بهذا الخصوص، مما يجعل العودة إليه عودة حميدة؛ فالبحث في قضايا المدينة الفاضلة يستوجب العودة إلى ذلك الماضي البعيد الذي تتأصَّل فيه أفكار المدينة الفاضلة، مما يجعل العودة إلى زمن: سولون،

وسقراط، وأفلاطون، والفارابي، وابن خلدون ضرورة علميَّة وبحثيّة من أجل ربط اللاحق بالسَّابق، أو من أجل ربط السَّابق باللاحق، من خلال ربط الآراء والأفكار التي طُرحت عن المدينة الفاضلة، بالآراء التي تُطرح في الزَّمن الآن[72].

ولأجل معرفة أهميَّة الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة موضوعيَّةً أتساءل:

. هل الالتزام بإشارة (قف)، أو الالتزام عندها يعدُّ موضوعيَّةً، أم لا يُعدُّ موضوعيَّةً؟

. هل الالتزام بمضمون كلمة (ممنوع) يُعدُّ موضوعيَّةً، أم أنَّه لا يعدُّ كذلك؟

. هل التقيُّد بالإجابة عن الأسئلة التي تتطلَّب إجابة بـ(نعم) أو إجابة بـ(لا) تعدُّ موضوعيَّةً، أم أنَّها لا تعدُّ كذلك؟

. هل الالتزام بالقانون يُعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه يعدُّ خروجًا عنها؟

. هل الالتزام بالأخلاق يُعدُّ موضوعيَّة، أم لا يعدُّ التزامًا موضوعيًّا؟

. هل الالتزام بالدّين يعد موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ موضوعيَّة؟

. هل الالتزام بطاعة الوالدين يعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ؟

---

[72] عقيل حسين عقيل، سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، دار ألجا، مالطا، 1997م، ص 89 . 158.

. هل الالتزام بسياسة الدَّولة يعدُّ موضوعيَّة، أم لا موضوعيَّة؟

إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة متروكة للجميع؛ لأنَّ الإجابة عنها قد تقودنا إلى الحديث عن حياة الفطرة (التي فطر الإنسان عليها)، وهي الحياة غير المنتظمة برؤانا واشتراطاتنا وقوانيننا؛ لانتظامها في فلك لا يوجد فيه فعل الأمر، ولا كلمة التحريم والتجريم؛ لأنَّها الحياة المترتّبة على الخَلق، وليست المترتِّبة على الأخلاق، وهذه هي حياة الفطرة ونواميسها الطَّبيعيَّة.

أمَّا الحياة الإنسانيَّة التي ارتضاها الله لخلقه فهي التي نقلت البشر من حياة الطَّبيعة إلى حياة الفضائل الإنسانيَّة، وحياة القيم الاجتماعيَّة، إنَّها حياة ما يجب، وما لا يجب، حياة المقبول والمرفوض، وحياة الامتداد، والحركة والسُّكون، إنَّها حياة الدَّولة المتواضعة التي تُؤسّس على العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، وكذلك الدَّولة المرنة التي تُؤسَّس على استيعاب الآخر بإرادة وشفافيَّة، وكذلك الدَّولة الخشنة التي تؤسّس على الحكم العسكري، وهراوات البوليس، والتي تعمل على تجنيد البشر ضدّ البشر، وترويضهم إلى درجة أنَّ البعض أصبح يتظاهر متحرِّكًا بمحركات الدَّولة الخشنة؛ فيتظاهر مطالبًا بالقوانين التي تحدُّ من سلطة المواطنين وحريَّتهم تحت عنوان من أجل الاستقرار، أو من أجل الدِّيمقراطيَّة التي لم يتمكَّن المواطن من ممارستها.

وعليه:

في بلدان التكميم تُسنّ القوانين وتصدر بغاية لجم أفواه المواطنين وقيدهم عن ممارسة الحريَّة؛ ولذا فمن يصدر القوانين ليس من ينفّذها، ولا من تنفّذ عليه. فالحاكم: هو الذي يصدر القوانين سواء أكان الحاكم (فردًا، أم حزبًا، أم برلمانًا، أو مجلسًا، أو هيئةً، أو أسرةً، أو قبيلةً، أو شعبًا)، ولهذا فالقوانين لا تنفَّذ على الحاكم الذي سنَّها، بل تنفَّذ على المحكوم (الّرعيَّة)، أمَّا الوسيلة فهي الأداة المنفِّذة للقانون؛ ومن ثمَّ يعد القانون بالنِّسبة إلى الحاكم تشريعًا لدعم الحريَّة، ويُعدُّ الالتزام به عين الموضوعيَّة، أمَّا بالنِّسبة إلى المحكوم يُعدُّ القانون قيدًا على الحريَّة، ومن الموضوعيَّة ألَّا يتمَّ الالتزام به، أمَّا الوسيلة فلا رأي لها إلّا من خلال رأي الحاكم، الرَّأي الذي تعدُّه الوسيلة مكمن الموضوعيَّة؛ وذلك لأنَّ تقييمها في مُعظم الأوقات يكون متأثرًا بالمصلحة التي من خلالها تفشّى في النِّظام ما تفشّى من مظالم، ومفاسد.

وعليه: مازال السُّؤال يُطرح:

هل طاعة القانون تُعدُّ موضوعيَّة واجبة التقدير، أم إنَّها لا تستوجب ذلك؟

بناء على ما سبق ذكره: تكون لهذا السُّؤال ثلاثة مفاهيم (إجابات) مختلفة الدّلالة، فهي:

. بالنِّسبة إلى الحاكم طاعة القانون موضوعيَّة، ويجب أنْ يطاع بالإرادة أو بغيرها.

. بالنِّسبة إلى المحكوم الذي لم يشارك في إقرار القانون لا يعتبر الموضوعيَّة بطاعة القانون، بل في مخالفته.

. بالنِّسبة إلى الأداة المنفِّذة للقانون ليس لها خيار إلَّا أن تقول: إنَّ الموضوعيَّة هي في طاعة القانون، وعندما تسنح الفرصة لها بأنْ تقول آراءها بإرادة قد تتحرّر من هذا القيد وتقول الحقّ بموضوعيَّة.

وعليه: من يَسُنّ القوانين، ويصدرها بوعي يطيعها راضيًا، ومن ثمَّ فمن الموضوعيَّة لا ينبغي لواضع لها أن يخالفها، ومن يخالفها يعاقب موضوعيًّا، لإخلاله بشروط التعاقد القانوني التي التزم بها كواجب ينبغي أن يؤدَّى، ومسئوليَّة يجب تحمّلها؛ ولهذا تكون الدَّساتير والقوانين المنفّذة لها شِرعةً ومِنهاجًا.

وعليه فالشّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة هي التي لا ترى نفسها إلَّا قيمة في ليبيا، ومن ثمَّ فلا سلام ولا أمن إلَّا توافقًا عن رغبة وإرادة، التي بهما تصبح المكانة الوطنيَّة لكلِّ مواطن، وستكون قيمة الدَّولة الوطنيَّة مجمّدة كلّما جُمِّد الدّستور أو ألغي؛ ومن هنا فلن يكون للشَّخصيَّة الليبيَّة توافقًا وطنيًا والدَّستور مُغيَّب.

وعليه: فإنَّ الشَّخصيَّة الليبيَّة لا يمكن أن تكون متوافقة مع نفسها والغير ما لم تُفخَّم قيمة المواطنة في ليبيا، وتعود تلك العلاقات المتراتبة بين المواطنين تقديرًا واحترامًا؛ إنَّها العلاقات التي بها المواطن يقدّر، والمسؤول المؤهّل يقدّر، وممارس حقوقه يقدّر، ومؤدّي واجباته يقدّر، أي لا بدَّ أن

تصبح العلاقات في الدَّولة الوطنيَّة الليبيَّة علاقات تقدير للكفاءة والجودة والمهارة.

أمَّا العلاقات التي توجد وتفرض على حِساب سيادة الدَّولة وهويَّتها بأسباب قوَّة الشّوكة (العصبيَّة) سواء أكانت سلاحًا مدجّجًا وبأيدي من يكون، أو بأسباب عصبيَّة المدينة، أو عصبيَّة القبيلة؛ فإنَّ هذه العلاقات وما هو على مثلها فلا تكون إلَّا على حساب التوافق الاجتماعي، وعلى حساب ترسيخ الهويَّة والسِّيادة الوطنيَّة، التي تستوجب حقوقًا تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليَّات يتمُّ حملها؛ ولذا فكلّما سادت هذه المعطيات سادت الفرقة والفتنة، ومن ثمّ فلن يُلتفت للكفاءات وأصحاب العقول، وأهل الدِّراية، وأهل المعرفة، وأصحاب القدوة الحسنة، وذوي المهارات العالية، بل هؤلاء جميعهم سيكونون وكأنَّهم الغرباء في وطنهم.

وعليه: ينبغي أن نميَّز بين مفهوم الدَّولة الوطنيَّة التي تجسِّد الشَّخصيَّة الليبيَّة المتوافقة وطنيًّا، والنِّظام المؤسّس على قوَّة الشَّوكة (العصبيَّة)؛ فعندما تُنظَّم العلاقات داخل الدَّولة على العلاقات الاجتماعيَّة وفقًا لرؤية قوَّة الشّوكة؛ فلا يمكن أن تُبنى مؤسّسات وطنيَّة، وفي المقابل عندما تنظّم العلاقات الاجتماعيَّة وفقًا لرؤية مؤسَّسات الدَّولة؛ فلن يكون هناك ولاء إلّا للوطن، ومن ثمَّ فالدَّولة الوطنيَّة هي دولة التأخي والمؤسّسات المسئولة وطنيًّا.

ولذلك عندما تُفخَّم القيم الحميدة للشُّعوب وتُعظَّم؛ فبالضَّرورة سَيُفخَّم ويُعظَّم المواطن في وطنه، وعندما تقوَّض القيم الحميدة؛ فلا بدَّ وأن يجد المواطن نفسه مقوَّضًا في وطنه.

إذن فالفرق كبير بين أن يكون الولاء للدَّولة، وبين أن يكون الولاء للنِّظام (نظام الحكم)؛ فالولاء للدَّولة هو ولاء للوطن، وفي المقابل الولاء للنِّظام يتنافر مع الولاء للوطن.

وعندما يتمَّ الولاء للنِّظام، يُصبح الولاء للحاكم وأدوات حكمه، ولهذا يتمّ القفز على القيم الحميدة، والقوانين العادلة (المنظّمة للعلاقات) بين الأفراد والجماعات، ولكن عندما يتمّ الولاء للدَّولة يصبح الولاء وطنيًّا، ومن هنا، تتولَّد القدوة الحسنة من القدوة الأحسن منها.

ولسائل أن يسأل:

ما هيّ المعطيات التي سادت بها القيم الليبيَّة نسبيًّا، على الرُّغم من سيادة السّلِاح المدجَّج؟

أقول:

. لأنَّ المكوِّنات القيميَّة الليبيَّة في معظمها ذات روابط متكأة على المكوِّنات الاجتماعيَّة، والقرويَّة، والمدنيَّة؛ ولهذا مهما كثر وكبر عدد المجموعات المسلَّحة؛ فأصحابها لا يغفلون بالتمام عن أهميَّة المكوّن

الاجتماعي وقوَّة ترابطه، ومدى تأثيره وخطورته على السَّاحة الليبيَّة، ومن هنا يُحسب للمكوِّن الاجتماعي الليبي ألف حِسابٍ وحِساب.

. لأنَّ كلّ الليبيين يأكلون ويشربون من الدَّخل النَّفطي الذي لم يتوقَّف، أي: لو أنَّهم فقدوا الدَّخل النَّفطي، لفقدوا الأكل والشُّرب الذي يدفعهم جميعًا إلى المقاتلة من أجل العيش.

. لأنَّ السَّارق لو فكَّر أنْ يسرق من يسرق، سيجد نفسه سارقًا بلا سلاح، أي إنَّ السَّارق في حقيقة أمره يريد أن يسرق، ولا يريد أن يُقتل؛ فهو يعرف جيدا أنَّه إن اعتمد على بندقيَّته في سرقة المنازل ستواجهه بنادق من داخلها؛ ومن ثم لن يَقدِم على فعل السَّرقة، ولهذا ظلّت المنازل أمنة بين أيدي سُكَّانها في الوقت الذي لم تكن فيه شرطة ولا جيش وطنييّن في ليبيا، هذا إذا ما استثنينا بعض التصرُّفات المؤلمة التي طرأت ظلمًا وعدوانًا.

وعليه: فَسُلّم القيم في الدِّول الوطنيَّة لا يُمكن أن يُبنى ويُفخَّم بالمواعظ، بل يُبنى ويُفخَّم بالتحوّل في علاقات المواطنين، وبناء مؤسَّسات الدَّولة، واستصدار دساتير وقوانين منظِّمة لعلاقات الأفراد، والتمكّن من العمل وفقًا لمعطيات الجَّودة والمعياريَّة، وحاجة سوق العمل، والحاجة المستمرَّة للتغيير من أجل الأفضل والأهم والأكثر جودة.

إذن: الدَّولة الوطنيَّة الليبيَّة هي دولة الحلّ التي لا يكون فيها أحد مقصًى، ولا محرومًا، ولا مغيّبًا عن ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمْل مسئوليَّاته، وغير معزول سياسيًّا بتهمةٍ عن غيرِ تهمة، وهي الدَّولة التي

تبلغها الشُّعوب بعد نُقلة تعبر بها التوقُّف عند حدود الإصلاح الذي كان مقبولًا لفك التأزُّمات، إلى بلوغ الحلّ السِّياسي والاقتصادي والأخلاقي، وهي الدَّولة التي لا قيود فيها على الإرادة؛ فالشَّعب وحده قادر أن يختار قِمَّة لإدارة سُلطانه، وفقًا لدستور مُقّرّ ومعتمد من قِبله.

ومن هنا تُعدّ الدَّولة الوطنيَّة هي دولة تحقيق النُّقلة من الفوضى والتأزُّم إلى كلّ ما من شأنه أن يحقِّق التَّقدُّم.

ومن ثمّ فلا حلّ في ليبيا إنْ غفل من غفل عن أهميَّة التوافق في تماسك الوحدة الوطنيَّة؛ ودولة المواطنة الليبيَّة هي الدَّولة المأمولة بلا تأزُّمات؛ حيث التخطيط والبناء والإعمار والحاجات المتطوِّرة فيها تشبع بالمتنوّع وفقًا للرَّغبة؛ وذلك بعد توجّه الجميع إلى ميادين الإنتاج كلّ وفق قدراته ومهاراته وتأهيله وتخصّصه، وإلّا ستنتكس الأمور بمشادَّات في دائرة غير المتوقّع.

الشَّخصيَّةُ الإنسحابيَّة:

الشَّخصيَّة الليبيَّة الإنسحابيَّة هي تلك التي لم تعد متمسّكة بكل القيم التي تَبني الشَّخصيَّة الذَّاتيَّة؛ فهي شخصيَّة وإنْ التزمت بممارسة حقوقها قد لا تؤدِّي واجباتها، ولا تحمل مسئوليَّاتها كما يحملها الليبي الذَّاتي، أو الليبي المتطلّع، أو الموضوعي.

ولذا فالشَّخصيَّة الليبيَّة الإنسحابيَّة شخصيَّة متخلية عن بعض القيم التي لا ينبغي التخلّي عنها ذاتيًّا أو موضوعيًّا.

ومع أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقولون، وعلى وجه الخصوص كما قالها العلامة ابن خلدون: "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه مدني بفطرته؛ يألف ويؤلف، ويؤثر ويتأثر، يحب الاجتماع والاختلاط والأنس، ويكره العزلة والانفراد والوحشة، لا يستطيع أن يعيش بمفرده"[73]؛ إنَّها الحقيقة الموضوعيَّة؛ إذ لا امكانيَّة للإنسان أن يعيش وحيدًا، ومهما توفَّرت له سبل العيش؛ ومن ثمَّ فهذه المعطية تعد من المكوِّنات الأساسيَّة للشَّخصيَّة الذَّاتيَّة، وهذا لا يعني أن يأتي يوم لا تحيد فيه الشَّخصيَّة عن ذاتها، ومع ذلك فحيادها عن ذاتها لا يلغي أنَّها اجتماعيَّة الطَّبع والتطبُّع، وفي الوقت ذاته قد يصفها بالمنطقيَّة عندما تتطلّع إلى ما يجب، وقد يصفها بالإنسحابيَّة؛ نتيجة لسلوكها السَّالب تجاه القضايا والمواقف والمواضيع التي ينبغي أن يكون لها دورٌ متفاعلٌ تجاهها.

فالذَّات بوصفها مكوّنًا قيميًّا ومركزًا لاندماج المشاعر والعواطف على المستوى الاجتماعي، تشكِّل رقيبًا على الأنا وأطماعها الشَّخصانيَّة، وتكوِّن قاعدة عريضة لأفرادها وجماعاتها المتطلِّعين لما هو أفضل؛ ولهذا توقّعات الذَّات من أفرادها وجماعاتها هي دائمًا أن يكونوا مثالًا اجتماعيًّا يصبو لما هو أفضل، ولكنَّ هذا التوقّع أو هذا الافتراض لن يتحقّق دائمًا، بل في بعض الأحيان والظُّروف يتحقّق ما هو أدنى، أو أقلّ من المتوقَّع، وعندما يسلك الفرد سلوكًا أدنى أو أقلّ مما ينبغي، أو أن يتخلَّى عن أداء

[73] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة.

المهام والمواقف، أو ينسحب من ميادين أدائها، في هذه الحالة يوصف بالإنسحابي؛ إذ أصبح سلوكه وأفعاله في حالة توصف بأنَّها: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

والميل هنا: "قوَّة داخليَّة تحرِّك الكائن الحي نحو أهداف معيّنة"[74]، إنَّه تعريف عام يحتوي على ميل الكائن العاقل، وميل الكائن غير العاقل؛ وذلك بشموليَّته لكلِّ كائن حي، وهذا لا يعنينا في شيء إذا لم يكن المقصود به الكائن البشري الذي لا يمكن أن يميل إلى أيِّ جهة أو موقف إلَّا بعد اختيار وتبيّن لما هو أحسن، أو أجود، أو أفضل، وأحيانًا عندما تنقص المعرفة يكون الميل إلى الأقل، والميل فيه مغالبة طرف على آخر، أو مغالبة موضوع على موضوع، وتُتّخذ قراراته بإرادة، وتنفَّذ عن قصد؛ ولهذا ميل الكائن العاقل يختلف عن ميل الكائن غير العاقل الذي لا يتمكَّن من اتخاذ القرار عن وعي، ويسعى إلى تنفيذه بإرادة وفقًا لغاياته وما يأمُل.

وعليه: فالشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة دائمًا تأمل من الأفراد الالتزام بالأوامر والنواهي الوطنيَّة، وتأمل من الأفراد أن يكونوا على حالة من التطلُّع والحرص على التمسّك بذات المجتمع التي تميّزهم عن غيرهم وتحافظ على سيادتهم وهويَّتهم الوطنيَّة، وفي الوقت ذاته لا تود لهم التغيُّر الذي من شأنه أن ينهي خصوصيَّاتهم العقائديَّة، والثَّقافية، والقيميَّة، ولا الانسحاب من ميادين إثبات الهويَّة وترسيخ السِّيادة الوطنيَّة؛ ذلك إنَّها الشَّخصيَّة

[74] . المصدر السابق. المجلد الأول، ص 460.

الوطنيَّة التي لا تقبل التخلّي عن الذَّات، ولا يسمح لأحدٍ من أفراد الوطن التفريط فيها، ومن يسلك أو يفعل غير ذلك متخليًا عن قيمه الخيّرة توصف شخصيَّته بأنَّها شخصيَّة إنسحابيَّة.

ولذا فالشَّخصيَّة الليبيَّة عندما تراجع أوضاعها تجد نفسها أمام أمرين (بين ما يقوّي عزيمتها، وما يحبطها)، ولذا فهي عندما تصحو من غفلتها تتطلّع، وعندما تغوص في غفلتها تنطوي وتتراجع إلى ما هو أدنى من المستوى الذَّاتي وهو المستوى الإنسحابي.

وللتمييز بين الشَّخصيَّة الليبيَّة الإنسحابيَّة والشَّخصيَّة الليبيَّة المتطلِّعة نقول: الإنسحابيَّة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود السَّالب، والمتطلِّعة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود الموجب، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ انسحاب هو ذو مردود سالب، ولا كلّ تطلّع هو ذو مردود موجب، فعندما تنسحب الشَّخصيَّة من الإقدام على الأفعال المؤذية والمؤلمة، فإنَّ ذلك الانسحاب يعدُّ انسحابًا موجبًا، وعندما تتطلَّع إلى ما هو مؤلم وضار فإنَّ تطلّعها هذا يعدُّ تطلُّعًا سالبًا، وتوصف هذه الشَّخصيَّة بالشَّخصيَّة السَّالبة (الإنسحابيَّة)؛ إذ انسحابها من ميادين العمل الموجب، وميلها إلى ميادين العمل السَّالب.

وتُعدُّ (الشَّخصيَّة الانسحابيَّة) ذات اتجاهات قابلة للانحراف السُّلوكي؛ فالشَّخصيَّة التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة، أو غير المفضَّلة اجتماعيًّا، ثمَّ تكفِّر عن ذاتها، وتعود مرَّة ثانية وثالثة، وقد تندم

بين الحين والحين، ثمَّ تعود إلى ما فعلت وهكذا، توصف هذه الشَّخصيَّة بالمتردِّدة والمتبدِّلة؛ وذلك لمغالبتها القيم المتبدِّلة على القيم المفضَّلة، وعندما يصل الحال بالشَّخصيَّة إلى أن تقطع كلّ علاقتها مع كلِّ موجب، ومع كلِّ ما بني على القيم الضميريَّة، فإنَّها لن تتوقَّف عن انسحابها إلى أن تصل إلى حالة الانطباع بالخصائص الأنانيَّة والأفعال الشَّخصانيَّة (أنا ومن بعدي الطّوفان).

فعندما يحدث الانحلال من العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة الضَّابطة للسُّلوك، سواء أكان هذا الانحلال على مستوى الأسرة، أم الجماعة، أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيَّات الأفراد وأفعالهم من مكانة اجتماعيَّة إلى مكانة أخرى، ومن موقفٍ إلى موقفٍ، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخصٍ إلى شخصٍ آخر؛ إذ نلاحظ الانحلال النِّسبي في كفَّة الميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة؛ ولذا قد نجد المتردِّد، والمصمّم على الاختراق، والمقدِمَ على المخاطرة، والمتطرّف، والنَّفعي المحافظ على السَّلامة الشَّخصيَّة، ومسلوب الإرادة، واللامبالي، وكلّ هذه الصِّفات تحتويها صفة الشَّخصيَّة الإنسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تنمو فيها مغالبة الرَّغبات الخاصَّة على الرَّغبات العامَّة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السُّلوك المتعارض مع القيم والمعارف الضميريَّة، والإقبال على المطالبة بالحقوق، والابتعاد عن أداء الواجبات، وعن تحمّل المسئوليَّات.

ولهذا فإنَّ مرحلة اليأس تعدُّ مرحلة نفسيَّة، يصل إليها الفرد في مرحلة تقدُّم العمر؛ إذ الضعف الذي ينمو في القدرة إلى درجة إضعافها، وإعاقتها عن أداء أدوارها التي كانت تفعلها، أو تسلكها؛ ولذا عندما يسود العقل والجسم والقدرة والاستعداد وهنًا، يحدث الانسحاب، ويسود التردّد، ثمَّ التخلّي عن أداء ما ينبغي أن يؤدَّى؛ وحالة اليأس هذه لا تقتصر على المرحلة المتقدِّمة من العمر، بل في كثير من الأحيان تسود الشَّخصيَّة الإنسحابيَّة، التي تصل إلى مرحلة اليأس وهي في ربيع العمر، فتستسلم لأمر الواقع؛ نتيجة الضّعف الذي يلمّ بها (ضعف النَّفس)، الذي في كثير من الأحيان تسبِّبه الحاجة، أو الرَّغبة فيما لا يجب، أو الخوف من المواجهة وما يترتَّب عليها من عاقبة، أمَّا النَّفس التي لا تيأس، ولا تقنط الأملُ يراودها، ثمَّ ينقلها من حالة اليأس إلى حالة تحقيق الأمل الذي يجعلها شخصيَّة متطلّعة.

وعليه فإنَّ تغيُّر حالة الفرد من التمركز على الأنا، إلى حالة التمركز على الذَّات، أو الموضوع لا يمكن أن يتمَّ نُقلة واحدة هكذا، بل يحتاج إلى:

. زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكِّن المنسحب من استيعاب المتغيِّرات والمبررات الجديدة.

. زمن الانفكاك النّسبي: الفترة التي تُمكِّن الشَّخصيَّة المنسحبة من التخلّص من الارتباطات القيميَّة السَّابقة، والعلائق التي انتظمت على مستوى الذَّات.

. زمن الارتباط: الفترة التي يكوِّن المنسحب فيها علائق مع الوسط القيمي الجديد.

. زمن الفعل: فترة التبدُّل التي تُمكّن الشَّخصيَّة المنسحبة من الإقدام على الأفعال التي كانت محرَّمة عليها، أو محذوفة من قاموسها الاجتماعي.

. زمن العادة: فترة التكرار السُّلوكي مع الدَّيمومة بما يشكِّل الخصوصيَّة الجديدة، والسُّلوك الجديد.

إذن: مما تقدَّم لا يمكن أن يتمَّ التغيُّر نُقلة واحدة من التمركز على الأنا، أو الذَّات، أو الموضوع، بل لا بدَّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتدِّ، وتسمح بالانكماش للمنكمشِ، وكذلك لا بدَّ من زمن لكلِّ امتداد، أو انكماش، ولا يمكن أن تكون الذَّات مكوّنًا مستقلًّا عن الأنا، أو الموضوع، ولا يمكن أن تتجرَّد من الميلان إلى الموجب، أو السَّالب؛ فكلّ حسب الظَّرف، والموضوع، والمتغيّرات المدخلة إلى، أو المخرجة من.

وعليه: الانحياز سُلوك بشري، لا يتمّ إلا بمعرفة؛ ومن ثمَّ عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضَّرورة يتخلَّى عن موقف، أو موضوع، وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنَّ كلّ انحياز هو

ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازيات ذات مردود موجب؛ كالانحياز للحقِّ والعدل، أمَّا الانحياز للعبوديَّة والظّلم فهي انحيازات سالبة، وهذا النَّوع من الانحيازيات هو الذي تمتدّ فيه الشَّخصيَّة الانسحابيَّة؛ وذلك لعدم تحمّلها المسئوليَّة تجاه ما يجب أن تَقدِم عليه من أفعال؛ ولهذا فتحمّل المسئوليَّة صفة موجبة تُمكِّن الفرد من أن يكون تطلُّعيًّا، أو منطقيًّا فيما يفعل أو يسلك.

ومن هنا فالشَّخصيَّة المنسحبة لم تكن شخصيَّة طبيعيَّة، بل شخصيَّة مصطنعة؛ فالشَّخصيَّة الطبيعيَّة هي التي فطر الإنسان وشبَّ عليها، أمَّا الشَّخصيَّة المصطنعة؛ فهي التي أوجدتها الظُّروف أو صنعتها، حتى إنَّ بعضًا من المناضلين، والمتطلِّعين قد تكون آخر أيَّام نضالهم وتطلُّعاتهم تؤدِّي بهم إلى الانسحاب، ويصبحون في حالة ميل من (الذَّاتيَّة) إلى (الأنانيَّة)، وهذه قد تكون نتيجة ردود أفعال غير متوقِّعة، أو نتيجة الهزيمة التي كسرت الهيبة؛ ولهذا فالشَّخصيَّة الانسحابيَّة قد تكون بمسببات الهزيمة، وقد تكون بمسببات الاستسلام. وليس دائمًا الابتعاد عن المواقف السَّالبة يؤدِّي إلى المواقف الموجبة؛ فعندما يبتعد الإنسان أو يميل عن مواقف سالبة إلى أخرى سالبة لا تعدّ أفعاله موجبة؛ فالذي يحدِّد المواقف الموجبة من السَّالبة هو: (الموضوع المنحرف منه والموضوع المنحرف إليه)، وهي ذات أبعاد ثلاثة:

1 ـ مواقف التجنُّب: قد يؤدِّي التجنُّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدِّي إلى الابتعاد عن أفعال الشَّر؛ وفي كلتا الحالتين فالشَّخصيَّة التي

تعرف ما هو خير، وما هو شر، وتمتنع عن القيام بهما تعدُّ شخصيَّة إنسحابيَّة تجنُّبيَّة.

2 ـ مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة، فعندما تنسحب الشَّخصيَّة من مواقف سالبة ليس بالضَّرورة أن تكون موجبة، وعندما تنسحب من مواقف موجبة ليس بالضَّرورة أن تكون سالبة.

3 ـ مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقًا للآتي:

أ ـ عندما تنسحب الشَّخصيَّة من مواقف وأفعال سالبة، وتَقدم على أفعال أخرى سالبة، فإنَّ إقدامها هذا يعدُّ سالبًا، وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

ب ـ وهكذا عندما تنسحب من موجب إلى موجب؛ فهي ما زالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السَّالب؛ فتصبح أفعالها سالبة.

الشَّخصيَّةُ الأنانيَّة:

الشَّخصيَّة الليبيَّة الأنانيَّة شخصيَّة لا تفكّر إلَّا فِي ما هو شخصاني، أمَّا غير ذلك فلا علاقة لها به، (أنا ومن بعدي الطُّوفان). شخصيَّة متعثِّرة في علاقاتها الاجتماعيَّة؛ كونها لا ترى للعالم مركزًا سواها.

ولهذا فالأنا هو الضَّمير الذي يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليَّ، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستثنى غيرنا، وترتبط الأنا بالأنانيَّة عندما تخرج عن الذَّات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنَّها في حالة ميل، أو انحراف سلوكي يؤدِّي بها إلى الأنانيَّة؛ حيث إظهار السُّلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود، أو الظّهور المماثل؛ ولهذا فالشَّخصيَّة الأنانيَّة لا تتأهَّب إلَّا للرّغبة الخاصّة بمطمع خاصّ حتى وإن كان على حِساب الغير، أو حتى وإن كان فيه ضرر للآخرين، ممّا يجعل عنوان الأنانيَّة (أنا ومن بعدي الطّوفان) وكأنَّ العالم خُلق للأنا دون غيرها.

فالأنانيَّة: مرحلة من مراحل تكوين الشَّخصيَّة الفاقدة للقيم، والثَّقافة، والسُّلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرَّغبات، والأهواء، والأطماع الخاصّة التي تسيطر على سُلوك الفرد وأفعاله؛ إذ ينعدم عندها الإحساس بالنّخوة، والغيرة والشَّرف؛ لفقدانها كثيرًا من العواطف، أو لفقدانها الحُجَّة المنطقيَّة، أو لفقدانها الموضوعيَّة.

وترتبط الأنا بالآخر والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة؛ فعندما تظهر الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد بالتساوي وفق الحاجة والجهد تقوى العلاقة بينهما، وعندما تظهر الأنا على حساب الآخر تضعف العلاقة بينهما، وقد يحدث الصِّدام، وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقِّ الآخر في الموضوع

دون مِنَّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسَّك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون أهميَّة الأنا وعيًا عند الآخر، وتكون أهميَّة الآخر وعيًا عند الأنا، تتكوَّن الذَّات المشتركة التي تعترف بحقِّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعمّ الجهالة بأهميَّة الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر، ويسود السُّلوك الأناني الذي تترتَّب عليه الأفعال السَّالبة.

وبما أنَّ لكلِّ فرد خصوصيَّة تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، وميوله، وثقافته، إذن: لكلِّ أنا شخصيَّة، وبما أنَّ لكلِّ أنا شخصيَّة وخصوصيَّة؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب إظهارها بما يمكّنها من أداء مهامها الخاصَّة بموضوعيَّة، وعندما لا تطمس الخصوصيَّة لا تطمس الذَّات العامَّة التي هي مجموع تفاعل الخصوصيَّات، (فأنا كفرد) أعرف أنَّ ليّ حقوقًا، وعليّ واجبات؛ ولذا أتحمّل أعباء المسؤوليَّة مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا، وبخاصَّة المواضيع التي تكوِّن مجالات العلائق القيميَّة على مستوى ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليَّات:

ولأنَّه لكلِّ (أنا) عاقلة حقوق قيميَّة، ينبغي أن تؤخذ بإرادة، أو تُعطي دون مِنَّة، ولا يحقّ لأحدٍ أن يُقيِّده عن ممارسة حقوقه، وإذا وُضِع القيد على الحقوق وجب فكّها، أو كسرها، ولا ننس ما يتركه وضع القيد من

أثرٍ على الأنا الذي بلا شكّ سيفكِّر مرَّتين قبل أن يفعل أيّ أمر، وسيضع إشارات الاستفهام والتعجُّب على من كان سببًا في وضع القيد، وقد تحدث المواجهة كلَّما توافرت اشتراطاتها، ولكي تصبح حركة الأنا موجبة ينبغي أن يفسح مجال الامتداد لها في مجالات العلائق القيميَّة:

أ ـ مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

ب ـ مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة.

ج ـ مجال العلائق القيميَّة السِّياسيَّة.

د ـ مجال العلائق القيميَّة النَّفسيَّة.

هـ ـ مجال العلائق القيميَّة الذَّوقيَّة.

و ـ مجال العلائق القيميَّة الثَّقافيَّة.

وعليه: إذا لم يُسمح للأنا بحريَّة الامتداد في المجالات العلائقيَّة السَّابقة، تصبح الأنا في حالة السَّالب، وهي: الأنانيَّة والشَّخصانيَّة.

وفي مقابل أخذ الحقوق ينبغي أن تؤدَّى الواجبات، وإذا لم تؤدِّ الأنا واجباتها بالتمام في ضوء ما تأخذه من حقوق تصبح الأنا ذات خصائص وصفات أنانيَّة؛ ولهذا ترتبط الأنا بالشَّخصانيَّة والفرديَّة عندما تنفصل عن الموضوع والذَّات، وترتبط بهما عندما تنفصل عن الأنانيَّة والشَّخصانيَّة والفرديَّة التي تنحرف بها عن الذَّاتيَّة الاجتماعيَّة.

وعليه فإنَّ مفهوم شخصيَّة الأنا في الأساسِ موجبٌ، حيث لكلّ (أنا) حقوق وواجبات ومسئوليَّات، ولكلِّ (أنا) الحق أن يعتزَّ بأناته التي بها يتميَّز عن الغير، ولكن عندما تصبح الأنا على حِسَاب الغير تفقد شخصيَّة الأنا عنوانها وتصبح الشَّخصانيَّة هي العنوان.

وعليه: فمن الزَّاوية الطبيعيَّة لكلِّ أنا: حقوق، وواجبات، ومسئوليَّات، ومن الزَّاوية الفعليَّة قد لا تمتلك الأنا شيئًا من ذلك فتُعدّ فاقدة لذاتها، ولا مفرَّ لها من أن تنسلخ عنها لتمارس السُّلوك الأناني والشَّخصاني كردِّ فعل، وليس دائمًا الأنا تسلك أو تفعل نتيجة ردود أفعال سالبة، بل في بعض الأحيان تمتلك الأنا كلّ الحقوق، والواجبات، والمسئوليَّات المتعلِّقة بها، ثمَّ تمتد على حساب ما يمتلكه الآخر، إنَّها الأنا الطَّامعة الفاقدة لقيم الاعتراف، والتقدير، والاعتبار للآخر.

وقد يتساءل البعض:

ـ لماذا يودُّ البعض أن يُظهِر شخصانيَّته وأنانيَّته على حساب المجتمع الذي وُلد فيه، وهو يعرف نفسه كفرد قاصر عن العيش بمفرده، وبمنعزل عن بني جنسه؟

في قراءاتنا نقول: إنَّ سبب ذلك هو وجود الفروق الفرديَّة التي جعلت لكلِّ فرد من بني الإنسان طابعًا به يُمَيَّز عن غيره، وكذلك لا ننس وجود المظالم التي تمتدُّ لتلاحق مجالات العلائق القيميَّة، وتضع القيد عليها، وإلى

جانب هذه وتلك لا ننس أثر المعلومات والمعارف التي يتشرَّبها الأنا في أثناء فترات نموه الزَّمني، ونموه المعرفي.

فالإنسان بطبيعة الحال لا يتكرَّر في خَلقه، ولا يمكن أن يكون نسخة لغيره، أو يكون غيره متطابقًا معه في قدراته، واستعداداته، ومواهبه، وطموحاته، ولا حتى في بصمة أصابعه، ونسيج جسده، على الرُّغم من أنَّ البشر جميعهم مخلوقون من نفس واحدة: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ}[75].

ومع أنَّ الإنسان خُلق على القوَّة إذا ما قورن بغيره من المخلوقات الأخرى فإنَّه بقوَّته تعلّم علمًا حتى استطاع أن يغزو الفضاء، ولكن على الرُّغم مما خُلق عليه من قوَّة؛ فهو الضَّعيف أمام القوي المطلق، والضَّعيف أمام رغباته وشهواته، ومع ذلك هذا الإنسان الضَّعيف يتظاهر بالقوَّة بين الحين والحين كلّما عرف أنَّ الآخر في حالة وهن وضعف؛ فيتمرّد على الضّعفاء.

وفي المقابل إذا تمرَّد الآخرون على الحكومة الظَّالمة، لا تجد ذلك المدَّعي القوَّة من بين الرِّجالات المتحدّيين للمظالم، ومن هنا وجب أنْ نعرف أنَّ الشَّخصيَّة المتمرِّدة على الضّعيف سلوكها وأفعالها القيميَّة سالبة، أمَّا الشَّخصيَّة المتمرِّدة على الحكومة الظّالمة فسلوكها وأفعالها القيميَّة موجبة.

---

[75] . الأنعام، 94.

وعليه: فالإنسان الذي عصي الله الذي خَلقه، لا يُستغرب أن يعصي المجتمع الذي لم يخلقه، أو أنَّه يعصي أفرادًا منه، فهذه الشَّخصيَّة الأنانيَّة والشَّخصانيَّة التي عندما تسود أفعالها تُنسي الإنسان معرفة من هو؟ ومن الذي خَلقه؟ ولماذا خَلقه في حاجة لمن يقوم برعايته؟

إذن: إذا تمسَّك الفرد بأناته ولم يتخطَّ حدودها (حدود أنا ليّ حقّ، وواجب، ومسئوليَّة أتمسّك بها، ولا أرغب الامتداد إلى ما هو خارج عنها) فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّه متمسِّكٌ بقيمه التي يُقرَّها المجتمع، وهي القيم التي جعلت منه ذاتًا على المستوى الفردي يستوجب الاحترام والتقدير، أمَّا إذا تجاوز هذه القيّم وحدودها الاجتماعيَّة فيدخل في منطقة النزاع مع الآخرين المدافعين عنها بوصفها حقًّا لهم؛ ومن هنا ينجم الصِّراع بين الممتدّ خارج حدوده، والمندحر داخلها؛ ولذلك تتكوَّن الشَّخصيَّة الأنانيَّة، أو الشَّخصانيَّة عندما يطمع الفرد في حقوقِ وواجباتِ ومسئولياَّتِ غيره، أمَّا إذا تمسَّك بحقوقهِ وحَبَّ أناته، ولم يتجاوزها فإنَّ ذلك يعنى أنَّه لم يكن أنانيًّا، أو شخصانيًّا، بل إنَّه الإنسان المثال الذي يتوحَّد المجتمع فيه أو الوطن فيجعله اجتماعيًّا ووطنيًّا سيادةً وهويَّةً.

ولهذا تعدُّ القيم العنصر الأساس الذي يميّز سلوك الإنسان الأناني، أو الشَّخصاني، عن سلوك الإنسان الذَّاتي، أو الاجتماعي، فإذا كان تقييم الفرد للأشياء المشتركة بمنظور كلّ شيء أنا، كانت أفعال الفرد أنانيَّة، وسُلوكيَّاته شخصانيَّة، وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع،

كان الفرد اجتماعيًّا (ذاتيًّا)، وإذا كان تقييم الأشياء بمعطياتها كما ظهرت في الموضوع كان الفرد موضوعيًّا؛ ذلك لأنَّ الأنا قد تنفصل عن الموضوع، أمّا الذَّات فإنَّها ترتبط به.

وعليه:

توجد علاقة تداخل قيمي بين مكوِّنات الشَّخصيَّة الأنانيَّة، والشَّخصيَّة المنسحبة، والشَّخصيَّة المتّزنة (الذَّاتيَّة)، والشَّخصيَّة المنطقيَّة، والشَّخصيَّة الموضوعيَّة؛ ولذا فبالموضوع يمكن أن يكون الإنسان أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا؛ فالتنشئة كموضوع، وحسب فلسفتها، قد تجعل من الفرد أنانيًّا، أو ذاتيًّا (اجتماعيًّا)، وهكذا الفرد قد يؤثِّر في المجتمع بأنانيّته سلبيًّا؛ نتيجة تمسّكه بالأنا، وقد يؤثِّر فيه بموضوعيَّته إيجابيًّا؛ نتيجة عدم انفصاله عن الموضوع، وعن الذَّات.

ومن ثمَّ فالأنا كعنصر مستقلٍّ تدلُّ على الفرديَّة كبؤرة اهتمام، وعندما ترتبط بالموضوع دون اعتبارٍ للآخر تصبغه بطابعها؛ فتسود روح الشَّخصيَّة الأنانيَّة، أو الشَّخصانيَّة؛ وذلك لظهور نواياها الخاصَّة، أو أطماعها الخاصَّة سواء أكان هذا الطَّابع فرديًّا، أم أسريًّا، أم اجتماعيًّا، أم وطنيًّا، فإذا كانت المصلحة فرديَّة كان الأنا فرديًّا، وإذا كانت المصلحة أسرية، أو قرابة، كانت الأنانيَّة بإظهار الأنا لها على حساب الآخرين؛ وهذا يشير إلى أنَّ الأنا لم تتكون من حبِّ الذَّات كما يعتقد البعض، بل تكوَّنت من الانعزال عن الذَّات والموضوع؛ نتيجة التحيُّز الشَّخصاني الذي يُظهر الأنانيَّة.

إذن: الأنا لم تكن عيبًا إذا لم تتجاوز حدودها على حِساب الآخرين، بل ينبغي التمسُّك بها كطابع مميّز بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات؛ ومن ثمَّ لا يُعدّ التمسّك بها عيبًا، وبما أنَّ كلّ (أنا) متميّزة عن غيرها بخصوصيَّاتها، إذن: الكلّ متميّز عن غيره بما يمتاز به، والتمسُّك بالميز يعنى التمسُّك بالموجب، ومع أنَّ الأنا واحدة، فإنَّ أدورها متعدِّدة، فأنا الفرد، تختلف عن أنا الأسرة، أو الجماعة، وأنا المجتمع، تختلف عن أنا الأمَّة، أو أنا الوطن، أو أنا الإنسان، فعندما أكون أنا الإنسان تكون القيم الإنسانيَّة هي التي يحتويها ضميري، وتمارسها أفعالي، وتتجسّد في سلوكيَّاتي، وهكذا عندما أكون أنا الوطن تكون القيم الوطنيَّة سارية في ضميري ونفسي.

ومن ثمَّ علينا أن نميِّز بين الأنا وأفعالها، والأنانيَّة وأفعالها، وفي هذا الأمر نقول:

الأنا كبرياء الذَّات وأنفتها؛ نتيجة أخذها بقيم المجتمع، والفضائل الإنسانيَّة الخيّرة، أمَّا الأنانيَّة فهي نتيجة الطَّمع والتعصُّب للباطل والحياد عن الحقِّ؛ ولهذا يكون الإنسان كفرد مثالًا عندما يتمسَّك بالأنا الملتزمة بكبريائها الإنساني الذي يُقدِّس قيمة الإنسان، ويحافظ على نوعه، ويكون الإنسان ذاتًا عندما تتوحَّد قيم المجتمع فيه، ويلتزم بها؛ فتكون أمانيه من أماني المجتمع، وآلامه من آلامه؛ ولأنَّ الإنسان قد خُلق في أحسن تقويم؛ فهو يرتقي قيميًّا إلى أن يُصبح أمَّة بحالها عندما تتوحَّد هويَّة الوطن وأمجاده

وعزّته وتاريخه وسيادته فيه، مما يجعله يحس بإحساسه ويتألم لآلامه، وهذه الصِّفات قد لا تكاد توجد إلّا متفرّقة عند غيره.

الشَّخصيَّةُ الوطنيَّةُ الليبيَّةُ:

تُوصف الشَّخصيَّة الليبيَّة بالوطنيَّة عندما تبسط الدَّولة الليبيَّة ترابها لمواطنيها للجلوس عليه معًا، حينها يصبح لمواطنيها مكان يقيمون عليه علاقات اجتماعيَّة وأخلاقيَّة وإنسانيَّة، ويؤسِّسون نظامًا يرتضونه عن إرادة.

ولذا فمن أجل الدَّولة الوطنيَّة، ينبغي أن تفكّك تلك الألغام التي ملأت الأنفس غضبًا، أو أن تفجَّر بغاية حلٍّ، وليس بغاية زيادة الغضب غضبًا؛ فالنَّار مع أنَّها هي الحارقة؛ فإنَّ الماء كفيل بإطفائها إن سُكب عليها سيادة وهويَّة.

ولأجل المحافظة على سيادة الدَّولة الوطنيَّة، يجب أن يكون لها دستورًا كفيلٌ ببناء الدَّولة الليبيَّة؛ وذلك عندما يصدره الشَّعب عن بكرة أبيه؛ فالدَّستور يحافظ على العلاقة بين من يمارس حقًّا، ومن يؤدِّي واجبًا، ومن يحمْل مسئوليَّةً، ولا إمكانيَّة لإجراء انتخابات نزيهة في ليبيا والسِّلاح مدجّج بلا قيود، ودعم الدِّول لم ينقطع عن أولئك الذين تشتغل محركاتهم بحيويَّة وقوده الحارقة.

وعليه: فمتى ستسود السِّيادة الليبيَّة؟

نقول:

. عندما يسود الحلّ بين الليبيين قيمة مقدَّرة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإنسانيًّا وأخلاقيًّا وذوقيًّا.

. عندما يملأ نفس المواطن الليبي الاعتراف بأنَّه مواطن متساوٍ مع غيره من المواطنين.

. عندما يتساوى المواطنون الليبيين في ممارسة الحقوق.

. عندما يتساوون في أداء الواجبات، مع مراعاة الفروق الفرديَّة، قدرةً، واستطاعةً، ومعرفةً، وتخصّصًا، وتأهيلًا، وتدريبًا.

. عندما يتساوون في حمْل المسؤوليَّة مع مراعاة الصَّلاحيَّات والاختصاصات الدَّستوريَّة والقانونيَّة.

. بعد أن يكونوا طائعين لأولي الأمر منهم إرادةً؛ وذلك (طاعة للأمر الذي هو منهم) وليس بطاعة شخصيَّة؛ إذ لا طاعة لمن يتولى حُكمًا عن غير انتخابات حُرَّة ودستور وطني، ولا طاعة لأحدٍ يتصرَّف خارج ما وُكِّل به وفق عقد اجتماعي مدستر.

. بعد أنْ يعترف كلٌّ منهم بالآخر ولا يرتضي أحدٌ منهم أن يُغيَّب أو يهمَّش.

ـ بعد أن تُقدَّر الخصوصيَّة، ولا يمتدّ أحدٌ على حساب مكانة الآخر، وما يُثبت وجوده مواطنٌ حرٌّ.

ـ بعد أن تُمنح الفرصة للتَّفهُّم والتَّفاهم.

ـ بعد أن ينتهوا عن ارتكاب أفعال التطرُّف والإرعاب وما يؤدِّي إلى مظلمة.

ـ بعد أن ينتهوا عن نهب خزينة الدَّولة وإفساد مؤسَّساتها الوطنيَّة.

ـ بعد أن يعترفوا بأخطائهم ويعفوا وهم يمتلكون القوَّة.

ـ بعد أن يعتمدوا قيمة الصُّلح فضيلة خيِّرة في كلِّ خِصام وصِدام ونِزاع واقتتال.

ـ بعد أنْ تسود قيمة التقدير للجهد والتميز.

ـ بعد أنْ يتحوَّلوا من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين والمبدعين والمتطلّعين.

ـ بعد أن تسود قيمة الاعتبار بين ألوان الطَّيف الوطني.

ـ بعد أنْ يُصبح التذكُّر للتَّاريخ درسًا وموعظة.

ـ بعد أنْ يصبح التدبُّر لِما بين أيديهم يحدثُ النُّقلة.

ـ بعد أنْ يُصبح التفكُّر فيما يجب مأمولًا يستوجب نيله.

. عندما لا يتمسَّكون بوجوبيَّة تماثل القيم مع الواقع، وكأنَّ القيم تمتلك مطلقيَّة الثَّبات؛ ففي بعض الأحيان الواقع يتقدَّم على القيم، ممّا يستوجب العمل على تقييم القيم وتقويمها؛ لكي تواكب حركة التغيُّر والتقدُّم إلى الأفضل والأجود والأنفع، وفي المقابل قد يتأخَّر الواقع ويتخلَّف عن موجبات القيم، ممّا يستوجب عدم الرُّكون إلى الواقع المتخلّف؛ ومن ثمَّ ينبغي التمسُّك بتلك القيم الرَّفيعة التي تحفِّز على التقدُّم والرُّقي المعرفي علمًا وثقافةً وبناءً وإعمارًا.

. قبول التحدِّي من أجل السِّيادة وممارسة الحرّيَّة عن إرادة.

. عدم قبولهم التوقُّف عند حدود الإصلاح، ولا ينظرون إليه إلَّا مساندًا للحلِّ.

. التمسُّك بالهويَّة ووحدة تراب الوطن.

. التمسُّك بالفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة، مع العمل على تنقيتها ممّا يعلق بها، وتخليصها مما يقوِّضها.

. الاعتراف بأنَّ الحاجات متطوِّرة، ممّا يستوجب تطوُّر الحلول مع تطوُّر مشبعاتها الأكثر تطوُّرًا وتنوُّعًا.

. حرّيَّة الرّأي مع احترام المتنوَّع من أجل جودة القرار وسلامة التنفيذ وطي الهوة بين الآن والمستقبل المنتظر.

. التعبير حقٌّ فينبغي أنْ يُضمن.

. بعد أن يصبح التعلُّم والتأهُّل والتدرُّب ضرورة لكسب المهارات، والخبرات والمعارف المتنوِّعة الممكِّنة من المنافسة والفوز بفرص العمل المتاحة.

. التطلُّع للآخر من أجل صناعة مستقبل يتجدَّد.

. حرّيَّة التعليم وفقًا لمعايير الجّودة وحاجة سوق العمل والحاجة إلى التغيير.

. حريَّة التنقل والتملُّك دون استغلال.

. استيعاب الآخرين وتقبُّلهم بمعطيات حقّ المواطنة التي لا يعلو شيء على علوِّها بعلو الدِّين.

. حقُّ المواطنة مساواة بين المواطنين ذكورًا وإناثًا، دون أيّةً تفرقة، ولا انحياز لغير وحدة الوطن، وحرّيَّة مواطنيه، وحُسن معيشتهم.

. تأسيس كلّ ما هو مشترك في الوطن بين النَّاس على قاعدة (نحن معًا) (نحن سويًّا).

. احترام الكبير والصَّغير، مع تقدير واعتبار عاليين للمرأة والمعاقين دون أيِّ تكبُّر وتجبُّر بغير حقٍّ.

. قبول الاختلاف كونه قيمة حميدة يُمكِّن من استيعاب وتقبُّل الآخر، الذي له حقّ التماثل والتطابق في الدَّولة الوطنيَّة.

. التطلُّع إلى الآخرين بما يفيد من أجل ما هو أكثر فائدة، مع وافر التقدير والاعتبار، حتَّى تُصبح السِّيادة الوطنيَّة سيادة حرَّةٌ.

. الإيمان بأنَّه مهما بلغنا إلى الأفضل سياسةً، واقتصادًا، وعلمًا، وتقنيةً، وثقافةً، وأخلاقًا؛ فإنَّ هناك ما هو أفضل؛ فنسعى إليه حتَّى بلوغه، وإن بلغناه نستطيع أن نرى من بعده أشياء أخرى هي أكثر أهميَّة، وهكذا نعمل ونستمر حتى تصبح النُّقلة المأمولة بين أيدينا.

. الإيمان التَّام بأنَّه لا مُطلق إلَّا من عند الله تعالى، وما دونه لا يخرج عن كونه نسبيًّا في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

. الحرّيَّة في الدَّولة الوطنيَّة لا قيود على حقِّ التملُّك والتَّنقل والإبداع والفكر والرَّأي.

. الشَّعب هو صاحب السِّيادة العليا في الدَّولة الوطنيَّة، وهو مصدر السُّلطات التشريعيَّة والقضائيَّة والتنفيذيَّة، ولا يكون الإعلام إعلامًا إن لم يكن عنوانه الوطن.

. المسئوليَّة في دولة التوافق صلاحيَّات واختصاصات وفقًا للدَّستور والقانون.

. الدِّيمقراطيَّة هي المستوعبة لألوان الطَّيف الوطني، وهي المستوعبة للاختلاف والتنوَّع، دون أيِّ إقصاء، أو تغييب لأحدٍ من أبناء الشَّعب،

وبهذا فهي القيمة العليا لممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمْل المسئوليَّات.

. الشَّفافيَّة هي قيمة النَّزاهة بين المواطنين في اتخاذ الإجراءات المتعلِّقة بترسيخ السِّيادة وأداء المهام وفقًا لمسئوليَّة تامَّة.

. السُّلطة في الدَّولة الوطنيَّة تداوليّة وفقًا لنصوص دستوريَّة محصَّنة.

. العدل هو القيمة الرَّئيسة في أحكام القضاء الوطني.

. المساواة بين المواطنين في الدَّولة الوطنيَّة شرعيَّة قانونيَّة دون تمييز، ولا محاباة، ولا وساطة، ممّا يجعل حرّيَّة المواطنين مصانة.

. الاحترام قيمة سامية تؤكِّد سيادة المواطن مع فائق التقدير للكبير والصَّغير وللرَّجُل والمرأة والمعاق.

. الوطن ملك للجميع؛ فلا أحد وصيٌّ عليه دون آخر، وصون ترابه والدِّفاع عنه واجبٌ على الجميع، كلٌّ وفق قدرته واستطاعته والمكانة التي هو يشغلها بمسئوليَّة.

. الأمنُ حقٌّ وطنيٌّ؛ فلا يجوز لأحدٍ تهديد أمن الآخر، حتى لا يكون أحدٌ متغوّلًا على غيره وبأيَّة عِلَّة أو سبب.

. الشُّرطةُ والجيشُ في الدَّولة الوطنيَّة هما المؤسَّستان المسئولتان دون غيرهما عن حماية أمن الوطن والمواطن، وعلى المستويين الدَّاخلي والخارجي.

وعليه تصبح القيم الحميدة للشَّعب في الدَّولة الوطنيَّة محرَّرة كما هم متحرّرون؛ فقيمة التَّسامح التي لم يكن لها مكانٌ في زمن الدّكتاتوريَّات تُصبح سائدة مقدَّرة معتبرة بين الأنا والآخر أقارب وأباعد، بها تتآلف القلوب بعد فراق أو قطيعة أو جفاء؛ ومن هنا فالتسامح بين المواطنين قيمة لا يكون إلَّا بعد شدَّة تلمّ بمن تلمّ به من المواطنين.

إذن الدَّولة الوطنيَّة الليبيَّة لم تكن دولة طوباويَّة كما هو حال المدن التي كانت تسمَّى بالمدن الفاضلة، تلك المدن التي كانت تشترط أن يكون الحاكم فيلسوفًا، ومن بعدها ورثت الشُّعوب حكم المشايخ، والدَّراويش، والطُّغاة، ولكن الدَّولة الوطنيَّة في الزَّمن (الآن) الوطن فيها ملكٌ للجميع؛ فلا أنا لوحدي، ولا أنت لوحدك، بل الكلُّ معًا والكلُّ سويّةً، وطنٌ كل شيء فيه هو حقٌّ للجميع، فلا تنازل عن شيء هو حقٌّ لأيِّ مواطن، ولا احتكار لشيء هو من ثروة الوطن، ومن أجل الاستثمار فليتنافس المتنافسون وطنيًّا حتى لا يكون التنافس على حِساب السِّيادة والهويَّة الوطنيَّتين.

المؤلِّفُ في سطورٍ

. أ د. عقيل حسين عقيل

. مواليد ليبيا 1953م

. بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الترتيب الأوَّل جامعة الفاتح (طرابلس).

. معيد بكليَّة التربية طرابلس قسم الخدمة الاجتماعيَّة 1977م

. ماجستير تربية وتنمية بشريَّة، الولايات المتحدة الامريكيَّة (جامعة جورج واشنطن) 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة 1992م.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين عام اتحاد الطلبة بمحافظة سبها 1970 – 1972م.

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشَّعب العام مفتشا عامًّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلِّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرًا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينًا عامًّا للتنمية البشريَّة بأمانة مؤتمر الشَّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (201) مؤلّفا منها سبعة موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشريَّة.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: https://draqeel.com/

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدّكتور عقيل حسين عقيل: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (201) مؤلّفا منها: سبعة موسوعات، وهي:

1 ـ الموسوعة القِيميَّة لبرمجيَّة الخدمة الاجتماعيَّة (4 مجلَّدات)، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

2 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض (11 مُجلَّد)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

3 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن (9 مجلَّدات)، المجموعة الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

4 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن (12 مجلَّد)، المجموعة الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

5 ـ الموسوعة من قيم القرآن الكريم (13 مجلَّد)، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

6 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة (27 مجلَّد)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

7 ـ موسوعة الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (18مجلَّد).

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه بالداخل والخارج.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشريَّة.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسِّياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلَّفات باللغة الإنجليزيَّة، والتركيَّة.

المؤلَّفاتُ المنشورة

1 ـ مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 ـ الأصول الفلسفيَّة لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3ـ فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 ـ منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلميَّة دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربيَّة للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البُستان الحُلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطيَّة في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 ـ نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 ـ خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيميَّة معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجيَّة القِيميَّة لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدوليَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجيَّة القِيميَّة في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجيَّة القِيميَّة في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القِيميَّة لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجيَّة القِيميَّة في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 ـ آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

29 ـ نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

30 ـ إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

31 ـ إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

32 ـ شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

33 ـ يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

34 ـ داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

35 ـ يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

36 ـ أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

37 ـ موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

38 ـ عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

39 ـ محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التَّطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمة وسطا، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقَّع وغير المتوقَّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبُّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرَّفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النَّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرَّار وحقَّائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السّياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهويّة الوطنيَّة بين متوقَّع وغير متوقَّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنيَّة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 . فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 . بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 . من معجزات الكون (خَلق . نشوء . ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 . مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 . آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشريَّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 ـ تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 ـ الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 ـ مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 ـ المعلومة الصَّائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 ـ الممكن (متوقَّع وغير متوقَّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 ـ مبادئ فكّ التَّأزُّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 ـ الأهداف المهنيَّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 ـ تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 ـ العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 . غرس الثِّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 . مفاهيم الصَّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 . الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميَّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 –كيفيَّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيميَّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشريَّة (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 - مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التَّطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطَّريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظُّلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التَّأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التَّاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، 2020م.

153 – خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

154 – المنهج العلمي وإحداث النُّقلة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

155- دراسة الحالة ودور الأخصائي الاجتماعي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

156- قواعد البحث العلمي وصنع المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

157- وسائل التأهب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

158- حلقات صناعة المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

159- أمحمَّدٌ أميٌّ، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

160- طرق البحث العلمي ونيل المأمول، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

161- الطَّريقة العلميَّة لتحليل مضمون القيم، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

162-كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

163- معجزات وبعضها من بعض، المصرية، القاهرة: 2022م.

164 . أيد السارقِ تقطع، المصرية، القاهرة: 2022م.

165 – العقل من اللاشيء إلى الشَّيء دراية، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

166 – النُّقلة من التكيف إلى التوافق، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

167 – أوهام الأنا (اللاهويَّة)، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

168 – استرداد السِّيادة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م

169 - موت الموت، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

170 – العقل قيد (من الأمّية إلى الاستنارة)، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

171 – الرِّجال القوامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

172- الدِّراية من الأمر إلى الطاعة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

173- النشوز والقيم القوَّامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

174 – استطلاع الدراسات السَّابقة (من حيرة الباحث إلى نيل المأمول)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

175 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة (قواعد ومبادئ)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

176 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة، (غرسُ ثقة، تحدّي صِعاب، إحداثُ نُقلة)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

177 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (الدَّور المهني للأخصائي الاجتماعي)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

178 – الخدمة الاجتماعيَّة النّاهضة (من التكيُّف إلى صنع الأمل)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

179 – الخدمة الاجتماعيَّة النّاهضة (مجالاتها عمليَّاتها وسائلها)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

180 – الشَّخصيَّة (من الترجّي إلى التحدي)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

181 – الشَّخصيَّة الليبيَّة، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

182 – الشَّخصيَّة المتهيّأة، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

183 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (دراسة الحالة من النشوز إلى قطع اليد)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

184 – الشَّخصيَّة المتأهِّبة، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

185 – الانحراف من النّشوز إلى الضَّرب، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

186 – التدبُّر، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

187 – التفكير (من التذكُّر إلى التَّفكُّر)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

188 – الاستنارة (من الاستظلام إلى الاستجلاء)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

189 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة (من إنجاز الأهداف إلى نيل المأمولات)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

190 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة (المستويات القِيميَّة للتحليل العلمي)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

191- الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (الأهداف المهنيَّة وإحداث النُّقلة)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

192 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (تحدي الصِّعاب يمكن من بلوغ الغايات)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

193 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (من الإرادة إلى تفعيل المشاركة)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

194 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة (التطرف بين المعلومة الخاطئة والمعلومة الصَّائبة)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

195 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (كيف تصنع أملا)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

196 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (الخوف استطلاع مستقبل من التذكُّر إلى التَّفكُّر)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

197 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (مجالات مهنة واستنارة عقل)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

198 – الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة (المبادئ القِيميَّة لرعاية الأفراد وتنظيم المجتمع)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

199 – الخدمة الاجتماعيَّة الناهضة (طرق متساندة مترابطة)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

200 – موسوعة الخدمة الاجتماعيَّة النَّاهضة، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2023م.

201 ـ الشَّخصيَّة الوطنيَّة الليبيَّة (سيادةً وهويَّةً)، دار النخلة للنشر، طرابلس: 2023م.